وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون- تيارت
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس:

المدخل لعلم العلاقات الدولية

مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة ثانية ليسانس علوم سياسية

إعداد الدكتور: رشيد ساعد

السنة الجامعية: 2022-2023

قائمة المحتويات

مقدمة

أولا: ماهية العلاقات الدولية.

1- مفهوم العلاقات الدولية.

2- السياق التاريخي لتطور ظاهرة العلاقات الدولية.

أ- العلاقات الدولية في العصور القديمة.
ب- العلاقات الدولية في العصور الوسطى.
ج- العلاقات الدولية في العصر الحديث.

ثانيا: العلاقات الدولية كحقل جديد للدراسة

1- تعريف علم العلاقات الدولية.

2- موضوع علم العلاقات الدولية.

3- علاقة علم العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى.

ثالثا: الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية

1- الدول كأطراف متميّزة وأساسية.

2- المنظمات الدولية كأطراف ثانوية ومهمة.

3- القوى والفواعل عبر الوطنية كفواعل قوّية.

أ- المنظمات الدولية غير الحكومية.

ب- الشركات متعددة الجنسيات.

رابعا: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية.

1- العامل الجغرافي.

2- العامل الديموغرافي.

3- العامل الاقتصادي.

4- العامل العسكري.

5- العامل التكنولوجي.

خامسا: الاتجاهات النظرية الأساسية في العلاقات الدولية.

1- المثالية.

2- المدرسة الواقعية.

3- المدرسة الليبرالية.

5- الماركسية.

6- المدرسة السلوكية.

سادسا: التهديدات الأمنية الجديدة

1- الهجرة غير الشرعية.

2- الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

3- الإرهاب.

4- الحرب السيبرانية.

5- الاحتباس الحراري والأزمة البيئية العالمية.

مقدمة:

إن دراسة العلاقات الدولية في أبعادها النظرية والتفاعلية تنطوي على قدر كبير من الأهمية في عالم اليوم، مع تشابك هذه العلاقات وتطورها على مستوى الفاعلين والقضايا والأولويات ووسائل الاتصال .... غير أن الأمر لا يخلو من صعوبات وتعقيدات، خصوصا فيما يتعلق بتناول هذه العلاقات كتفاعل اجتماعي بأبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.... المختلفة من جهة، أو بالتعاطي معها بوصفها حقلا معرفيا، أي كموضوع للدراسة والتحليل من جهة أخرى.

فعلى مستوى تناول هذه العلاقات كظاهرة اجتماعية بما يحيل إليه الأمر من تواصل وتفاعل إنسانيين، تطرح العديد من الإشكالات والتساؤلات حول ما إذا كانت ترتبط بالعلاقات التي سادت فترات قديمة بين مختلف القبائل والمدن والإمبراطوريات الكبرى، في أبعادها التجارية والثقافية.... أم أن الأمر يقتصر فقط على تلك العلاقات الخارجية الرسمية التي واكبت ظهور الدولة في صورتها الحديثة وما تاله من بروز فاعلين دوليين جدد.

المحور الأول: مفهوم العلاقات الدولية

أولا: تعريف العلاقات الدولية

ثانيا: السياق التاريخي لتطور ظاهرة العلاقات الدولية

1- مرحلة العصر القديم

2- مرحلة العصر الوسيط

3- مرحلة العصر الحديث

<u>أوّلا: تعريف العلاقات الدولية</u>

إن إعطاء تعريف محدد للعلاقات الدولية وماهيتها هو أمر ليس بتلك السهولة ولا اليُسر الذي يعتقده البعض، بل هو مسألة في غاية الصعوبة والتعقيد، وعلى الرغم من الجهود والمحاولات الجدّية والكبيرة المبذولة من طرف الباحثين والمفكرين لإعطاء تعريف جامع وشامل للعلاقات الدولية، إلاّ أنه من الصعوبة بما كان إيجاد تعريف واحد يحظى بالوضوح والتحديد ويكون محل اتفاق من طرف الجميع لمعنى ومدلول العلاقات الدولية. وفي هذه النقطة بالتحديد يجب التمييز بين مفهوم العلاقات الدولية "كظاهرة" ومفهوم العلاقات الدولية "كعلم" على اعتبار أننا سنركز في هذا المحور على المفهوم الأول "ظاهرة"، الذي يُعنى بالدراسة الفلسفية للتفاعلات والروابط بين الدول والشعوب، في حين يجسد مفهوم العلاقات الدولية "كعلم" الدراسة العلمية والمنهجية لظواهر العلاقات الدولية من خلال استخدام أدوات البحث العلمي من أجل التفسير والتنبؤ.

وبناء عليه سنعتمد في هذا السياق على مجموعة متنوعة من التعريفات لمجموعة من المفكرين في العلاقات الدولية تعكس تنوع وتعدد اتجاهاتهم الفكرية، منها على سبيل المثال لا الحصر:

يعرف هولستي K .J . Holsti العلاقات الدولية بأنها:" علاقات تنشأ داخل كل مجموعة من الكيانات السياسية (قبائل، دول– مدن، أمم، إمبراطوريات) تربط بينها تفاعلات تتميّز بقدر من التواتر ووفق نوع من الانتظام[1]". أما جيمس بريس James Bryce فيرى بأن العلاقات الدولية :" هي علاقات الدول والشعوب فيما بينها[2]."

في حين يعتبر كوينسي رايت Quincy Wright بأن العلاقات الدولية هي:" علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء أكانت علاقات رسمية أم غير رسمية[3]." وقريبا إلى هذا المعنى يعرف فريديريك هارتمان Frédéric Hartmann بأن مصطلح

[1] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، السليمانية (العراق)، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص: 23.
[2] عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، عمّان (الأردن)، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010، ص 19.
[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 48.

العلاقات الدولية:" يشتمل على كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية[1]."

ومن جانب آخر يعرف سامي عبد الحميد العلاقات الدولية بأنها:" كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة[2]." في حين يعرف مارسيل ميرل Marcel Merle العلاقات الدولية بأنها:" كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها، هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية وتشمل هذه التدفقات على العلاقات بين حكومات الدول وأيضا العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة التي تقع على جانبي الحدود[3]."

ما يلاحظ أنه على الرغم من تعدد التعريفات التي قدمها الباحثون والمفكرون للعلاقات الدولية، إلا أنها تشترك في كون الأخيرة ظاهرة معقدة وشاملة لكل الروابط والمبادلات التي تعبر الحدود الوطنية للدولة سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو عسكرية... إلخ، كما أنها لا تقتصر على الجوانب الرسمية فقط بل تتعداها إلى الروابط والعلاقات غير الرسمية بين الأفراد والجماعات والكيانات. بناء على ما سبق يمكن استخلاص ما يلي[4]:

1- أن العلاقات الدولية هي أنماط من النشاطات تقوم بها وحدات دولية في مواجهة بعضها البعض.

2- أن هذه الأنماط من النشاطات والتفاعلات هي ذات طبيعة اتصالية تؤسس شبكة من العلاقات المعقدة بين الوحدات الدولية.

3- أن هذه الأنماط من التفاعلات والعلاقات ميدانها البيئة الخارجية، أي أنها تتم خارج الحدود الإقليمية للدولة ومنها جاء توصيف هذه التفاعلات بأنها دولية.

4- أن التفاعلات والمبادلات الدولية لا تقتصر على الدول فقط، بل تتعداها إلى فواعل أخرى لا تقل أهمية عنها كالمنظمات الدولية والإقليمية والشركات متعددة الجنسيات

---

[1] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، بغداد، المكتبة القانونية، ط5، 2010، ص 12.
[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 54.
[3] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص 12- 13.
[4] عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص 20.

والمنظمات غير الحكومية، بحيث تسهم جميعها في تشكيل هذه الشبكة المعقدة من التفاعلات الدولية.

ثانيا: السياق التاريخي لتطور ظاهرة العلاقات الدولية

بالرغم من أن العلاقات الدولية كحقل معرفي حديث النشأة نسبيا، إلاّ أنه وممّا لا شك فيه أن الأمم والحضارات القديمة قد مارست على مر العصور العلاقات الدولية بمختلف أشكالها فالعلاقات الدولية "كظاهرة" قديمة قدم الإنسانية، إلاّ أنها تختلف من زمن لآخر ومن بيئة لأخرى وفقًا لطبيعة الفاعلين وحسب درجة التطور والتعقيد التي وصلت إليها الحياة الإنسانية وانعكاساتها على الفاعلين أنفسهم، لذلك نرى التفاعلات والعلاقات الدولية تأخذ أشكالا وأنماطا مختلفة ومتباينة عبر العصور.

1 ***العلاقات الدولية في العصور القديمة:*** يقصد بالعصور القديمة تلك الفترة الزمنية الممتدة من اكتشاف البشرية للكتابة إلى غاية انهيار وانقسام الإمبراطورية الرومانية المقدسة عام 476م.

آ- العلاقات الدولية في مصر القديمة:

عمّرت دولة مصر القديمة ما يقارب ثلاثة آلاف سنة وضمت في طياتها ثلاث دول القديمة والوسطى والحديثة، وتعاقب على الحكم فيها ثلاثين أسرة حاكمة. وقد جاور الدولة المصرية القديمة عدّة ممالك أهمها الحثيين ومملكة النوبة ومملكة ما بين النهرين. وقد برز في هذا الإطار صراع عنيف بين الحثيين الذين أسّسوا دولة قوّية في الأناضول (تركيا) والدولة المصرية لضم ما يعرف بأراضي أومور (سوريا) حيث كانت هذه المنطقة تتميز بأهميتها الإستراتيجية لجهة السيطرة على طرق التجارة الدولية في تلك الحقبة الزمنية[1].

وقد كانت السابقة التاريخية المهمة في العلاقات الدولية في العالم القديم هي المعاهدة التي أبرمت بين رمسيس الثاني فرعون مصر (حكم في الفترة ما بين 1279- 1213 ق.م) وملك الحثيين حاتوشيل الثالث لأجل إنهاء حالة الحرب بين الدولتين حملت شعار "السلام والأخوة إلى الأبد" سنة 1259 ق.م، وقد عرفت هذه المعاهدة باسم (اللؤلؤة) والاسم الأكثر تداولا بين

[1] Ibrahim Hakki OZTURK. **Critical Reading of Historical Sources**. P 62. On the Following Link: https://euroclio.eu/wp-content/uploads/2016/06/Innovative-History-EN-Chapter-10.-Critical-reading-of-historical-sources.pdf

المؤرخين هو (معاهدة قادش) وقد وصفها المؤرخون بأنها أول معاهدة دولية من نوعها في تاريخ البشرية، هذه الأهمية التاريخية للمعاهدة جعلها تظهر بالنسخة الأكادية الأصلية فوق مدخل قاعة مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة لترمز للسلام والتعاون والدبلوماسية بين الدول[1]. معاهدة قادش هي معاهدة مكتوبة جاءت لتنهي حالة الحرب بين دولتين وإعادة استئناف العلاقات الودية مع التعهد بعدم الاعتداء أحدهما على الآخر[2].

ومن أهم المبادئ التي تضمنتها المعاهدة[3]:

- أهمية المبعوثين والرسل الدبلوماسيين والاعتراف بمركزهم في تحقيق السياسية الخارجية
- مبدأ تسليم المجرمين والعفو عنهم، دون التمييز بين المجرم العادي والسياسي.
- التأكيد على إقامة علاقات ودية وإشاعة السلام القائم على ضمان حرمة أراضي الدولتين، إلى جانب إقامة التحاف والدفاع المشترك.
- مبدأ رعاية الآلهة للعهد وتحريم النكث به.

مثلت معاهدة قادش نقطة فارقة في تاريخ العلاقات الدولية لجهة ما مثلته من مستوى عال من التعامل السياسي والدبلوماسي بين الدول ما ساهم في إرساء علاقات سلمية مستقرة، ويمكن إجمال هذه الأهمية في النقاط التالية[4]:

- أن هذه المعاهدة تعتبر أقدم وثيقة مكتوبة في تاريخ القانون الدولي.
- أن هذه المعاهدة بقيت حتى العصور الوسطى النموذج المتبع في صياغة المعاهدات لما تضمنته من مقدمات ومتن وختام.
- أنها ترسم لنا صورة صادقة وأمينة عن الأوضاع السياسية للممالك في الشرق القديم.

العلاقات الدبلوماسية حتى القرن السابع عشر:

لعبت الحضارة الإغريقية دورا مهما ورائدا في عملية تطور المجتمعات البشرية ورُقيّها، إذ انتقلت معها الإنسانية من مرحلة التفكير الأسطوري إلى مرحلة التفكير العقلاني، وهو ما

---

[1] Trevor Bryce. The 'Eternal Treaty' from the Hittite perspective. P 01. On the Following Link: https://www.britishmuseum.org/pdf/6a%20The%20Eternal%20Treaty.pdf

[2] على عودة العقابي، **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، ليبيا، الدار الجماهيرية، 1996، ص 37.

[3] غي أنيل، **قانون العلاقات الدولية**، تر: نور الدين اللباد، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999، ص 93.

[4] طارق حمو، **الدبلوماسية وأصول العمل الدبلوماسي**، بوخوم (ألمانيا)، المركز الكردي للدراسات، 2018، ص ص 9- 10.

انعكس بصورة أو بأخرى على تطور الحقل المعرفي للعلاقات الدولية. وقد تجلت أهم انجازات الفكر الإغريقي في دولة– المدينة الشكل السياسي الجديد الذي طوره الإغريق في القرن السادس قبل الميلاد، حيث تميّز هذا النمط بقيام دويلات صغيرة في فضاء جغرافي وثقافي موحد ومنسجم نتيجة لصلات الجنس واللغة والدين، والشيء الوحيد الذي يُعطي هذه المدن طابع الدويلات هو استقلالها وقوّتها الاقتصادية[1].

فنظام دولة– المدينة الإغريقي أوجد عشرات المدن المتجاورة ذات المصالح المشتركة أو المتضاربة، وعلى هذا الأساس دعت الضرورة إلى تنظيم العلاقات فيما بين دول المدن الإغريقية والتي اتسمت بنوع من الثبات والنظام، فطوروا نظاما دقيقا للاتصال الدبلوماسي، حيث عرفوا مبدأ التسوية بالتراضي أو المصالحة التي تشير إلى وقف الإعمال العدائية، كما تبنوا نظام الاتفاقات العلنية والمعاهدات إلى جانب التحالفات والهدنة المقدسة التي تعقد فترة الألعاب الأولمبية[2].

كما عرف الإغريق محاولات جدّية لإقامة نوع من التنظيمات الدولية على أسس دينية– سياسية عن طريق عقد المؤتمرات الإقليمية التي عرفت بالمؤتمرات الإمفكتونية غايتها الأساسية هي التوصل إلى مبادئ عامة جديدة تحفظ المصالح المشتركة بين دول المدن الإغريقية بحيث تلزم الأعضاء بتطبيقها كما تفرض العقوبات على مخالفيها[3]. وبذلك ساهم الإغريق في وضع اللبنات الأولى للعلاقات الدولية عبر المعاهدات وتبادل البعثات الدبلوماسية المؤقتة والمؤتمرات الإقليمية في حالة السلم، وتفعيل آلية التحكيم في فض المنازعات في حالة النزاع والصراع.

ثانيا: العلاقات الدولية في العصر الروماني:

لم يختلف الرومان كثيرا عن الإغريق في اعتقادهم بالتفوق على ما عداهم من الشعوب الأخرى التي هي في نظرهم "بربرية"، ما يعطيهم الحق في السيطرة عليها واستيعابها وصهرها في البوتقة الرومانية، لذلك تميّزت علاقة الرومان بغيرهم من الشعوب والأمم الأخرى بالقوّة عن طريق الحرب وهو ما ساهم بشكل فعّال بسيطرة روما على معظم أرجاء العالم القديم آنذاك[4]. هذه السيطرة جعلت الإمبراطورية الرومانية تتشكل من عدّة أعراق وديانات وثقافات متعددة ومنعًا

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 27.
[2] طارق حمو، مرجع سابق، ص 11.
[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 28- 29.
[4] إياد علي الهاشمي، **العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر**، الأردن، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2013، ص 19.

لأية إمكانية لفقدان سيطرتها على العالم القديم، انتهجت روما الأساليب العسكرية الخالية من أيّ شكل من أشكال الدبلوماسية، وهو ما مكّنها في النهاية تقريبا من حكم كل الدول والقبائل المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط، حيث امتدت سيطرتها من وسط أوروبا شمالا إلى انجلترا غربا، ومن أرمينيا شرقا إلى الصحراء الكبرى في إفريقيا جنوبا، وقد استمر الحكم الروماني فترة طويلة من الزمن بلغت حدود الألفي سنة تقريبا، وذلك منذ نشأة الجمهورية الرومانية عام 509 قبل الميلاد حتى سقوط القسطنطينية عام 1453 على يد محمد الفاتح[1].

ومع ذلك لا يمكن الإنكار بأن العلاقات الدولية في عهد الرومان قد وصلت إلى مرحلة متقدمة من التطور والانتظام من خلال المؤتمرات والاتحادات التعاضدية ضمن إطار عام يستهدف خدمة الأهداف الخارجية لروما، فقد عرف الرومان المعاهدات وصياغتها وأشكالها كما أقروا مبدأ احترام العهود وقدسية المواثيق كأساس لاستقرار العلاقات الدولية[2]. وقد تفاوتت علاقة روما بالدول والشعوب المحيطة بها، حيث ميّزت بينهم قانونيا عبر تشريعات مختلفة، فالقانون المدني طُبّق فقط على الشعوب اللاتينية، في حين طُبّق قانون الشعوب على الأقاليم المتحضرة المستقلة ذاتيا مع تبعيتها لروما كالأقاليم اليونانية، أما القانون الطبيعي فقد كان يُطبق نظريا على الجميع دونما استثناء[3]. وهنا تجدر الإشارة إلى أن القانون الطبيعي الذي طوّره الرومان قد أثّر فيما بعد على الكتابات التي تناولت العلاقات الدولية من زاوية أنها بلورت الاتجاه الأخلاقي في العلاقات الدولية، الذي يمثل حجر الزاوية في المدرسة المثالية التي تستهدف تحكيم العقل وإلى العمل على تعزيز الانسجام في العلاقات الدولية[4].

2 ***ك ع ل ا ق ا ت ك ن ب غ ي ع س م ن ك م ض و***: يقصد بالعصور الوسطى تلك الفترة الزمنية الممتدة من انهيار وانقسام الإمبراطورية الرومانية المقدسة عام 476 م إلى غاية سقوط القسطنطينية عام 1453. وخلال هذه الفترة الزمنية الممتدة لحوالي عشرة قرون برزت محطات مهمة كان لها بالغ

---

[1] عمر عبد الحي، **الفكر السياسي في العصور القديمة: الإغريقي- الهلنستي- الروماني**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 2006، ص 303.

[2] إياد علي الهاشمي، مرجع سابق، ص 20.

[3] لدغش رحيمة، **سيادة الدولة وحقها في مباشرة التمثيل الدبلوماسي**، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2014، ص 107.

[4] محمد أحمد علي مفتي، **العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي "دراسة تحليلية"**، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، ص 07. على الرابط التالي:
file:///C:/Users/win7/Downloads/%202%20%20الغربي مكتبة%20نور%20-%20العلاقات%20الدولية%20في%20الفكر%20السياسي.20%pdf

الأثر في تطور العلاقات الدولية، أهمها ظهور النظام الإقطاعي وهيمنة الكنيسة في أوروبا بالإضافة إلى ظهور الدين الإسلامي برسالته العالمية، وطرحه لرؤية متباينة جذريا لطبيعة العلاقة بين السلطتين الروحية والزمنية.

أ- ***تطور العلاقات الدولية في أوروبا خلال القرون الوسطى:*** مع انهيار الإمبراطورية الرومانية المقدسة عام 476 م على يد القبائل الجرمانية، لم يتبق في أوروبا وجود لسيطرة الممالك السياسية الكبرى القادرة على بسط النظام والأمن على أقاليم واسعة الأرجاء[1]، لذلك فقد تميّز البناء السياسي في هذه المرحلة بظهور النظام الإقطاعي وسيادته من خلال تجزئة السلطة السياسية بين أشكال مختلفة تابعة لبعضها البعض بروابط شخصية، هذه التجزئة السياسية أدخلت أوروبا في مرحلة من الصراع بين الأمراء الإقطاعيين للمحافظة على إقطاعهم أو زيادته، ومن جهة أخرى بين الدولة وأمراء الإقطاع تحقيقا لوحدتها الداخلية وتأكيدا لسيادتها انتهى بتغلب الدولة وزوال النظام الإقطاعي[2].

إن من أهم المؤثرات التي كان لها الدور الأبرز في تطور العلاقات الدولية في هذه الحقبة هو الدين المسيحي وانتشاره في كامل أوروبا خاصة بعد أن أصبح الدين الرسمي للإمبراطورية الرومانية في مراحلها الأخيرة بعد اعتناقه من قبل الإمبراطور قسطنطين، حيث استطاع أن يربط الوحدات السياسية المختلفة في أوروبا في وحدة سياسية واحدة أدّت فيما بعد إلى ظهور ما يعرف بـ " الأسرة الدولية المسيحية" يتساوى أفرادها في الحقوق ويتقاسمون المبادئ والقيم نفسها، وفي نفس الوقت يُسلّم الجميع للبابا الكاثوليكي بالسلطة الروحية العليا[3]. وبذلك أصبح للكنسية الدور المهيمن في أوروبا عبر الكيان المسيحي الموحد الذي يجمع من خلاله البابا للسلطتين الروحية والزمنية وهو ما مكّنه من التدخل في شؤون الملوك والدول ما كان يتعارض مع استقلالها وسيادتها[4]. لذلك شهدت العصور الوسطى في أوروبا صراعا حادا بين الكنيسة

---

[1] إدوارد برّوى، **تاريخ الحضارات العام: القرون الوسطى**، تر: يوسف أسعد داغر وفريد م. داغر، بيروت، منشورات عويدات، ط2، 1986، ص ص 283- 284.

[2] إياد علي الهاشمي، مرجع سابق، ص 22.

[3] المرجع نفسه.

[4] حيدر موسى منخي القريشي، **أثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية: دراسة العراق وليبيا أنموذجا**، القاهرة، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018، ص 25.

والأمراء كانت طبيعة العلاقة بين السلطتين الروحية والزمنية محوره انتهى بتراجع وتقهقر دور الكنيسة في مقابل بروز وهيمنة الدولة القومية ذات السيادة.

ب- العلاقة بين الدين والسياسة في الإسلام: تَميّز الدين الإسلامي بمفاهيم ورؤية مختلفة تماما للعلاقة بين السلطتين الزمنية والروحية على خلاف المسيحية، حيث أنه ربط بينهما بطريقة تجعل الفصل بينهما فصلا كاملا مسألة صعبة، بل ومخالفة للتشريع الإسلامي. وللدين الإسلامي وجهة نظر خاصة في العلاقات الدولية قائمة على أساس السلام كقاعدة للعلاقات الدولية، وبناء عليه ميّز الإسلام بين دار الحرب ودار الإسلام، فالأولى هي التي لا يكون لخليفة المسلمين سلطان عليها، أمّا الثانية فهي التي تسود فيها الشريعة الإسلامية، وأنه لا يجوز الاعتداء على الدول غير الإسلامية (دار الحرب)، إلاّ إذا بادرت هي بالعدوان فالأصل في العلاقات الدولية في الإسلام هو السلام ما لم يطرأ ما يتوجب الحرب[1].

كما اهتم الإسلام بالدبلوماسية حيث أولى لها عناية خاصة، وأصبحت تخضع لقواعد دقيقة وتنظم في أصول واضحة، كما أنها استخدمت في توثيق العلاقات التجارية والثقافية، وأيضا وسيلة لتحقيق التوازن الدولي وهو ما استدعى قيام سفارات دائمة بين بغداد وبيزنطة وأخرى مماثلة بين قرطبة والقسطنطينية[2]. وهو ما ساهم بشكل كبير في تطور العلاقات بين المسلمين وغيرهم من الأمم، حيث عقد المسلمون عددا من كبيرا من المعاهدات والاتفاقيات من أبرزها "عهود الذمة" كما عرفوا معاهدات حسن الجوار والصداقة والتحالف، كما تميّز المسلمون بشدّة حرصهم على رعاية العهود والالتزام بالاتفاقيات التي كانوا يبرمونها مع غير المسلمين[3].

3- العلاقة بين الدين والسياسة في عصر سدنى شيب:

مع انهيار نظام الإقطاع واقتراب العصور الوسطى من نهايتها في أوروبا بفعل تداعي وانهيار الكثير من القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحت تأثير التصادم الديني الذي انفجر بين الكاثوليك بقيادة إسبانيا والبروتستانت بزعامة فرنسا –الكاثوليكية– تحت حكم الكردينال ريشيليو، حيث ساندت الجانب البروتستانتي في الحرب لإضعاف منافسيهم

[1] المرجع نفسه، ص 26.
[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 33.
[3] على عودة العقابي، مرجع سابق، ص 43.

آل هابسبورغ لتعزيز موقف فرنسا كقوة أوروبية بارزة، ممّا زاد من حدّة التناحر بينهما ما أدى لاحقا إلى حرب مباشرة بين فرنسا وإسبانيا عرفت بحرب الثلاثين عاما بدأت عام 1618 وانتهت عام 1648 أين تم التوقيع على معاهدة السلام المعروفة بمعاهدة وستفاليا والتي وضعت لأول مرّة أسس النظام الدولي الحديث[1].

يعتبر الكثير من مفكري العلاقات الدولية بأن معاهدة وستفاليا تعد نقطة تحول حقيقية في تاريخ العلاقات الدولية على اعتبار أنها تمثل بالنسبة لأوروبا والغرب عموما نقطة الانطلاق الحقيقية في تنظيم العلاقات الدولية على أسس جديدة واضحة المعالم مبنية على أساس التعاون والمشاركة بدلا من السيطرة والإخضاع، مستندة في ذلك إلى قواعد تنظيمية ثابتة أبعدت عنها الفوضى التي كانت سائدة من قبل[2]. وبذلك فقد أنهت معاهدة وستفاليا عهد المفاهيم القديمة التي كانت تقضي بخضوع الدول –النظام الإقطاعي– لنظام رئيسي أعلى منها فيما يتصل بالشؤون الزمنية وهو نظام الإمبراطور في الإمبراطورية الرومانية المقدسة وتبعيتها في الشؤون الروحية لسلطة دينية هي سلطة الكنيسة الكاثوليكية في روما[3].

يمكن إيجاز أهم المبادئ الأساسية التي جاءت بها معاهدة وستفاليا لتنظيم العلاقات الدولية في النقاط التالية:

1–تعد معاهدة وستفاليا فاتحة لما عرف لاحقا بدبلوماسية المؤتمرات التي اتخذت صورة مقابلات بين الملوك والأمراء لتبادل وجهات النظر، فمؤتمر وستفاليا كان نتيجة لأول اجتماع عقد بين الملوك والأمراء في هيئة مؤتمر.

2–وضعت معاهدة وستفاليا رسميا نهاية للحروب الطويلة بين القوى البروتستانتية والكاثوليكية، وأسّست بثبات فكرة الاستقلال الديني[4]، مستفيدة في ذلك من المناخ السياسي العام الذي هيأ له عصر النهضة وما أعقبه من محاولات للإصلاح الديني، كل ذلك هزّ الفكر السياسي الأوروبي من جذوره وأدّى إلى فصل سلطة الدولة عن سلطة

---

[1] المرجع نفسه، ص 49.
[2] حيدر موسى منخي القريشي، مرجع سابق، ص 27.
[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 34.
[4] جوانيتا إلياس، بيتر ستش، **أساسيات العلاقات الدولية**، تر: محيي الدين حميدي، دمشق، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص 47.

الكنيسة[1]. وبناء عليه فقد أقرت معاهدة وستفاليا مبدأ المساواة بين الدول دون النظر إلى نظمها الداخلية الدينية، وبذلك كانت بمثابة الخطوة الأولى نحو تثبيت علمانية العلاقات الدولية.

3- أقرت نظام احلال البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات الدبلوماسية المؤقتة، وهذا القرار أدى فيما بعد إلى اقرار القواعد الدبلوماسية المتمثلة بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية.

4- أقرت مبدأ توازن القوى بين الدول الأوروبية باعتبارها وسيلة لصيانة السلام من خلال ردع الدولة التي تسعى إلى التوسع على حساب الدول الأخرى، والحيلولة دون هذا التوسع لكي لا يختل توازن القوى بين الدول.

5- التأكيد على أن الدولة القومية ذات السيادة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية[2].

[1] ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، عّمان (الأردن)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005، ص 163-164.

[2] على عودة العقابي، مرجع سابق، ص ص 50- 51.

المحور الثاني: العلاقات الدولية كحقل جديد للدراسة: استقلالية العلم

أوّلا: تعريف علم العلاقات الدولية.

ثانيا: موضوع علم العلاقات الدولية.

ثالثا: علاقة علم العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى.

بالرغم من أن واقع العلاقات الدولية كظاهرة يضرب في جذور التاريخ، إلا أن التنظير فيه لم يأخذ طابعا تحليليا ولم يكن مبنيا على أسس منهجية ولم يتصف بالاتساق والاستمرارية وبالتالي لم يصبح علما أكاديميا مستقلا بذاته إلا بعد الحرب العالمية الأولى، طارحا النقاش الأساسي حول موضوع الحرب ووضع التنبؤات باحتمالات تكرارها والسبل الكفيلة بمنع حدوثها وقد حصل ذلك بالموازاة مع ظهور دول كبرى خارج القارة الأوروبية كالولايات المتحدة واليابان وشروع دول جديدة في فرض نفسها على الساحة الدولية. وفي هذا السياق ظهرت أولى محاولات التحليل العميق والتنظير العلمي الشامل للعلاقات الدولية انطلاقا من التساؤل المحوري التالي: **لماذا تذهب الدول لشن الحرب على بعضها البعض؟** وذلك في الوقت الذي أثبتت فيه حروب القرن العشرين بطلان أو عدم جدوى الإجابة البديهية الجاهزة لهذا السؤال أي معادلة الكلفة والمنفعة وذلك راجع إلى الدمار الهائل الذي خلفته الحرب على جميع الأصعدة.

وقد كان للمدرستان المثالية والواقعية أولى الإسهامات في حقل التنظير لعلم العلاقات الدولية حيث قدمت كل منهما محاولة لفهم وتفسير الظواهر الدولية، فالمثالية ترى بأن السلام يمر عبر تعزيز القانون الدولي والمنظمات الدولية، في المقابل تؤمن الواقعية بأن الدول تسعى دائما لاستخدام نفوذها لتحقيق الأهداف، وبأن مفتاح السلام يكمن في توازن القوى بين الدول المتنافسة.

أوّلا: تعريف علم العلاقات الدولية

إن العلاقات الدولية مادة تطرح بعض الإشكالات لتحديد مفهومها بشكل دقيق نظرا لطبيعتها المركبة، ولاختلاف الرؤى حول ماهية العلاقات الدولية حسب منظور كل فريق من الباحثين والمتخصصين. ومن أبرز التعريفات التي قدمت لتعريف علم العلاقات الدولية:

عرفت الموسوعة البريطانية علم العلاقات الدولية بأنه:" العلم الذي يدرس العلاقات بين حكومات دول مستقلة، ويستعمل كمرادف للسياسة الدولية." في حين يعرفه محمد طه بدوي بأنه:" العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من

أجل التفسير والتوقع[1]." وفي نفس الاتجاه يعرف جون بورتون John Burton العلاقات الدولية بأنها:" علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ[2]."

وفي سياق آخر يعطي ستانلي هوفمان تعريفا لعلم العلاقات الدولية بالقول:" حقل المعرفة للعلاقات الدولية يعني العوامل والنشاطات المؤثرة في السياسة الخارجية وفي قوّة الوحدات الأساسية المكونة لعالمنا[3]". أمّا روبرتو ميسا فيعرف علم العلاقات الدولية بأنه:" العلم الذي يدرس المجتمع الدولي الديناميكي والجامد[4]." أي دراسة المجتمع الدولي كوحدة مستقلة من جهة ودراسة التفاعلات الديناميكية التي تحدث في إطارها من جهة أخرى.

أما هانز مورجانثو Hans Morgenthau فيعرف العلاقات الدولية في كتابه (المقدمة في العلاقات الدولية) بأنها:" العلم الذي يهتم بدراسة طبيعة وإدارة التأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات العاملة في ميدان تنافسي خاص ضمن إطار من الفوضى، ويهتم بطبيعة التفاعلات بينهم وكذلك العوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل." ومن جهة أخرى يرى بالمر وبركنس Perkins & Palmer بأن العلاقات الدولية ليست هي العلم الذي نحل به مشاكل المجتمع الدولي، ولكن في أحسن الظروف إنه خيار ومدخل منظم لفهم هذه المشاكل[5]. أما جورج كينان George F. Kennan فيعرف من جانبه العلاقات الدولية في كتابه (العلاقات الدولية بين السلم والحرب) بأنها:" دراسة العلاقات الدولية تضم العلاقات السلمية والحربية بين الدول، ودور المنظمات الدولية وتأثير القوى الوطنية ومجموع النشاطات والمبادلات التي تعبر الحدود الدولية."

وفي الأخير فإن تعدد التعريفات المقدمة لعلم العلاقات الدولية يتوجب ضرورة وضعها في إطار من النسبية، أي القبول بمبدأ تعدد التعريفات والذي يتأتى من تعقد الظاهرة المدروسة نفسها.

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 57.
[2] محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2014- 2015، ص 68.
[3] على عودة العقابي، مرجع سابق، ص 27.
[4] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 50.
[5] المرجع نفسه، ص 57.

ثانيا: موضوع علم العلاقات الدولية

هو ذلك النمط من الدراسة الذي يعني بتفسير حقيقة الظواهر الدولية والارتكاز عليها في تفسير أحداث الواقع الدولي لغرض بناء النظرية والتوقع، ودراسة العلاقات الدولية التي تستهدف التوصل إلى تحليل دقيق بقدر الإمكان لحقائق الوضع الدولي، وذلك من خلال التعرف على حقيقة القوى التي تتحكم في تشكيل الاتجاهات المختلفة للدول إزاء بعضها البعض، وأيضا تحديد الكيفية التي تتفاعل بها هذه القوى والإلمام بمختلف التأثيرات وردود الفعل التي تتركها على أوضاع المجتمع الدولي .

ففي خضّم الحرب العالمية الثانية كانت هناك فجوة أكاديمية في مجال العلاقات الدولية. كما أن الحرب نفسها أدت إلى تغيير جذري في جدول أعمال السياسة العالمية، والمناخ الفكري بعد الحرب قد تميز بتحولاًت ملحوظة في العديد من المصالح ومجالات التركيز، ففي السنوات الأولى بعد الحرب كان هناك سعى للتحليلات، التي ستخفض من تفاصيل دراسات المواضيع الدولية العديدة لإنتاج فهم عام للعناصر المشتركة ورؤية واضحة للطبيعة الأساسية للسياسة الدولية. وهناك أيضا اهتمام متزايد في تطوير النظريات، التي يمكن أن تساعد على توضيح القضايا الرئيسية للساحة الدولية المتغيرة. برزت قضايا جديدة للأمن، بما يتضمنه من مسألة الأسلحة النووية، مما أدى إلى كتابات واسعة النطاق على الردع كأساس للاستقرار الاستراتيجي.

ثالثا: علاقة علم العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى

يتميّز علم العلاقات الدولية عن غيره من العلوم الأخرى بذاتية متميّزة قائمة على تميّزه بموضوع ومناهج خاصة، غير أن هذه الذاتية لا تنفي وجود صلة بينه وبين العلوم الأخرى، ولا نقصد هنا العلوم الاجتماعية فقط بل أصبح على صلة وطيدة بالعلوم الدقيقة كالإحصاء والاعلام الآلي.

إن علم العلاقات الدولية يستهدف بمنهجه العلمي تفسير الظواهر الدولية تفسيرا علميا، ولأن الظواهر الدولية هي في الأصل ظواهر اجتماعية معقدة يتداخل في تركيبها الشق الاجتماعي

مع الاقتصادي مع الثقافي مع السياسي مع النفسي...الخ، فإن علم العلاقات الدولية لتحقيق هدف التفسير العلمي للظواهر الدولية يحتاج إلى رصيد كبير من المعلومات التاريخية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية...الخ، وبناء عليه يكمن دور علم العلاقات الدولية في رصد الظواهر ودراسة مختلف أوجهها بالاستعانة بالعلوم الأخرى، وهذا إن دلّ على ارتباطه بعلوم أخرى، فإنه يسعى إلى تحقيق استقلالية وتأكيد ذاته المتميّزة عن مختلف العلوم.

1- علاقة علم العلاقات الدولية بالقانون الدولي:

ينظم القانون الدولي العلاقات بين أشخاص القانون الدولي (الدول والمنظمات الدولية) وعليه فقد ارتبط ظهوره بنشوء الدول وبتطور العلاقات الدولية، حيث مر بمراحل تاريخية متعددة حتى أصبح قانونا مستقلا قائما بذاته، له قواعده الخاصة من حيث الموضوعات التي يتناولها والأشخاص الذين يخضعون لأحكامه.

ويمكن تتبع الارهاصات التاريخية الأولى لمصطلح القانون الدولي إلى الحضارة الرومانية حيث أطلق الرومان اصطلاح قانون الشعوب (Gents Des Droit) وهي الترجمة الحرفية للعبارة الرومانية (Jus Gentium) على الفرع من المعرفة القانونية القائم على ما يتصل بالشعوب للدلالة على القانون الناظم لعلاقتهم بالشعوب الأخرى، على عكس القانون المدني (Jus civil) الذي ينظم علاقات الرومان بعضهم ببعض[1]. لكن هذا المفهوم تغيّر مع مرور الزمن، إذ أطلق عليه الفقيه غروتيوس Grotius تسمية قانون الأمم (nations of Law) وهذه التسمية كانت تعكس واقعا خاصا، لكون القانون الدولي يخضع لعوامل التطور بصفة مستمرة ولكنه فرع من المعرفة القانونية يتعلق بتنظيم العلاقات بين أمم متساوية في الحقوق والواجبات متمتعة بالسيادة نتيجة لظهور الاستقلال السياسي للدول في مواجهة بعضها البعض من ناحية، وفي مواجهة سلطة البابا من ناحية أخرى، كما أطلق على هذا القانون تسمية قانون الدول أي القواعد الحاكمة للعلاقات فيما بين أعضاء الجماعة الدولية[2].

[1] محمد طلعت الغنيمي، **بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام**، الاسكندرية، منشأة المعارف، د ت ن، ص 07.
[2] جمال عبد الناصر مانع، **القانون الدولي العام (المدخل والمصدر)**، عنابة، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005، ص 12.

يعرف رينه جان دوبوي Renée Jean Dupuy القانون الدولي بأنه:" مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقة بين الدول[1]." في حين عرفه الفقيه أوبنهايم Oppenheim بأنه:" مجموعة القواعد العرفية والاتفاقية التي تعتبرها الدول المتمدنة ملزمة لها في تصرفاتها المتبادلة[2]." ومن جهة أخرى عرفه الفقيه بول فوشيل Paul Fauchille بأنه:" القانون الدولي هو قانون العلاقات الدولية، يتولى تنظيم العلاقات القانونية الناشئة بين أشخاصه[3]." أمّا محكمة العدل الدولية فقد عرفت القانون الدولي في قضية "اللوتيس[4]" سنة 1927 بأنه:" القانون الذي يحكم العلاقات ما بين الدول المستقلة". وهي بذلك كما يقول صلاح الدين عامر قد تمسكت بالتعريف التقليدي للقانون الدولي، الذي اختصر في القواعد التي كانت تسيّر العلاقات الدولية بين الدول فقط، كما يُعتبر هذا التعريف الكلاسيكي للقانون الدولي في نظر البعض قاصرا ولا يواكب التطور الذي حدث في مجال العلاقات بين أشخاص القانون الدولي[5].

فتطور العلاقات والروابط بين الجماعات والدول تاريخيا كان مُصاحبا لتطور أعراف وقواعد ومبادئ كان الغرض منها تنظيم تلك العلاقات، لذلك يعد المجتمع الدولي المجال الأساسي لعمل القانون الدولي، والعلاقات الدولية هنا تعد العلاقات المنظمة القائمة على قواعد القانون الدولي وأسسه. فمهمة القانون الدولي هي تحديد القواعد القانونية التي تحكم نشاطات الدول والفاعليين الدوليين كالمنظمات الدولية، بينما مهمة العلاقات الدولية هي دراسة تلك النشاطات الدولية (الظواهر الدولية)، وبالتالي فإن العلاقة بينهما هي علاقة تكامل، ومع ذلك يختلف القانون الدولي عن العلاقات الدولية كون الأخيرة تهتم بما هو قائم أي السياسات التي تُسهم في رسم الأحداث والوقائع الدولية، بينما يهتم القانون الدولي بما ينبغي أن يكون أي الصيغ التنظيمية للقواعد القانونية التي يفترض أن تكون السياسات الاجرائية متوافقة معها ومنضبطة بأحكامها.

---

[1] المرجع نفسه، ص 14.

[2] أحمد إسكندري، **محاضرات في القانون الدولي العام (المبادئ والمصادر)**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 04.

[3] محمد طلعت الغنيمي، **الأحكام العامة في قانون الأمم**، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1970، ص20.

[4] فالقانون الدولي وُضع ليحكم العلاقات فيما بين الدول ذات السيادة ، وهو ما أكده القضاء الدولي، ففي قضية اللوتس عام 1926 (حين وقع تصادم بين ناقلة الفحم التركية بوزكورت والباخرة الفرنسية اللوتس)، حيث أقرت محكمة العدل الدولية بأن القانون الدولي يحكم العلاقات بين الدول المستقلة فقط دون غيرها من الجهات الدولية الأخرى.

[5] بن عيسى زايد، محاضرات في القانون الدولي العام (المفهوم والمصادر)، معهد الحقوق، المركز الجامعي نور البشير، البيض- الجزائر، 2018/2017، ص 06.

فالتباين بين علم العلاقات الدولية والقانون الدولي يتمثل أساسا في التباين بين التحليل الموضوعي لروابط الواقع وبين التحليل الشكلي للروابط القانونية، ومن ثم فإن القانون الدولي يسعى لتحقيق أهداف مختلفة عن أهداف العلاقات الدولية التي هي أكثر شمولية بدراستها للواقع الاجتماعي الدولي بكامله، وعليه فإن الاهتمامات القانونية لها دور فرعي مكمل لدراسة المجتمع الدولي ومعرفة القانون العام ضرورية جدّا لدراسة العلاقات الدولية.

2- علاقة علم العلاقات الدولية بالاقتصاد الدولي:

يتناول الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية القائمة في المجتمع الدولي، ويحتل بذلك أهمية خاصة بالنسبة لعلم العلاقات الدولية على اعتبار أن العامل الاقتصادي يلعب دورا كبيرا في توضيح أسس تطور المجتمع الدولي والعلاقات الدولية وقواعدها في حياتنا المعاصرة[1]. فالعلاقات الدولية هي علاقات قوّة ومن أجل القوّة، وهذه الأخيرة مفهوم مركب تتداخل ضمنه الجوانب السياسية مع الاقتصادية مع العسكرية... إلاّ أنه في الوقت الحاضر وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي نجد أن العامل الاقتصادي قد طغى على الساحة الدولية، ممّا جعل موضوع العلاقات الدولية يتمثل في المواضيع الاقتصادية كالتخلف والحوار بين الشمال والجنوب، فكل الدول تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي لتحقيق رفاهيتها وتقدمها، كما أن مدى التأثير في العلاقات الدولية يتناسب طردًا مع القوّة الاقتصادية للدول، فكلما كانت قوّتها الاقتصادية كبيرة كلما كان تأثيرها في العلاقات الدولية كبير والعكس، وهو ما ساهم في وضع نظريات في العلاقات الدولية على أساس اقتصادي بحث منها نظرية التبعية التي على أساسها يقسّم سمير أمين العالم إلى دول المركز والمحيط، فالأولى هي الدول الرأسمالية شديدة التصنيع، والثانية هي الدول المتخلفة "دول العالم الثالث"، بالإضافة إلى نظرية التبادل غير المتكافئ ونظرية الامبريالية.

3- علاقة علم العلاقات الدولية بالتاريخ

إن ضرورة فهم واقع العلاقات الدولية تستدعي الرجوع إلى الماضي، حيث يبدأ علم العلاقات الدولية من حيث ينتهي التاريخ، ومع ذلك فلابد أن نميّز بين علم العلاقات الدولية كعلم مستقل

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص ص 72- 73.

عن التاريخ حتى وإن اعتمد هذا العلم على التاريخ، فإنه يستهدف بناء مستقبل يختلف كل الاختلاف عن الماضي، بناء عليه فإن التاريخ يمثل مختبر لدراسة الظواهر الدولية وتحليلها تحليلا علميا بعيدا عن الذاتية، فهناك ظواهر دولية لها جذور تاريخية ما يستوجب على الباحث في العلاقات الدولية الرجوع إلى هذه الجذور والتنقيب في ثنايا التاريخ لكشفها واستبيان إلى أي مدى ما زال تأثيرها على الواقع الدولي. وفي هذا السياق يؤكد شوانزبرغر بأن دراسة التاريخ موضوعه تسجيل وتقييم ما لحق ظاهرة معينة من تطور حتى وصلت إلى وضعها الحالي، أمّا دراسة العلاقات الدولية فموضوعها الواقع الحالي في حدّ ذاته، فالتاريخ هو بالنسبة لعالم العلاقات الدولية يعد مخبر ومعمل هائل وحافل بشتى أنواع التجارب الانسانية، وبالتالي فدراسة أحداث الماضي ومقارنتها بالواقع يكشف ويبيّن لنا تطور العلاقات الدولية.

4- علاقة علم العلاقات الدولية بعلم الاجتماع

يهتم علم الاجتماع بكل أنماط السلوك الاجتماعي كالعادات والتقاليد والثقافة والقيم، وهو بالضرورة يهتم بالسلوك السياسي كونه سلوكا اجتماعيا. وقد نشأ علم العلاقات الدولية كجزء من العلوم السياسية التي هي في الأصل جزء من علم الاجتماع، وتبرز الصلة الوثيقة بين علم العلاقات الدولية وعلم الاجتماع في كون الأخير يعبر عن الأسلوب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوّة –التي هي موضوع العلاقات الدولية– على نحو معين في نطاق المجتمعات، فضلا عن اهتمامه بالصراعات الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى تغيير نوع القوّة.

فعلم الاجتماع يهتم يقدم لعلم العلاقات الدولية معلومات اجتماعية مهمة كعوامل تماسك القيادة وقيمها، معرفة الرأي العام خاصة اتجاهات المجتمع اتجاه قضية معينة أو عدّة قضايا كما يقدم المعلومات المتعلقة بالعادات والتقاليد والتيارات السياسية – الاجتماعية، ومعرفة نشاطات جماعات المصالح وتنظيماتها.

المحور الثالث: الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية

أوّلا: الدول كأطراف متميّزة وأساسية.

ثانيا: المنظمات الدولية كأطراف ثانوية ومهمة.

ثالثا: القوى والفواعل عبر الوطنية كفواعل قوّية.

1- المنظمات الدولية غير الحكومية.

2- الشركات متعددة الجنسيات.

إن المقصود بفواعل وأطراف العلاقات الدولية كل سلطة أو هيئة أو تجمع مؤهل لأن يلعب دورا ما على الساحة الدولية، أي الوحدات الدولية التي تمارس نشاطات من شأنها أن تؤثر بشكل أو بآخر في حركة التفاعل الدولي. فالفاعل الدولي يجب أن يكون قادرا على لعب دور ما على المسرح الدولي. وتكمن أهمية الفواعل الدوليين في كونهم يمثلون العناصر المحركة للعلاقات الدولية وبناء على تصرفاتهم تتحدد تلك العلاقات، ولكي ينطبق وصف الفاعل الدولي كما سبقت الإشارة إليه يجب توفر مجموعة من المعايير الأساسية يمكن إجمالها كالتالي[1]:

1-أن يكون قابلا للتحديد: يقصد بذلك أن لا يكون الكيان هشّا إلى الحد الذي يصعب فيه تحديد ملامحه أو التعرف على خصائصه المميّزة، والتي تؤثر بدرجة أو بأخرى على أداءه في المسرح الدولي.

2-أن يتوفر على الموارد والإمكانيات التي تؤهله لاتخاذ القرارات والدفاع عن مصالحه الجوهرية في مواجهة الآخرين.

3-أن يتمتع بالقدرة على البقاء والاستمرار في المسرح الدولي لفترة معقولة من الزمن.

4-أن تتوفر لديه القدرة على التفاعل مع غيره من الفاعلين الدوليين، بحيث يؤثر ذلك على حساباتهم وقراراتهم.

أوّلا: الدول

تعتبر الدولة الوحدة الرئيسية في صياغة الأنماط والمظاهر المتنوعة التي تتصف بها العلاقات الدولية. ورغم كل التحولات والتطورات التي عرفها حقل العلاقات الدولية ببروز أطراف دولية أخرى، فإن الدولة ظلّت ولا زالت الطرف الرئيسي والمحوري في العلاقات الدولية ومن أهم الوحدات المكونة للمجتمع الدولي، وعلى الرغم من ظهور أطراف دولية أخرى فقد حافظت الدول على دورها البارز في العلاقات الدولية كفاعل أساسي لا يمكن الاستغناء عنه. ويمكن إرجاع هذا الثقل الضارب والنفوذ المؤثر للدولة من بين كل الفاعلين الدوليين الآخرين هو تمتعها بصلاحيات سيادية كاملة وغير مشروطة، إلاّ بما قد ترتضيه بإرادتها الحرّة[2].

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2011، ص 94.
[2] المرجع نفسه، ص 96.

إن مصطلح الدولة في مدلوله اللغوي يرجع إلى اللغة اللاتينية وبالتحديد لفظ Status التي تدل على الحالة الثابتة والمستقرة[1]. أمّا المعنى القانوني للدولة فلا يمكن اختزاله في تعريف واحد مبسط على اعتبار أن هناك العديد من التعريفات للدولة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر. يعرف معجم أكسفورد السياسي الدولة بأنها:" مجموعة من المؤسسات السياسية التي يتمحور اهتمامها الأساسي في مسألة التنظيم باسم المصلحة العامة وضمن إقليم محدد[2]." في حين أن هناك من يعرف الدولة بأنها:" جماعة من الناس يعيشون بصورة دائمة فوق إقليم جغرافي محدد ويخضعون لسلطة سياسية معينة[3]." كما عرفت الدولة بأنها:" تنظيم له الحق في ممارسة السلطة على سكان منطقة جغرافية محددة[4]."

من خلال التعريفات السابقة يتضح جليّا بأن الدولة تتأسس بناء على توفر ثلاث أركان هي الشعب "العنصر الديموغرافي"، والإقليم "العنصر الجغرافي" والسلطة السياسية "الهيئة الحاكمة" وهذه الأركان مجتمعة يطلق عليها **بالأركان المادية:**

1- العنصر الديموغرافي: نظرا لأن الدول شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي فإن الشعب يمثل بالضرورة عنصرا أساسيا في الدولة ولا يُشترط فيه أن يكون متجانسا كما لا يشترط فيه أن يكون على حجم معين[5]. ويتمثل الشعب في مجموع الأفراد الخاضعين لسلطة الدولة وسيادتها ويقطنون في إقليمها، فإقليم بدون شعب لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون دولة مهما اتسعت مساحته الجغرافية[6]، فالشعب هو:" مجموعة من الأفراد يعيشون معًا بصفة دائمة داخل حدود جغرافية معينة ويخضعون لسلطة سياسية منظمة[7]." أو هو مجموع الجماعات المقيمة على أرض معينة ترتبط فيما بينها بعوامل تعود للماضي وتتصل بالحاضر والمستقبل، تصهر الشعب في بوتقة واحدة لتخلق منه كيانا خاصا متميزا عن باقي المجتمعات، ومن هذه العوامل العادات والتقاليد والأخلاق

[1] مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجزائر، دار بلقيس، 2010، ص 31.
[2] نايف بن نهار، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، الدوحة، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، 2016، ص 65.
[3] مولود ديدان، مرجع سابق، ص 31.
[4] نايف بن نهار، مرجع سابق، ص 65.
[5] جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، تر: غازي عبد الرحمان القصيبي، جدّة، مطبوعات تهامة، ط2، 1984، ص 22.
[6] عصام سليمان، مرجع سابق، ص 177.
[7] حسن نافعة، **مبادئ علم السياسة**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط2، 2006، ص185.

والدين واللغة والثقافة والسلالة ووحدة الأهداف المشتركة وإرادة العيش المشترك ووحدة المصالح والشعور الذي تكنه الجماعات للسلطة السياسية.

وفي هذا السياق يمكن التمييز بين مفاهيم قريبة لمفهوم الشعب وهي:

أ- السكان: وهم مجموع الأفراد والرعايا المقيمين على إقليم الدولة ويخضعون لسيادتها ولكن لا يحملون جنسيتها ولا يتمتعون بالحقوق السياسية.

ب-الشعب: وهم كل الأفراد الحاملين لجنسية الدولة والمؤهلون للمشاركة في الحياة السياسية.

ج- الأمة: جماعة من الأفراد تسود بينهم روح الترابط والاتحاد وتجمعهم الرغبة في العيش المشترك فوق إقليم معين، نتيجة لتضافر عدد من العوامل التي حولتهم إلى قوم يتميّزون عن غيرهم من الجماعات البشرية[1].

2-العنصر الجغرافي: ويتمثل في الحيّز المكاني أو ما يسمى بالإقليم وهو الركن الثاني من أركان الدولة والحيّز الذي تمارس فيه السلطة أعمالها في إطاره الثابت والمحدد بحدود معروفة ومعترف بها. فالمقصود بالإقليم أن تكون هناك رقعة جغرافية لها حدود رسمية معترف بها لا تُتجاوز من طرف السلطة السياسية أو الدول الأخرى[2]. ولا تقتصر هذه الرقعة الجغرافية على اليابس فقط -المساحة الأرضية- بل تشمل كذلك المجال الجوّي أي طبقات الجو التي تعلو إقليم الدولة البري والبحري، وكذا الإقليم البحري أي المياه الإقليمية والمياه الاقتصادية الخالصة.

3-السلطة السياسية: وهي السلطة العليا التي تجسد معنى السيادة وسلطة الإلزام وإصدار الأوامر على مواطنيها وهذه السلطة تسمى بالحكومة أو الهيئة الحاكمة، والتي يمكن تعريفها بأنها:" الجهاز الذي يملك الحق القانوني في استعمال القوّة وإدارة الدولة[3]." وعموما تتكون الحكومة من ثلاث سلطات عامة هي: السلطة التنفيذية، السلطة

[1] مولود ديدان، مرجع سابق، ص 34.
[2] نايف بن نهار، مرجع سابق، ص 66.
[3] المرجع نفسه، ص 67.

التشريعية والسلطة القضائية، ومن أهم وظائف الحكومة السهر على سلامة الدولة والمحافظة على وجودها وتنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها داخليا وخارجيا.

العناصر القانونية:

1- السيادة: هي صفة وخاصية تنفرد بها الدولة، ويمكن تعريفها وفق منطلقات القانون بأنها مصدر الصلاحيات التي تستمدها الدولة من القانون الدولي، لذلك توصف السيادة بأنها (الخاصية السياسية الأم) أو الصيغة الشرعية الرئيسية في المجتمع الدولي[1]. أمّا من الناحية السياسية فقد عرّفها معجم أكسفورد بأنها:" امتلاك السلطة السياسية العليا دون الخضوع لسلطة أعلى فيما يتعلق بصناعة القرار السياسي وفرضه[2]." في حين عرّفها عبد الحميد متولي بقوله:" أنها هي تلك السلطة العليا التي لا نجد سلطة أعلى منها بل لا تجد مساويا أو منافسا لها في السلطة داخل الدولة[3]."

بناء على ما سبق تفرض السيادة نفسها لا بوصفها حقا مكتسبا بل بوصفها حركية لإثبات الذات اتجاه الآخرين، وللسيادة مظهران أولهما داخلي ومؤداه أن تبسط السلطة السياسية سلطانها على كل إقليم الدولة بحيث يكون لها سلطة الأمر التي تعلو على الجميع بما في ذلك الأفراد والجماعات والهيئات الموجودة فيها، وبالتالي فهي تتمتع بالقرار النهائي في جميع الشؤون الداخلية دون مشاركة سلطة أخرى لها هذه السيادة. وثانيهما خارجي بمعنى أن تتصرف الدولة باستقلالية اتجاه الوحدات الدولية الأخرى وأن لا تخضع لأي سلطة أخرى، وبذلك يعني مفهوم السيادة ضمنيا إدعاء مزدوج أي الاستقلال في السياسة الخارجية والاختصاص الحصري في الشؤون الداخلية[4].

2- الشخصية القانونية الدولية: ويقصد بها أهلية الدولة لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات الدولية بمشيئتها داخليا وخارجيا، ويترتب على ذلك تمتع الدولة بالأهلية الشارعة أي قدرتها على الإسهام في إرساء قواعد القانون الدولي عبر إبرام المعاهدات أو الاشتراك في خلق

[1] جوزيف فرانكل، مرجع سابق، ص 24.
[2] نايف بن نهار، مرجع سابق، ص 68.
[3] مولود ديدان، مرجع سابق، ص 44.
[4] غراهام افانز وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 690.

الأعراف المتواترة. كما يترتب على الشخصية القانونية الدولية ما يعرف بالإحالة الشرعية أو القانونية بمعنى أن كافة التصرفات التي يقوم بها ممثلوا الدولة على مستوى الخارجي تستند إلى الشخص المعنوي المتمثل في الدولة التي تتحمل آثارها المادية والقانونية[1].

3-الاعتراف: إن الاعتراف بالدولة ينطوي على التعهد بالتعامل مع الكيان الجديد بوصفه عضوا تاما في الأسرة الدبلوماسية الدولية ما يعني إضفاء الشرعية عليه[2]. وبناء عليه فإن الاعتراف بالدولة هو الإقرار بوجودها وسيادتها وتأكيد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الدولية والخضوع للقوانين والأعراف الدولية وسريان تشريعاتها وقوانينها في الداخل والخارج والتمتع بحقوقها الدولية.

ثانيا: المنظمات الدولية

إذا كانت الدول لا زالت هي الفاعل الرئيسي والطرف الأقوى في العلاقات الدولية، فإن المنظمات الدولية تحتل بدورها مكانا بارزا في العلاقات الدولية كونها تتمتع بنوع من الاستقلال عن الدول الأعضاء. وقد ارتبطت فكرة إنشاء المنظمات الدولية بظهور الحاجة إلى تنظيم المجتمع الدولي، وكان الدافع لذلك هو زيادة حاجة الشعوب والأمم للتعاون في شتى المجالات لخدمة الإنسانية. وقد اتسعت أبعاد الدور الذي تقوم به هذه المنظمات وتشعبت مسؤولياته حتى أصبح بلا جدال ركيزة أساسية مهمة ومؤثرة إلى أبعد حد من ركائز العلاقات الدولية.

1-تعريف المنظمة الدولية:

أ- لغة: لتحديد المفهوم اللغوي للمنظمة الدولية ينبغي أولا تقسيمه إلى جزأين الأول (منظمة) وتعني هيئة مؤلفة تختص بأعمال معينة تستعين على انجازها بالمختصين وتشتمل على مبادئ يلتزم بها أعضاءها. أمّا الجزء الثاني (دولية) اسم مؤنث منسوب إلى الدول، ويرى محمد طلعت الغنيمي لفظ المنتظم الدولي وجمعه (المنظمات الدولية) هي مصدر من انتظم[3].

---

[1] مولود ديدان، مرجع سابق، ص 42.

[2] غراهام افانز وجيفري نوينهام، مرجع سابق، ص 641.

[3] بشير سبهان أحمد، **فاعلية المنظمات الدولية في ظل التقدم التكنولوجي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، م 08، ع 01، 2019، ص 309.

ب-اصطلاحا: إن تحديد تعريف واحد شامل لمفهوم المنظمة الدولية ليس بالسهولة ولا اليسر نظرا لاختلاف الفقهاء في ضبطه تبعا لاختلاف المنظمات الدولية في مواثيقها وأهدافها واختصاصاتها والسلطات المخولة لها. لذلك سنكتفي في هذا السياق بسرد أهم التعريفات التي قدمت لتحديد مفهوم المنظمات الدولية.

يعرف حافظ غانم المنظمة الدولية بأنها:" هيئة تنشئها مجموعة من الدول للإشراف على شأن من شؤونها، وتمنحها اختصاصا ذاتيا معترفا به، تباشره هذه الهيئة في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء نفسها[1]." أمّا علي صادق أبو هيف فيعرف المنظمة الدولية بأنها:" تلك المؤسسة المختلفة التي تنشئها مجموعة من الدول على وجه الدوام للاضطلاع بشأن من الشؤون الدولية العامة المشتركة[2]." في حين يعرف عبد الله العريان المنظمة الدولية بأنها:" هيئة من الدول تأسست بمعاهدة وتمتلك دستورا وأجهزة عامة ولها شخصية قانونية متميّزة عن شخصية الأعضاء." وقريبا إلى هذا المعنى يعرفها محمد طلعت الغنيمي بأنها:" مؤتمر دولة الأصل فيه أن يكون على مستوى الحكومات مزودا بأجهزة لها صفة الدوام، وممكنة التعبير عن إرادته الذاتية[3]."

وفي سياق ذي صلة يعرف محمد العناني المنظمة الدولية بأنها:" الهيئة التي تضم مجموعة من الدول على نحو دائم سعيا وراء تحقيق أغراض ومصالح مشتركة بينها، وتتمتع هذه الهيئة باستقلال وأهلية للتعبير عن إرادة ذاتية في المجال الدولي[4]." كما أن هناك من يعرف المنظمة الدولية بأنها:" كيان دولي يؤسس على اتفاق وله شخصية قانونية مستقلة دولية[5]."

2- خصائص المنظمة الدولية:

من خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص أهم الخصائص المميّزة للمنظمات الدولية على النحو التالي:

[1] علي خليل إسماعيل الحديثي، **القانون الدولي العام: المبادئ والأصول**، ج1، القاهرة، دار النهضة العربية، 2010، ص 170.
[2] منصور ميلاد يونس، **مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، طرابلس (ليبيا)، جامعة ناصر، 1991، ص 76.
[3] بشير سبهان أحمد، مرجع سابق، ص 309.
[4] إبراهيم محمد العناني، **التنظيم الدولي**، القاهرة، دار الفكر العربي، 1982، ص 57.
[5] نايف بن نهار، مرجع سابق، ص 74.

أ- الدوام والاستمرارية: ويقصد به أن تباشر المنظمة الدولية كوحدة قانونية اختصاصها المنوط بها بصفة مستمرة، ذاك كون المصالح المشتركة التي ترعاها هذه المنظمات هي بطبيعتها مصالح مستمرة لا يجوز بها التوقف. كما أن صفة الدوام هذه تميّز المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولي الذي ينعقد لدراسة قضية معينة أو لتحقيق غرض معين ثم يزول بزوال القضية وتحقيق الهدف[1]، فأجهزة المنظمة الدولية دائمة الوجود والعبرة هنا ليست باستمرار اجتماعات هذه الأجهزة ولكن بقابلية هذه الأجهزة للانعقاد طبقا للقواعد المتفق عليها في هذا الشأن.

ب- الصفة الدولية: فالدول كقاعدة عامة هي التي تقوم بإنشاء المنظمات الدولية وتكتسب عضويتها وتمثل فيها بمندوبين لهم الصفة الحكومية الرسمية. وهذه الخاصية بالتحديد هي التي تميّز المنظمات الدولية التي تنشئها الدول عن تلك التي تنشأ ما بين الأفراد والهيئات الخاصة والتي تعرف بالمنظمات الدولية غير الحكومية، حيث أن وصفت بالدولية من باب التجاوز لأن نشاطها يتجاوز حدود إقليم الدولة التي تنشأ فيها[2].

ج- الشخصية القانونية الدولية (الإرادة الذاتية): يستلزم وجود المنظمة الدولية منحها إرادة ذاتية، بحيث أن ما تقوم به المنظمة من تصرفات وما يصدر عنها من أعمال قانونية مختلفة لا تنصرف آثارها إلى الدول الأعضاء كل على حدا بل إلى المنظمة ذاتها. بعبارة أخرى أن يكون للمنظمة الدولية إرادة مستقلة عن إرادة الدول المنشأة لها ما يترتب عليه أن يكون لها قدر كبير من حرية التصرف، فتتخذ القرارات باسم المنظمة ذاتها لا باسم أعضائها، كما أن موظفي المنظمة يتبعون المنظمة لا الدول الأعضاء فيها وتستغل المنظمة هذه الخاصية بحيث لا تستطيع الدول التدخل في أمورها[3].

د- تحقيق الأهداف المشتركة: إن الدول تهدف أساسا من وراء إنشاء المنظمات الدولية إلى تحقيق أهداف ومصالح مشتركة تهم كافة الدول الأعضاء، سواء كانت هذه المصالح سياسية، أمنية، اجتماعية، صحية، اقتصادية أو غيرها... وهذه الأهداف تتحدد في الميثاق

---

[1] منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص 80.

[2] المرجع نفسه، ص 79.

[3] جعفر عبد السلام، **المنظمات الدواية ودورها في تحقيق الأمن والسلم الدوليين**، أبحاث ووقائع المؤتمر العام السابع والعشرون، ص 02. على الرابط: http://ar.awkafonline.com/wp-content/uploads/2017/03/د-جعفر-عبد-السلام-مؤتمر-27.pdf تاريخ الاطلاع: 13-10-2019.

المنشئ للمنظمة، وعليه فإن إنشاء المنظمة ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق أهداف معينة تتجسد أساسا في اختصاصات المنظمة.

هـ- الصفة الاتفاقية (الميثاق): تنشأ المنظمة بناء على وثيقة قانونية يطلق عليها اسم "الوثيقة المنشأة" أو المعاهدة أو الميثاق، ويشترط فيها أن تكون مكتوبة وترتكز على اتفاق صريح من الدول إلى إنشاء المنظمة، كما يحدد كيفية تكوينها وتحديد أهدافها واختصاصاتها وسلطاتها وحدود الشخصية القانونية الدولية الممنوحة لها وكيفية الانضمام إليها أو الانسحاب منها...الخ

3- أنواع المنظمات الدولية:

مع تزايد عدد المنظمات الدولية وازدياد أهميتها في تحقيق التعاون الدولي في شتى مجالات العلاقات الدولية، بدأ فقهاء القانون الدولي في وضع معايير لتصنيف هذه المنظمات، ومع تعدد هذه المعايير وتنوعها إلا أنه يمكننا حصرها في ثلاث معايير أساسية هي:

أ- معيار العضوية: تنقسم المنظمات الدولية حسب هذا المعيار إلى منظمات عالمية وأخرى إقليمية، فالمنظمة الدولية تعتبر عالمية إذا كان تكوينها واختصاصاتها يمارسان على نطاق عالمي واسع وتكون عضويتها مفتوحة لجميع الدول التي تتوافر فيها شروط العضوية بحيث لا تقتصر فيها العضوية على نطاق جغرافي معين، ومثال ذلك منظمة الأمم المتحدة والمنظمات العالمية المتخصصة المرتبطة بها كمنظمة الصحة العالمية منظمة الأغذية والزراعة ...

أمّا المنظمات الدولية الإقليمية فتقصر العضوية فيها على دول معينة لاعتبارات محددة قد تكون اعتبارات جغرافية كالاتحاد الإفريقي ومنظمة الدول الأمريكية، وقد تكون هذه الاعتبارات حضارية كجامعة الدول العربية، أو لاعتبارات اقتصادية كالاتحاد الأوروبي ونظرا للموقف السلبي الذي اتخذته المواثيق الدولية من تحديد المقصود "بالإقليمية"، الأمر الذي انعكس بالتالي على موقف الفقه الدولي من تحديد معنى الإقليمية، لذلك تعددت الاتجاهات الفقهية في تحديد هذا المصطلح والتي يمكن إجمالها في الاتجاهات التالية:

- الإقليمية الجغرافية.
- الإقليمية السياسية المذهبية.
- الإقليمية الحضارية.
- الإقليمية المطلقة.

ب- معيار الاختصاص: تتنوع المنظمات الدولية حسب معيار الاختصاص الذي تمارسه إلى دولية عامة ومنظمات دولية متخصصة، فالمنظمات الدولية العامة هي التي تمارس كافة أوجه النشاطات المتعلقة بالعلاقات الدولية كافة بحيث لا يقتصر اختصاصها على قطاع معين من قطاعات الحياة الدولية ومن أبرز المنظمات الدولية في هذا الإطار هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

أما المنظمات الدولية المتخصصة فهي التي يقتصر اختصاصها على مجال معين أو قطاع واحد من قطاعات الحياة الدولية بحيث تتخصص في تحقيق هدف معين ونشاط محدد طبقا لميثاقها وخدمة لمصالح أعضائها وتحقيق التعاون فيما بينهم في هذا النشاط ومثال هذا النوع من المنظمات الدولية منظمة الصحة العالمية، منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

ج- معيار السلطات: تتفاوت السلطات التي تتمتع بها المنظمات الدولية في مواجهة الدول الأعضاء من منظمة دولية لأخرى عملا بأحكام ميثاق كل منظمة، إذ تتدرج هذه السلطات من الضعف إلى القوّة تبعا للأهداف التي تنشأ من أجلها المنظمة. وتنقسم المنظمات الدولية وفق هذا المعيار إلى منظمات دولية حكومية ومنظمات دولية فوق حكومية. فالأولى هي التي لا تمس بسيادة الدول الأعضاء ويقتصر نشاطها على تنسيق نشاط الدول الأعضاء بحسب ما هو مقرر في ميثاقها، وذلك عن طريق تقديم الاقتراحات وإعداد مشاريع الاتفاقيات وإصدار التوصيات ويتوقف كل ذلك في النهاية على رغبات حكومات الدول الأعضاء.

أّما المنظمات الدولية فوق الحكومية، فهي تلك المنظمات التي يمنحها ميثاق إنشاؤها سلطات مقررة فوق سلطات الدول الأعضاء، كما أن لها وسائلها الخاصة التي تنفذ بها قراراتها دون رغبة الدول الأعضاء، كما تكون لقراراتها آثار قانونية معينة تلتزم بها الدول

الأعضاء حتى ولو لم تكن راضية عنها. ومثال هذا النوع من المنظمات الدولية الاتحاد الأوروبي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

ثالثا: القوى والفواعل عبر الوطنية

ظلّت الدولة ذات السيادة الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية منذ صلح واستفاليا عام 1648، إلاّ أن التغيرات الجوهرية التي حدثت في العقود الأخيرة من القرن العشرين ساهمت بشكل كبير في التفريق بين العلاقات الدولية التقليدية المتمحورة حول العلاقات بين الدول والسياسة العالمية التي تقر بوجود فاعلين آخرين إلى جانب الدول، وفي هذا الإطار يُلخّص كل من كاسو وهاملتون الفرق بين المصطلحين بالقول :"تعكس العلاقات الدولية ممارسات الدول، في حين تعكس السياسة العالمية العلاقات والممارسات العابرة للحدود للفواعل العالمية الجديدة[1]."

لقد أحدثت التطورات التي حصلت في البيئة الدولية إلى تراجع محورية الدولة في تفاعلات النظام الدولي، في مقابل بروز بيئة عبر قومية أسّست لمجتمع عالمي تصنع تفاعلاته فواعل غير دولاتية إلى جانب الدولاتية، بما جعل السياسة العالمية أشبه بخشبة مسرح –على حد تعبير جوزيف ناي– لم تعد الدولة القومية الصانع الوحيد لهذه السياسة وإنما بات يشاركها الدور فواعل أخرى من غيرها والتي تنوعت مجالات نشاطاتها لتشمل الجوانب الاقتصادية، السياسية، القانونية، الاجتماعية وحتى العسكرية[2].

يعرف برايان هوكينغ Brian Hocking ومايكل سميث Michael Smith الفواعل من غير الدول بأنهم:" جماعة أو منظمة تتمتع بالاستقلال، أي بمقدار من الحرية عند السعي لتحقيق أهدافها، والتمثيل أي تمثيل أتباعها ومؤيديها، والنفوذ أي القدرة على إحداث فرق اتجاه قضية ما في سياق معين مقارنة بتأثير فاعل آخر في القضية ذاتها." وفي المقابل يتخذ بيتر ويلسون Peter Wilson من تعبير (الفواعل المتخطية للحدود القومية) بديلا عن تعبير (الفواعل من غير الدول) متفاديا ما رآه إشارة إلى طغيان الدولة الظاهر في المصطلح

---

[1] زيد محمد المقبل، **الفاعل الأسود في السياسة العالمية: إعادة تقييم لمكانة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في السياسة العالمية المعاصرة**، دراسات، المنهل، ص 02. على الرابط التالي: https://platform.almanhal.com/Files/2/129451 تاريخ الاطلاع: 12-11-2019

[2] شهرزاد آدم، **الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية**، سياسات عربية، ع 08، أفريل 2014، ص 01.

الثاني، ويعرفها بأنها:" أي طرف فاعل باستثناء الدول." ويقسمها إلى شرعية وأخرى غير شرعية، تضم الأولى مختلف المنظمات غير الحكومية، الأحزاب السياسية والشركات متعددة الجنسيات، أما الصنف الثاني فيحصي حركات التحرر وشبكات الجريمة المنظمة[1]. وتتميز الفواعل اللادولاتية بجملة من الخصائص يمكن إجمالها كالتالي[2]:

- تتميّز باستقلالية كبيرة أو كلية عن الرقابة والتمويل الحكومي.
- تمتلك الفواعل اللادولاتية سلطة خاصة في مقابل مراجعة السلطة العامة الوطنية، ومن خلال هذه السلطة يمكن تصنيف هذه الفواعل.
- تعمل وتشارك ضمن شبكات تمتد عبر حدود دولتين أو أكثر.

1- المنظمات الدولية غير الحكومية:

يشير مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية إلى مجموعة من المنظمات تقع بين الحكومة والقطاع الخاص، وهي في العادة تحمل تسميات عدّة إلى جانب "المنظمة" مثل: اتحاد، وكالة، هيئة، مجلس وجمعية... كما أن هناك من يطلق عليها تسمية" القطاع الثالث" و" القوى التي لا تهدف إلى تحقيق الربح" و" المنظمات التطوعية" و" الجمعيات الأهلية[3]". فالمنظمات الدولية غير الحكومية هي في الأصل مبادرات خاصة بعيدة عن تأثير الحكومات الرسمية، وذلك استجابة إلى الرغبة في تنظيم الوضع من أجل ممارسة نشاط معين في الحياة العامة، وهي قائمة على التطوع الفردي الناجم عن الإرادة الواعية بالهدف، كما أنها لا تسعى لتحقيق أي ربح مادي.

يعرف مارسيل ميرل المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها:" كل جمعية أو تجمع أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف الخواص منتمين لدول مختلفة لمتابعة أهداف من غير الربح والكسب[4]." في حين يعرفها دومينيك كارو Dominique Carreau بأنها:" منظمات خاصة لا تستهدف من نشاطها تحقيق الربح، وتعمل وفقا لقوانين دولة ما، ولكن يمارس البعض منها

[1] المرجع نفسه، ص 03.

[2] Josselin. Daphné. **Non State- actros in world politics of non work in non state actros in world politics**. Edes. UK : Plagrave. Macrillan. 2001. PP 4-5.

[3] لعرج سمير، **تمويل المنظمات غير الحكومية وإشكالاته**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، م 51، ع 03، 2014، ص 261.

[4] طير كمال، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطور القانون الدولي البيني**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2015-2016، ص 10.

تأثيرا دوليا لا يمكن إنكاره[1]." ومن جانب آخر عرّف القانون الفرنسي عام 1901 المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها:" عبارة عن اتفاق يتم بين شخصين أو مجموعة من الأشخاص للعمل بصورة دائمة من أجل تحقيق أهداف مشتركة من غير تحقيق الربح[2]." وفي سياق متصل عرف اتحاد الجمعيات الدولية المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها:" جمعية مكونة من ممثلين منتمين لدول مختلفة وهي دولية من خلال أعمالها، بيئة إدارتها ومصدر تمويلها، هدفها ليس الربح وتستفيد من مرتبة استشارية لدى المنظمات الدولية[3]." في حين عرفت هيئة الأمم المتحدة المنظمات الدولية غير الحكومية عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عبر قراره الصادر بتاريخ 27- 02- 1950 بأنها:" كل منظمة دولية لم تنشأ بطريق الاتفاق بين حكومات الدول تعتبر منظمة دولية غير حكومية[4]." وعلى الرغم من تعدد التعريفات للمنظمات الدولية غير الحكومية، إلاّ أنها تشترك جميعها في الخصائص التالية[5]:

أ- أن تكون غير حكومية، أي غير مرتبطة هيكليا بالحكومة، لكنها يمكن أن تحصل على دعم أو مساندة من الحكومة (مالية أو فنية).

ب- تنشأ من قبل أفراد أو هيئات ينتمون إلى عدّة دول وتمارس نشاطات في أكثر من دولة.

ج- تتمحور نشاطاتها حول المصلحة العامة الدولية.

د- لا تهدف إلى تحقيق الربح.

هـ- تخضع للقانون الداخلي لدولة المقر.

إن تعقد وتشابك واقع العلاقات الدولية فرض لزاما دخول فاعلين دوليين إلى جانب الدولة والمنظمات الدولية التي ليست سوى امتداد طبيعي لظاهرة الدولة، حيث لم تستطع التخلص تماما من ترسبات -الفكر الدولاتي- ما جعلها عاجزة عن الاستجابة للتحديات التي فرضتها

---

[1] Dominuque Carreau. **Droit International**. Edis. PEDONER. Paris. 6em edition. N° 01. 1999. P 415.

[2] خديجة بوخرص، وداد غزلاني، **المنظمات الدولية غير الحكومية (NGO): نطاق المفهوم ودلالات الأدوار**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 23، الجزء الأول، أفريل 2018، ص 91.

[3] مراد بن سعيد، نور الصباح عنكوش، **إطار تحليلي لدور المنظمات الدولية غير الحكومية في السياسة العامة: دراسة حالة السياسة البيئية العالمية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع 05، مارس 2015، ص 117.

[4] ابراهيم حسين معمر، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان: حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان**، جامعة القاهرة ، برنامج الماجستير والدكتوراه، قسم العلوم السياسية، 2011، ص 17. على الرابط التالي:
http://aohr.net/portal/wp-content/uploads/2012/02/دراسة-حول-دور-المنظمات-الدولية-غير-حكومية-في-حماية-حقوق-الإنسان.pdf

[5] خذير يوسف، **إشكالية النظام القانوني والنشاط الدولي للمنظمات غير الحكومية**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، م 10، ع 03، سبتمبر 2018، ص 94.

العولمة كظاهرة انسانية. وبالنظر إلى عدم قدرة الدول والمنظمات الدولية على حل جميع المشاكل المطروحة على الساحة الدولية، برزت المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل مؤثر له القدرة على حلحلة الكثير من المشاكل الدولية بسبب تميّزها بالسلاسة في التعامل مع التحديات، وبقدرتها على تحمل مسؤولية أكثر القطاعات عملياتية واحتكاكها المباشر بالأفراد والفئات الهشة، بالإضافة إلى تحررها النسبي من سيطرة الدولة[1].

هذه الأهمية المتزايدة للمنظمات الدولية غير الحكومية على الساحة الدولية مكنتها من نيل الاعتراف الرسمي من هيئة الأمم المتحدة عبر المادة (71) من ميثاقها والتي نصت على أن:" للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري ترتيبات التشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تُعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه مع هيئات دولية أو أهلية[2]." وبناء عليه فإن تعامل هيئة الأمم المتحدة مع المنظمات الدولية غير الحكومية يجب أن يتم من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وحده دون غيره من أجهزة الأمم المتحدة، وأن يقتصر هذا التعامل على المسائل الداخلة في اختصاصه فقط، أي في الأمور الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الأمور التي لا تتصل مباشرة بالمسائل السياسية والأمنية. وقد حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجموعة من المعايير التي يجب أن تتوفر في هذه المنظمات لكي يتعامل معها، وقد وردت هذه المعايير في قرار المجلس رقم 1296 (د-44) المؤرخ في 23 ماي 1968، والتي يمكن إجمالها كالتالي[3]:

أ- أن تكون المنظمة معنية بمسائل تدخل ضمن اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالمسائل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية والعلمية والتكنولوجية والمسائل المتصلة بها وكذلك بمسائل حقوق الانسان.

ب- أن تكون أهداف ومقاصد المنظمة منسجمة مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه.

---

[1] أمين بن نعمة، **الفلسفة التشاركية لدى المنظمات الدولية غير الحكومية: بين الالتزام الانساني والضبط القانوني**، دفاتر البحوث العلمية، ع 12، جوان 2018، ص 329.

[2] نبيلة بن يوسف، **المنافسة المعلنة: المنظمات غير الحكومية والمواطن العالمي في حقل العلاقات الدولية**، مجلة القانون والمجتمع، م 01، ع 02، 2013، ص 139.

[3] برابح السعيد، **دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ع 01، مارس 2016، ص 75.

ج- أن يكون للمنظمة طابع تمثيلي ومكانة دولية معترف بها.

د- أن تكون المنظمة دولية في بنيتها.

هـ- أن تتعهد المنظمة بدعم أعمال الأمم المتحدة وتعزيز المعرفة بمبادئها وأنشطتها وفقا لأهداف المنظمة ومقاصدها وطبيعة ونطاق اختصاصها وأنشطتها.

و- أن تكون الموارد الأساسية للمنظمة الدولية مستمدة في جانبها الأكبر من مساهمات فروعها الوطنية أو مكوناتها الأخرى أو من الأعضاء الأفراد.

إن أهمية المنظمات الدولية غير الحكومية على الساحة الدولية في ازدياد مطرد وهو ما يفسر تزايد عددها واتساع مجالات عملها لتشمل مختلف مجالات النشاط الدولي تقريبا، إلا أنه مع ذلك يمكن حصر أغلبها في مجالات حقوق الإنسان، القانون الدولي الإنساني، الإغاثة والمجال البيئي. ومن أبرز المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة على الساحة الدولية سواء من حيث الانتشار أو التأثير الذي تمارسه على سبيل المثال لا الحصر: أطباء بلا حدود، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العفو الدولية، الشفافية الدولية ومنظمة الخضر البيئية...

2- الشركات متعددة الجنسيات:

تعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم الفاعلين الدوليين نظرا لأهميتها الاقتصادية، اتساع حجم التجارة الدولية وتشعب أنشطة الاستثمار الدولي، بالإضافة إلى الكثافة الكبيرة لحجم المعاملات المالية الدولية وهو ما أدى إلى تبوؤها مركزا متميّزا في المجتمع الدولي يخولها التدخل في كل صغيرة وكبيرة، خاصة وأنها باتت في المرحلة الراهنة تلعب دورا منافسا لبعض فواعل العلاقات الدولية بما فيها الدول. وعلى الرغم من حداثة ظهور هذا النوع من الشركات على المسرح الدولي، إلاّ أن دخولها لمجال السياسة شكّل تحديا جذريا للنظام السياسي الدولي ويرجع ذلك بالأساس إلى أن هذه الشركات العملاقة لم تُنظم من أجل أن تكون مسؤولة أمام رأي عام محدد، وإنما لتكون مسؤوليتها أمام مالكييها ومديريها[1].

في البداية تجدر الإشارة إلى عدم وجود اتفاق حول مصطلح الشركات متعددة الجنسيات في أدبيات العلاقات الدولية، فهناك من يطلق عليها تسمية الشركات فوق القومية، الشركات العابرة

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 125.

للحدود، الشركات فوق الأمم، الشركات العالمية، غير أن هناك اتفاق في أن المسألة لا تكمن في شركة ذات جنسيات متعددة بقدر ما تتعلق بشركة لها امتدادات في دول مختلفة، بمعنى شركة تحتفظ بمركز رئيسي Home Base في دولة معينة تسمى بدولة المقر، وتمارس أنشطتها في دول أخرى تسمى بالدول المضيفة Host Countries، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى مصطلح الشركات عبر الوطنية وهو التعبير الذي يستخدم في تقارير ونشرات هيئة الأمم المتحدة[1].

إن عدم وجود اتفاق حول تسمية هذه الشركات انعكس بدوره على صعوبة ايجاد تعريف واحد شامل لها، لذا سوف نحاول التركيز على أهم التعريفات المقدمة في هذا السياق، ولعل من أبرزها تعريف الأمريكي ريموند فيرنون Raymond Vernon الذي عرفها بأنها:" مجموعة من المؤسسات المختلفة الجنسيات، المتحدة فيما بينها بروابط استراتيجية وإدارة موحدة[2]." أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة فيعرفها بأنها:" هي أي مؤسسة ذات فرع أو شركة منتسبة أو شركة تابعة أجنبية واحدة أو أكثر، وتنخرط في الاستثمار في أصول انتاجية أو مبيعات، أو تشغيل الفروع والتسهيلات الأجنبية[3]." ومن جانب آخر عرفها فاير ويثر Fayer Weather بأنها:" جميع مؤسسات الأعمال التي تمارس فعاليتها بشكل مباشر في أكثر من بلدين[4]." في حين أن هناك من يعرف الشركات متعددة الجنسيات بأنها:" مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كل منها نشاطا إنتاجيا في دول مختلفة، والتي تخضع لسيطرة شركة واحدة هي الشركة الأم التي تقوم بإدارة هذه الشركات الوليدة كلها في إطار إستراتيجية عالمية موحدة[5]."

على الرغم من اختلاف الباحثين في تسمية ومن ثم في تعريف الشركات متعددة الجنسيات إلا أن هناك اتفاقا بينهم على كثير من السمات المشتركة، لعّل من أبرزها:

---

[1] أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، **الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع 85، 2010، ص 116.
[2] يامن خالد يسوف، **واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية**، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص 30.
[3] طابوش مولود، **أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006- 2007، ص 25.
[4] أبو الخير السيد مصطفى، **استراتيجيات فرض العولمة: الآليات ووسائل الحماية**، القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 206.
[5] حسام عيسى، **الشركات متعددة القوميات: دراسة في الأوجه القانونية والاقتصادية للتركز الرأسمالي المعاصر**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991، ص 61.

أ- ضخامة الحجم: تتميز الشركات متعددة الجنسيات بالضخامة الانتاجية في مختلف السلع والخدمات، إذ لا ينحصر نشاطها على انتاج معين بل يمتد ليشمل كثيرا من المجالات الاقتصادية الأخرى، وما يدلل على هذه الضخامة أن هذه الشركات تستحوذ على 80% من المبيعات العالمية[1]. ومن المؤشرات الدالة على ذلك حجم رأس المال وحجم استثماراتها وتنوع إنتاجها وأرقام المبيعات والإيرادات التي حققتها والشبكات التسويقية التي تملكها وحجم إنفاقها على البحث والتطوير، فضلا عن هياكلها التنظيمية وكفاءة إدارتها[2].

ب- التوسع الجغرافي: وهي السمة الثانية من حيث الأهمية والتي منها جاء تعبير متعددة الجنسيات أو عبر الوطنية أي العابرة لحدود الدول، وبتفاوت الامتداد الجغرافي لهذه الشركات يتفاوت دورها في العلاقات الدولية. وتأتي أهمية هذا المعيار في كونه يعطي لهذه الشركات ميزات في صالحها، مثل عدم اعتمادها على دول قليلة تتحكم في نشاطاتها أو تتشدد في مطالباتها، فامتدادها الجغرافي يدفعها للتعامل مع تشريعات مختلفة ممّا يزيد من امكانيات التهرب من التشريعات خاصة الضريبية منها، كما يسمح لها بمعرفة أفضل لقوانين الاستثمار ومجالات العمل والتسهيلات في كثير من دول العالم. وكنتيجة لذلك فقد ازداد توجه الشركات متعددة الجنسيات نحو توزيع وحداتها الانتاجية لأكبر عدد من الدول، وفي هذا السياق أظهرت دراسة أجرتها جامعة هارفارد لعينة من الشركات متعددة الجنسيات أنها في المتوسط تمارس نشاطاتها في أحد عشر دولة، في حين أن منها من يصل إلى نحو مائة دولة[3].

ج- ابتكارها للتكنولوجيا المتقدمة واحتكارها: فالشركات متعددة الجنسيات تهتم بالتكنولوجيا المتطورة وتمتلكها وهذا متاح لها نتيجة الايرادات الضخمة التي تعود إليها من جراء انشطتها الاستثمارية المختلفة. فالحجم الاقتصادي الضخم للشركات المتعددة الجنسيات والانتاجات الهائلة التي تحققها تساعدها على توفير الموارد المالية والخبرة اللازمة للبحوث العلمية والتكنولوجية، ولهذا يلاحظ أن معظم براءات الاختراع والعلامات التجارية هي في حوزة هذه

---

[1] أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، مرجع سابق، ص 122.

[2] إبراهيم محمد العقود، **الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار في ليبيا**، مجلة العلوم القانونية والشرعية، كلية الحقوق، الزاوية، ع 08، يونيو 2016، ص 23.

[3] طابوش مولود، مرجع سابق، ص 28.

الشركات[1]. فقوة الشركات متعددة الجنسيات تكمن في إحكام طوق هيمنتها على العلم والتكنولوجيا ضامنة عن طريقها وضعا احتكاريا تستغله إلى أبعد الحدود في تحقيق الأرباح وفي هذا الإطار فإن الشركات متعددة الجنسيات تستحوذ على نسب عالية من المصروفات على البحث والتطوير في الدول المتقدمة صناعيا كاليابان والولايات المتحدة وألمانيا والتي بلغت فيها نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج القومي الإجمالي 3,1 % و2,7 % و2,5% على التوالي خلال الفترة من 1997 إلى 2002[2].

د- تركيز الإدارة العليا (الوحدة)

إن الوجود الحقيقي للشركة في أكثر من دولة ليس بالشرط الكافي لتعدد جنسياتها، بل يجب أن تخضع جميع فروع هذه الشركة لنفس إستراتيجية الشركة الأم، أي أن تكون للشركة ككل إستراتيجية موحدة على المستوى العالمي وتعد الوحدة المميز الأساسي للشركات متعددة الجنسيات، فهناك وحدة في اتخاذ القرارات، وحدة التصرف، وحدة الاستراتيجية ووحدة الموارد (الإنسانية، المادية والفنية) فوحدة الاستراتيجية أو الاستراتيجية المشتركة تعد عنصرا أساسيا في فكرة المشروع المتعدد الجنسيات[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص 33.

[2] للمزيد أنظر: **تاريخ ظهور الشركات المتعددة الجنسيات والنظريات المفسرة لدوافع نشأتها**، على الرابط التالي: www. politics-dz.com/تاريخ ظهور الشركات المتعددة الجنسيات والتظريات المفسرة لدوافع نشأتها/ تاريخ الاطلاع: 04-12-2020

[3] طابوش مولود، مرجع سابق، ص 29.

المحور الرابع: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

أوّلا: العامل الجغرافي.

ثانيا: العامل الديموغرافي.

ثالثا: العامل الاقتصادي.

رابعا: العامل العسكري.

خامسا: العامل التكنولوجي.

سادسا: العامل السياسي.

تتأثر العلاقات الدولية بجملة من العوامل المؤثرة تتنوع بين التقليدية والحديثة، وهذه العوامل هي العناصر التي تؤثر في تطور العلاقات الدولية وجعلها تتميز بطابع معين ويتراوح هذا التأثير من الجانب الإيجابي إلى السلبي، كما أن طبيعة هذه العوامل متغيرة مع مرور الزمن بحيث يزيد تأثير بعض العوامل في مقابل تراجع البعض الآخر، ومن أبرز العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية:

أولا: العامل الجغرافي

يأتي العامل الجغرافي على رأس العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية وهو ما ينطبق على مقولة نابليون الشهيرة (سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها) فالمختصون في العلاقات الدولية يقرون بوجود علاقة وثيقة بين الجغرافيا والسياسة وهو ما يطلق عليه بعلم الجيوبوليتيك أي العلم الذي يبحث في تأثير ظروف الجغرافيا الطبيعية على حياة الدولة السياسية[1]. ولتحديد تأثير العامل الجغرافي بشكل دقيق على العلاقات الدولية، فإن ذلك يتطلب الوقوف على بعض المؤشرات الأساسية كالتالي:

1- المساحة: تعد عنصر من عناصر القوّة المكانية للدولة، إذ توجد علاقة بين مساحة الدولة وما تملكه من موارد طبيعية، فكلما كانت مساحة الدولة شاسعة كلما كانت هناك احتمالات أكبر لوجود موارد طبيعية وبالتالي زيادة إمكانية تكوين قوّة اقتصادية، غير أن هذه العلاقة ليست قطعية فمن الممكن أن يترافق مع شساعة المساحة ندرة في الموارد الطبيعية[2]. فهناك دول صغيرة الحجم كقطر مثلا، إلاّ أنها تتوفر على ثروات طاقوية ضخمة في حين أن هناك دول شاسعة المساحة كالهند مثلا لا تتوافر فيها موارد تتناسب مع ضخامة حجمها. كما أن شساعة مساحة الرقعة الجغرافية للدولة يمكنها من تحقيق ما يعرف بـ "العمق الإستراتيجي" بحيث تستطيع أن تمتلك القدرة على توزيع وتنويع مراكز قوّتها الصناعية والعسكرية ما يجعلها صعبة الاختراق والانهيار اتجاه أي عدوان خارجي ومثال ذلك الاتحاد السوفيتي سابقا الذي أدى تمتعه بعمق إستراتيجي (ركّز ستالين على

[1] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 131.
[2] حسن نافعة، مرجع سابق، ص 433.

توزيع مراكز القوّة بين موسكو، لينين غراد وسان بطرسبورغ) ما مكنه من صد بل وإعادة شن هجوم مضاد للهجوم الألماني رغم تفوق الأخير في العدّة والعتاد.

2-الموقع: يقصد به موقع الدولة فلكيا، أي موقع الدولة بالنسبة لدوائر العرض الذي من خلاله تتحدد طبيعة المناخ الذي يؤثر بدوره على النشاط البشري وفي تشكيل اتجاهات الدولة السياسية، فالقوى الكبرى عبر التاريخ ارتبطت بالمناطق المعتدلة وابتعدت عن المناطق القطبية والقارية، حيث تتمتع بالتغيير المناخي للفصول ما يزيد من إمكانية النشاط الزراعي، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي والتكامل الاقتصادي للدولة، كما أن التنوع المناخي عامل مهم من عوامل قوّة الدولة، فهو يساعد على الاستقرار البشري المناسب، وتوزيع السكان توزيعا يتوافق مع خطط الدولة[1].

ومن جهة ثانية نوعية الموقع أي حدود الدولة بالنسبة للمسطحات المائية واليابسة فالدولة التي تتوفر على منفذ بحري أو أكثر تكون أكثر اتصالا بالعالم وتتمتع بعلاقات تجارية وسياسية نشطة مع الدول الأخرى، كما أنه يُعطيها أكثر من خيار للاتصال الخارجي وتأمين الامدادات اللازمة، بالإضافة إلى أن تكلفة النشاط البحري التجاري تكون أقل تكلفة. أمّا الدول المغلقة (الحبيسة) والتي ليست لها حدود بحرية فهي واقعة في مأزق يشكل لها عبئا كبيرا ويحرمها من الاتصال مع دول العالم الأخرى، فالدول القارية التي لا تتوفر على أي منفذ بحري يضعف من سيادتها على اعتبار أن اتصالها بالعالم الخارجي مرهون بقرار دول الجوار وليس صانع القرار فيها، وهو ما يُضعف من تأثيرها في المجتمع الدولي. لذلك فهي تسعى للحصول أو الوصول إلى أي منفذ يوصل إلى البحر ولذلك تجدها تركز في قوتها على القوات البرية والجوية مستعيضة عن حرمانها من البحر في حين أن الدول البحرية تركز في قوتها العسكرية والتجارية على

[1] يامن خالد يسوف، مرجع سابق، ص 65.

بناء الأسطول البحري القوي وكذلك الأسطول التجاري الذي يخدم مصالحها بشكل أفضل[1].

3- الحدود: وهي الخطوط الفاصلة بين الدول والتي تنتهي عندها سيادتها، وللحدود تأثير كبير في العلاقات الدولية سلبا أو إيجابا، والعامل الحاسم في ذلك هو طبيعة العلاقة التي تربط بين الدولتين أو الدول المجاورة لبعضها البعض، فعندما تتميّز العلاقة بالصراع الكامن يصبح القرب الجغرافي عاملا مساعدا للنزاع والتفاعلات الصراعية، والعكس صحيح في حالة غياب التقاطع الاستراتيجي يصبح الجوار الجغرافي عاملا دافعا نحو التعاون والتكامل[2].

أمّا من الناحية العسكرية فان طول الحدود يُنهك الخصم ويتطلب منه مهارة وقوة تحمل وأعداد هائلة من القوات لنشرها على هذه الحدود، كذلك فإن الدول صاحبة الحدود الطويلة تحتاج إلى قوات حرس حدود بأعداد كبيرة لحمايتها ومنع الاختراقات التي قد تتعرض لها بكافه أشكالها وهذا يشكل عبئا اقتصاديا وعسكريا لا يستهان به لمثل هذه الدول.

ثانيا: العامل الديموغرافي

يعد كذلك من العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية، فلا شك أن ثمة علاقة بين قوّة الدولة وحجم سكانها، ورغم أن الارتباط هنا ليس مطلقا غير أن دولة ما لا يمكن أن تصبح دولة عظمى ما دام عدد سكانها قليل. فالسكان عامل مهم من عوامل قوة الدولة ومدى احتلالها مكانة متميّزة في المجتمع الدولي، فحجم السكان يلعب دورا كبيرا في ذلك، حيث أن عدد السكان إذا كان كبيرا وترافق مع عوامل أخرى أهمها: المستوى التعليمي والتقني الذي وصل له السكان، فبدون شعب متعلم بشكل مقبول لا يمكن أبدا تحقيق انطلاقة اقتصادية أو بناء قوّة عسكرية فعّالة، وأيضا التماسك الاجتماعي الذي يؤثر بشكل كبير على استقرار الدولة ويهدد وحدتها، وبالتالي إذا ارتبط حجم السكان بالاعتبارات السابقة فإنه سيشكل عامل قوة يجعل

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، إربد (الأردن)، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2010، ص 24.
[2] ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 109.

الدولة متفوقة وقوية ولها مكانة مؤثرة في العلاقات الدولية، أمّا إذا كان العكس فإن النتيجة ستكون معكوسة[1].

كما تتجلى أهمية العامل الديموغرافي في ناحيتين الاقتصادية والعسكرية، فمن الناحية الأولى يوفر العدد الكبير من السكان القوّة العاملة القادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى توفير الكفاءات والخبرات المتخصصة الضرورية لاقتصاد متقدم، حيث أنه بدون اقتصاد قوّي ومتطور لا تستطيع الدولة أن تمارس تأثيرا سياسيا كافيا لفترة طويلة من الزمن، ومثال ذلك ألمانيا واليابان فعلى الرغم من تواضع قدراتهما العسكرية بسبب مخرجات الحرب العالمية الثانية بالإضافة إلى عدم عضويتهما الدائمة في مجلس الأمن الدولي، إلاّ أن ذلك لم يمنعهما من ممارسة تأثير دولي كبير وفعّال في العلاقات الدولية يتجاوز أحيانا دور الدول الكبرى كفرنسا وبريطانيا نتيجة لما تتمتعان به من ثقل اقتصادي كبير في المجتمع الدولي. كما أن العدد الكبير من السكان إذا ما ترافق مع مستوى معيشي متوسط إلى مرتفع يوفر سوقا استهلاكية كبيرة للسلع والخدمات، وبالتالي يدعم الاقتصاد المحلي من جهة ويجعل الدولة في وضع قوّي ازاء الدول الأخرى من جهة أخرى، ومثال ذلك الصين التي استطاعت عبر نهضة اقتصادية فريدة في التاريخ الانساني أن تنتشل أكثر من 700 مليون مواطن من براكن الفقر، وبالتالي توفير خاضنة استهلاكية عملاقة أن تكون في موقف قوّة اتجاه الغرب والشركات العالمية في مفاوضاتها الاستثمارية، من خلال اشتراطها نقل جزء من التكنولوجيا الغربية المتقدمة إلى الصين، وأيضا توفير مناصب شغل للصينيين ما يرفع من مستوى كفاءتهم وانتاجيتهم وذلك لم يكن ليتأتى لولا توفرها على سوق استهلاكية عملاقة.

أمّا من الناحية العسكرية فإن حجم السكان الكبير يعد المصدر الرئيسي لتكوين قوّة عسكرية فعّالة، فالواقع يدعم مقولة أنه لا توجد قوّة عسكرية ذات تأثير اقليمي أو عالمي ما لم يكن خلفها عدد كبير من السكان. ورغم أهمية كل العناصر السابقة إلاّ أنه لا يمكن إغفال عنصر مهم في تحليل دور العامل الديموغرافي على قوّة الدولة ألا وهو عنصر النمو السكاني الذي من

[1] هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص ص 28- 29.

خلاله يمكن تحديد نسبة السكان المنتجين، كما أنه ضروري لتوفير اليد العاملة المنتجة وأيضا توفير اليد العاملة للخدمة العسكرية.

ففي حالة ما كانت الدولة تعاني من نمو سلبي للسكان كحال معظم الدول الأوروبية فإن ذلك سيؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية ويحد من تقدمها من ناحية، كما أنه سيثقل كاهل الدولة نتيجة الأعباء التي تتحملها الخزينة لقاعدة عريضة من المسنين والمتقاعدين دون أن يقابلهم حجم قوّة عاملة قوي. وفي نفس السياق فإن الدول التي تعاني من هذه المشكلة عادة ما تلجأ إلى فتح أبواب الهجرة الخارجية والتي إن كانت في جزء منها مفيدة لجهة جلب الكفاءات، إلا أنها مع مرور الوقت يمكن أن تهدد النسيج الاجتماعي للدولة واستقرارها. والعكس صحيح إذا كانت الدولة تعاني من نمو كبير للسكان دون أن يترافق مع ذلك تنمية اقتصادية موازية فإن ذلك سيهدد استقرار الدولة نتيجة ظهور الآفات الاجتماعية كالبطالة والجريمة والهجرة غير الشرعية وما يرتبط بها من أعمال الجريمة المنظمة، وبالتالي يضعف من قوّة الدولة وقدرتها على التأثير في الساحة الدولية.

ثالثا: العامل الاقتصادي

يعد العامل الاقتصادي بالتحديد من أبرز العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية على اعتبار أن القدرة الاقتصادية هي التي تحدد القدرة السياسية والعسكرية للدولة، فالدولة تسعى من خلال تطوير اقتصادها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي على اعتبار أن عدم تحقيقه يجعل منها دولة هشّة تعتمد على الخارج لتوفير احتياجاتها، وبالتالي فإن الضعف الاقتصادي يؤدي إلى ضعف القرار السياسي الخارجي، فالدولة الضعيفة اقتصاديا تكون أكثر عُرضة للتهديد من غيرها بالإضافة إلى التبعية السياسية من خلال اعتمادها على المساعدات، وبالتالي تقييد حركتها وضعف استقلاليتها بالنسبة للقرار السياسي الخارجي[1].

في حين أن الدولة القوّية اقتصاديا بإمكانها تكوين قوّة تنافسية دولية فعّالة تتميّز بها عن غيرها من الدول، بما يُتيح لها عن جدارة تغيير موازين القوّة السياسية في العالم لصالحها، كما يمنح الاقتصاد القوي القدرة على بناء قوّة عسكرية فعّالة ذات تأثير اقليمي وعالمي دون التأثير

[1] محمد سالم صالح، **القوّة والسياسة الخارجية: دراسة نظرية**، مجلة الكوفة، ع 06، 2010، ص 158.

على مستلزمات ومتطلبات شعبها (كالولايات المتحدة الأمريكية). من هنا تبرز أهمية العامل الاقتصادي في إبراز ما لقوّة الدولة من فعالية وتأثير[1]. ويكمن في هذا السياق الأخذ بالاتحاد السوفيتي سابقا كنموذج للدولة القوّية سياسيا وعسكريا استطاعت من خلالهما قيادة المعسكر الشرقي في مواجهة مع الغرب الليبرالي، إلاّ أن هشاشة الاقتصاد السوفيتي وعدم قدرته على المنافسة من جهة، وتحمل تكاليف المواجهة السياسية والعسكرية من جهة أخرى، كل ذلك أدّى في النهاية إلى السقوط الدراماتيكي لهذه القوّة العالمية دون مواجهة عسكرية وهو ما يؤكد على الأهمية الكبيرة للعامل الاقتصادي كمحدد ذي أهمية كبرى في معادلة التأثير والقوّة في العلاقات الدولية.

وللعامل الاقتصادي جوانب متعددة من التأثير في العلاقات الدولية مثل المساعدات والمنح والقروض التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة وهذا الجانب يجب عدم إغفاله من ناحية تأثيره في العلاقات بين الدول، وفي هذا الإطار تقوم الدول العظمى والدول الكبرى الصناعية بتقديم المساعدات والقروض للدول الفقيرة والنامية لمساعدتها في تنمية مجتمعاتها وصولا إلى تحسين نوعية حياة الإنسان في تلك الدول كل ذلك في سبيل تحقيق النفوذ السياسي المنشود[2].

رابعا: العامل العسكري

يعد العامل العسكري من أكثر العوامل الحاسمة والمؤثرة في العلاقات الدولية تقليديا، حيث أنه إلى وقت قريب كانت قوّة الدولة تُقاس بقوّتها العسكرية، إلاّ أن زيادة تأثير العوامل الأخرى أنهى هذا الاحتكار للقوّة العسكرية، وبذلك أصبحت تمثل عنصرا رئيسيا إلى جانب عناصر أخرى عديدة تُشكل في مجموعها القوّة القومية للدولة. فبناء القوّة العسكرية ضروري جدّا لكل دولة كي تحافظ على أمنها وتحمي مقدراتها وتحقق أهدافها، وفي هذا الإطار تُعرف القوّة العسكرية بأنها:" تعبير عن الحشد العملي للعناصر البشرية والمقومات التقنية والاعتبارات الاقتصادية لما يخدم أهداف هذه المؤسسة التي من مظاهرها القوّات المسلحة، وذلك بما يخدم أعمال الدفاع والهجوم[3]." والقدرات العسكرية نوعان المتاحة والكامنة، حيث تُشير الأولى إلى الموارد والقدرات

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 255.
[2] هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص ص 19 – 20.
[3] يامن خالد يسوف، مرجع سابق، ص 68.

العسكرية الموجودة الجاهزة للاستخدام، في حين تتضمن الثانية العوامل التي يمكن ترجمتها إلى قوّة عسكرية فعّالة من خلال التعبئة وتتضمن بالأساس القدرات الاقتصادية والصناعية.

ومن العناصر الهامة للقوّة العسكرية التي قد تلعب أدوارا كثيرة ومؤثرة في العلاقات الدولية هو عدد(حجم) القوّات المسلحة التي تحتفظ بها الدولة، فلا شك أن العدد الكبير للجيش في دولة ما يعطيها القوّة أمام دولة ذات جيش صغير العدد ويجعلها مهابة الجانب من قبل خصومها وأعداءها. والقوّة العسكرية بكافة عناصرها البشرية والمادية لعبت ولا زالت تلعب دورا كبيرا في تغيير شكل العلاقات الدولية وفرض مفاهيم وأوضاع جديدة[1]، فامتلاك قوّة عسكرية فعّالة ذات تأثير عالمي يُمكِّن الدولة من تحقيق مصالحها في البيئة الدولية دون تكاليف تُذكر من خلال التهديد باستخدامها ضد الآخرين إذا ما هدّدوا مصالحها، أو من خلال استعراضها لتنبيه الآخرين واشعارهم بمدى قوّتها. ولنا أن نضرب مثال عن ذلك بالولايات المتحدة الأمريكية القوّة العسكرية الأولى في العالم التي عادة ما تستخدم ورقتي التهديد والاستعراض للقوّة لتحقيق وحماية مصالحها من أيّ تهديد، وعادة ما يترافق ذلك مع توجيه إحدى حاملات طائراتها العملاقة إلى المكان المحدد لتوجيه رسالة تحذير للطرف الأخر، كما حصل مع الصين في تسعينات القرن العشرين عندما هدّدت باحتلال جزيرة تايوان وارجاعها للسيادة الصينية بالقوّة هنا تدخلت الولايات المتحدة لحماية حليفها الاستراتيجي في منطقة شرق آسيا دون طلقة واحدة حيث قامت بإرسال حاملتي طائرات إلى مضيق تايوان، ففهمت الصين الرسالة وتراجعت عن قرارها أمام جبروت القوّة العسكرية الأمريكية.

خامسا: العامل التكنولوجي

ويعد من أهم العوامل الحديثة المؤثرة في العلاقات الدولية كما أن تأثيره يزداد بشكل مضطرد فالمعرفة والعلم أصبحا مفتاح النمو الاقتصادي للقرن الحادي والعشرين، كما أن التقدم التقني أدّى إلى تحول المجتمع إلى مجتمع معلوماتي وهو تعبير ظاهر في الدراسات النظرية خلال الثمانينات من القرن العشرين للدلالة على وضع المجتمع بعد ظهور التوجهات الجديدة بفعل التأثير المتزايد لثورتي المعلومات والاتصالات. إن من أهم السمات الرئيسية التي يتميّز بها

[1] هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 31.

الواقع الدولي الراهن هو سمة الثورة العلمية والتكنولوجية وهي محصلة متصاعدة لذلك التطور المتسارع في ميادين العلم والمعرفة العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها المتزايدة في القطاعات المختلفة وعلى وجه التحديد الصناعية والعسكرية منها[1]، وفي هذا السياق يقول مارسيل ميرل :" إن التقدم التقني يلامس العلاقات الدولية بكل أشكالها السياسية، العسكرية، الاقتصادية والثقافية فهو يزيد من تبعية العناصر المكونة للنظام، كما يدخل مصادر توتر جديدة وعوامل إضافية للسيطرة[2]."

إن للعامل التكنولوجي تأثير واضح على الميادين العسكرية عبر تطوير أسلحة حديثة استطاعت قلب كل المعادلات الاستراتيجية التقليدية، وأيضا الدبلوماسية حيث ساهم التقدم الهائل في ميدان الاتصالات في تسهيل ظروف ممارسة العلاقات الدبلوماسية الدولية والاقتصادية، فالتقنيات الحديثة أصبحت ركنا أساسيا في هذا الإطار. وبناء عليه فإن التقدم العلمي والتكنولوجي أصبح يشمل كافة المرافق الحياتية من اجتماعية واقتصادية وعسكرية وغيرها مما دفع الدول للتسابق في الوصول إلى قمة الهرم العلمي والتكنولوجي لكي تتفوق على غيرها وتحتل مكانة ذات تأثير بالغ ومهم في العلاقات الدولية ومن أمثلة الدول المتقدمة في المجالات العلمية والتكنولوجية اليابان والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها وهذا ما جعل لها مكانة خاصة ومميزة في الميزان الدولي[3].

سادسا: العامل السياسي

إن للعامل السياسي دور مهم ومؤثر في العلاقات الدولية، انطلاقا من كون العلاقات الدولية في جزء كبير منها ما هي إلاّ نتيجة لتفاعل السياسات الخارجية للدول والتي تصنع من طرف الأنظمة السياسية، من هنا تتجلى أهمية العامل السياسي. ولمعرفة طبيعة تأثير العامل السياسي في العلاقات الدولية وجب دراسة مجموعة من المؤشرات الخاصة التي تدخل ضمن العامل السياسي كالرأي العام، طبيعة نظام الحكم، الايديولوجيا والاستقرار والانسجام الاجتماعي

[1] ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 116.
[2] محمد مجدان، **محاضرات في مقياس مدخل للعلاقات الدولية**، السنة الثانية، جامعة الجزائر، 1999، ص 03.
[3] هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 34.

1- الرأي العام: يعبر الرأي العام عن تعبير جمع كبير من الأفراد عن آرائهم في وقت معين إمّا من تلقاء أنفسهم، أو بناء على دعوة وجهت إليهم تعبيرا مؤيدا أو معارضا لمسألة معينة أو شخص معين أو اقتراح ذي أهمية واسعة، بحيث تكون نسبة المؤيدين أو المعارضين في العدد ودرجة اقتناعهم وثباتهم واستمرارهم كافية لاحتمال ممارسة التأثير على اتخاذ إجراء معين اتجاه الموضوع الذي هم بصدده.

ويعتقد الخبراء في العلاقات الدولية بأن هناك عاملين أساسيين في توحيد اتجاهات الرأي العام العالمي الأول سيكولوجي ومفاده أن الطبيعة الانسانية ذاتها تولد الاعتقاد العام والمشترك في عدد من القيم والمبادئ الأخلاقية، التي لا تتأثر بالتيارات القومية أو العنصرية، وأن كل انتهاك لهذه القيم يعد تحديّا واستفزازا ممّا يدفع إلى استنكاره والاحتجاج الواسع النطاق عليه أمّا الثاني فذي طبيعة تكنولوجية ينطلق من أن الثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال استطاعت أن تلغي العوائق الطبيعية والمسافات الجغرافية التي كانت تحول دون تقارب الشعوب وتفاعلها مع بعضها البعض.

2- طبيعة نظام الحكم: يكمن تعريف نظام الحكم بحسب ما أورده دافيد استون على أنه مجموعة التفاعلات والأدوار التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم. أو حسب غابريال ألموند الذي اعتبره نظام للتفاعلات والتكيّف داخليا وخارجيا عن طريق إمّا استخدام أو التهديد باستخدام الارغام المادّي المشروع. وعن تأثيره في العلاقات الدولية فيرى الكثير من الخبراء بأن الحكومات الديمقراطية أكثر كفاءة في التعامل مع المتغيرات الدولية، وذلك لأن طبيعة الحكومات الديمقراطية تسمح بتبادل المعلومات والخبرات على نطاق واسع ممّا يسهل في معظم الأحيان إدراك دلالات الأحداث الدولية على نحو عقلاني، والتعامل معها بفعالية، كما تتميّز معظم هذه الأنظمة بالمبادرة والقدرة على التكيّف مع المتغيرات.

في حين أن الأنظمة الشمولية تبقى أقل فعالية في صنع السياسة الخارجية والتأقلم مع متغيرات العلاقات الدولية سريعة التحول لعدّة أسباب لعل من أبرزها غياب حالة الاستمرارية والتواصل في السياسة الخارجية خاصة عند تغير صانع القرار، إذ يعمد صانع القرار الجديد نتيجة غياب التأثير المؤسساتي أو ضعفه إلى إحداث تغيير جوهري في السياسة الخارجية على

نحو قد يتناقض جذريا مع توجهات سلفه، ممّا يفقد السياسة الخارجية جانبا كبيرا من التراكم والموروث المنهجي والتقني.

3- الايديولوجيا:

يجمع الكثير من الخبراء والباحثين على أن الايديولوجيا تعد إحدى القوى الرئيسية المؤثرة في العلاقات الدولية، حتى أن النظرة إلى العلاقات الدولية في القرن العشرين كانت محكومة بالايديولوجيا، حيث انقسم العالم إلى معسكرين أحدهما رأسمالي والآخر اشتراكي. ويتوقف تأثير الايديولوجيا في العلاقات الدولية على جملة من العوامل من أبرزها:

- طبيعة الايديولوجيا وما تفرضه على مؤيديها من الاصرار بغض النظر عن الفوارق القومية، حيث كلما زاد تعمق الشعور بالانتماء إلى إحدى الايديولوجيات كلما زاد تأثيرها في العلاقات الدولية.
- طبيعة الأهداف التي يعمل لها ويتحرك من أجلها دعاة الايديولوجيا.
- عدد الدول التي تؤمن وتدافع عن الايديولوجيا ونوعها، حيث كلما زاد عدد الدول الكبرى ضمنها كلما زاد تأثيرها في العلاقات الدولية.

4- الاستقرار والانسجام الاجتماعي:

ويقصد به بشكل عام مدى التجانس والتآزر الذي يتسم به الواقع الاجتماعي للدولة، حيث يلعب الاستقرار والانسجام الاجتماعي للدولة دورا مهما في حركتها الخارجية، وبالتالي في تحديد موقعها بين القوى الدولية المؤثرة في المجتمع الدولي، فالدول التي تتمتع نظمها السياسية بدرجة جيّدة من الاستقرار والانسجام الاجتماعي، لديها الكفاءة لصنع سياسة خارجية فعّالة وقادرة على التأثير في العلاقات الدولية.

المحور الخامس: الاتجاهات النظرية الأساسية في العلاقات الدولية

أوّلا: المثالية.

ثانيا: المدرسة الواقعية.

ثالثا: المدرسة الليبرالية.

رابعا: المدرسة الماركسية.

خامسا: المدرسة السلوكية.

أوّلا: المثالية

تعد المثالية إحدى الاتجاهات المعيارية في تحليل العلاقات الدولية، فالمثالية جاءت كتعبير عن نظرة فلسفية تفاؤلية وجد طموحة بمستقبل أفضل للوجود الإنساني، عبر بناء عالم من التعايش السلمي والازدهار والرفاهية، يتحقق من خلال التعاون القائم على القيم والتطلعات المشتركة بين البشر، لذا فقد تركّزت النظرة المثالية على ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية حتى تكون مثالية، أي الاعتماد بالأساس على جملة من المبادئ والقيم والمثل العليا لتشكيل النظام الدولي المثالي، وفي هذا السياق يقول إدوارد هاليت كار Edward Hallett Carr:" تكمن أهمية المثالية في كونها وريثة التفاؤل الفكري الذي ساد في العصر الحديث[1]." فالمثالية كمدرسة فكرية اهتمت بدراسة وتحليل الظواهر الدولية ليس كما هي في الواقع المعاش وإنما كما يحب أن تكون انطلاقا من تفسيرها للنظام الدولي المرغوب وليس النظام الدولي القائم.

على الرغم من أن جذور المثالية تعود تاريخيا إلى الفلسفة اليونانية القديمة خاصة كتابات أفلاطون حول "الجمهورية الفاضلة"، مرورا بجيريمي بينثام Jeremy Bentham والفلسفة الأخلاقية في كتابه "مبادئ الأخلاق والتشريع"، إلاّ أن هذه الأعمال والدراسات كانت تفتقر إلى المنهجية والتنظيم وهو الأمر الذي لم يمكنهم من هيكلتها في إطار ممنهج. فالمثالية كتوجه نظري في العلاقات الدولية تأخر إلى العقد الثاني من القرن العشرين، حيث كان الرئيس الأمريكي وودر ويلسون Woodrow Wilson من المبادرين الأوائل والمؤثر الايجابي في ظهور المدرسة المثالية، إذ يعتبر إعلانه لعام 1916 " **إعلان وودرويلسون** " الذي يحتوي على مبادئه الأربعة عشرة التي تصب جميعا في قالب السلام، من خلال نبذ الحروب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها إلى جانب إقامة عصبة للأمم، حيث

[1] جميس دورتي ، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1985، ص 10.

شكلت كلّها دعوة صريحة لاعتماد النظرة الأخلاقية في العلاقات الدولية من خلال المدرسة المثالية[1].

فالمثالية كتوجه نظري في العلاقات الدولية تأخر إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث جاءت كرد فعل على المآسي الكارثية التي جاءت بها الحرب نتيجة الدمار الهائل الذي تسببت به والفظائع التي اتسمت بها، على اعتبار أن استمرار وقوع الحروب على شاكلة الحرب العالمية الأولى يُنذر بإفناء البشرية في المستقبل المنظور. فقد غُيّب صوت العقل والأخلاق في مقابل صوت المصلحة والقوّة، ومرّد ذلك حسب المثاليين يعود إلى المعاهدات السرّية وسياسات القوّة وتوازناتها والتحالفات التي مارستها القوى الأوروبية الكبرى[2]. لذلك تركّز هَمّ المثاليين الأول على ايجاد السبل الكفيلة بإنهاء الحروب ومنع تكراراها وذلك حسبهم لن يتأتّى إلاّ من خلال الدبلوماسية العلنية بدل السرّية، واستبدال سياسات توازن القوى بنظام الأمن الجماعي تسهر عليه وتدعمه المنظمات الدولية عبر تزويدها بالصلاحيات والامكانيات اللازمة للقيام بذلك بالشكل المطلوب.

تعريف المثالية:

هناك من يعرف المثالية بأنها توجه فلسفي مقابل المادية، تؤكد على ما ينفي أن يكون عليه الواقع، فالمثالي يعترف بتعالي القيم والمثل في الحياة العملية وينظر للمادة على أنها شيء ثانوي. في حين أن هناك من يعرف المثالية بأنها تلك الطريقة المنهجية المميزة في العلاقات الدولية والتي تساعد أطرافها (النظام الدولي– المنظمات الدولية– الدول) على بلوغ أهداف محددة، تصب جميعها في تكريس "الحقيقة الفاضلة" باعتبارها جاءت لتنقذ الإنسان وتجعله يواصل مشواره في هذه الحياة، ولو من الناحية النفسية برفع معنوياته وتجديد طموحاته وآماله الخيالية وغير الخيالية في مستقبل أفضل[3].

ينطلق المثاليون في تحليلهم للعلاقات الدولية من الأفكار والمسلمات الأخلاقية كالاعتقاد بأن الطبيعة الانسانية تقوم على الخير والمساواة وتسعى للتواصل والتعايش مع الآخرين في

---

[1] عبد الناصر الدين جندلي، **انعكاسات تحول النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2005/2004، ص 93.

[2] مارتن غريفيثس، تيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 361.

[3] عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص 94.

كنف السلم والتعاون، وبأن الدول هي امتداد للأفراد وبأن اهتمامها الرئيسي على التشابه بين اللاعبين الدوليين (الأفراد والدول) هو من أجل تعزيز المثاليات الإنسانية[1]. فالدولة بالنسبة للمثاليين هي عبارة عن كيان يعكس هوية وأخلاقية الفرد، والاعتقاد بوجود نظام ومعايير أخلاقية طبيعية تُلزم الأفراد كما الدول باتباعها، فالدول كائنات عقلانية قابلة للتعلم والتطور وبالتالي فهي قادرة على التفاهم والتعايش مع الآخرين انطلاقا من فكرة "انسجام المصالح" التي تعني بأن مصالح الدول يمكن تحقيقها بدون اللجوء إلى الحرب التي تعد حسبهم أداة غير أخلاقية وغير عقلانية، فالدول يمكنها تحقيق مصالحها في إطار التعاون المشترك وبالتالي فجميع الدول لها مصلحة مشتركة في السلام[2].

خصائص المدرسة المثالية:

تتميّز المدرسة المثالية بجملة من الخصائص يمكن إجمالها كالتالي[3]:

1- تعتمد المثالية على منهج ما يحب أن يكون، أي أنها تعتمد على كيف يجب أن يتصرف السياسيون في العلاقات الدولية، لا على أساس كيف يتصرفون فعلا. فالمثالية تدعو للاعتماد على أسس عادلة ومنصفة كفيلة بحماية السلام العالمي بالاستناد على الحكمة والتعقل في حل المشاكل الدولية.

2- تقوم المثالية على تصورات في تفسير العلاقات الدولية بالاعتماد على القانون الدولي والالتزام بأحكام المواثيق الدولية، وهنا تتجلى علاقة التداخل والترابط بين المدرسة القانونية والمدرسة المثالية.

3- تزودنا المثالية بأفكار تمكننا من استيعاب الواقع الدولي والاستشراف له.

4- تتميّز المثالية في كونها متعددة الأبعاد، فهي تحتوي في طياتها على ثلاثة أبعاد محورية تتمثل في: البعد الأخلاقي- القانوني، البعد الديني وبعد الأساطير حول أصل ومصير الانسان وكيفية تغيير العالم.

---

[1] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 84.
[2] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 171.
[3] عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص 95.

من أجل الوصول إلى عالم خالي من الحروب والنزاعات انكّب المثاليون وبشكل واسع على دراسة القانون الدولي بهدف الوصول إلى شكل للتنظيم الدولي –المنظمات والمؤسسات الدولية– يقضي على النزاعات والحروب ويعزز السلم والأمن الدوليين، لذلك تعد المثالية امتدادًا للمدرسة القانونية ولكن أكثر اتساعا وعمقا منها، حيث عُني مفكروها بالدراسة المعمقة والمستفيضة لمفاهيم القانون الدولي وقواعده ومحاولة تطويرها وتطويعها مع شكل النظام الدولي الذي أراده المثاليون[1]. فالنموذج المعرفي للمثالية قائم على أن الحكم على العلاقات بين الدول يكون وفقا لقاعدتين: **الأولى** هي الامتثال أو الانتهاك للقانون الدولي، **والثانية** هي التعاون والإسهام في تنشيط الجهود الدولية، وبناء عليه فإن الافتراضات الأساسية للمثالية هي: الاعتقاد الجازم بحتمية انتشار المؤسسات الديمقراطية والتجانس الكامل في المصالح بين الشعوب[2].

مبادئ المدرسة المثالية:

يلخص إنيس كلود Inis L. Claude. Jn المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المثالية في ثلاث مبادئ هي[3]:

1- مبدأ عدم الاعتداء: ويتجسّد عمليا في المادة العاشرة من ميثاق عصبة الأمم، والتي تقضي بضرورة توفير الأمن لجميع الدول بناء على ضمانات الأمن الجماعي.

2- مبدأ عدم التدخل: ويمثل حجر الأساس بالنسبة للنظام الدولي الذي يسعى المثاليون إلى تجسيده، كما أنه يعد من المبادئ الهامة المفسرة قانونيا وأخلاقيا لسلوك الدول.

3- مبدأ المساواة: ويقصد به المساواة التامة في السيادة لجميع الدول، وبالتالي تمتعها بنفس القدر من الحقوق وتحملها في الوقت نفسه القدر المماثل من الواجبات.

استندت المثالية بشكل واسع على دراسة القانون الدولي بهدف الوصول إلى شكل للتنظيم الدولي يقضي على النزاعات والحروب ويعزّز السلم والأمن الدوليين، لذلك يعتبر البعض المثالية امتدادا للمدرسة القانونية ولكن أكثر اتّساعا وعمقا منها، حيث عُني مفكروها بالدراسة العميقة والمستفيضة لمفاهيم القانون الدولي وقواعده ومحاولة تطويرها وتطويعها مع شكل النظام

[1] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق ، ص 172.
[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 141.
[3] Inis L. Claude. Jn. **The Tension Between Principle and Pragmatisme International Relations**. Review of Intrnational Staduies. Vol 19. N 03. Jul 1993. Pp 5-6.

الدولي الذي أراده المثاليون[1]، وفي هذا السياق سنتطرق إلى فكرتي الأمن الجماعي والحكومة العالمية باعتبارهما أبرز أفكار المثالية ما بين الحربين العالميتين، فالأولى طُرحت كآلية بديلة عن نظام توازن القوى، والثانية قدمت كإطار أوسع وجامع لتحقيق معنى السلام الشامل.

1- نظام الأمن الجماعي:

يقصد بفكرة الأمن الجماعي أن أمن الجزء يتعين أن يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بأمن الكل وبالتالي فعندما يتعرض الجزء للتهديد أو العدوان فإن مسؤولية ردع ذلك التهديد وقمع ذلك العدوان تقع على عاتق الكل وليس الجزء المعتدي عليه. فأساس فكرة بناء نظام للأمن الجماعي يتمثل في بناء قوة متفوقة تقف أمام العدوان عبر ردعه أو عبر مواجهته، ففكرة الأمن الجماعي لا يوجد فيها ما يستهدف طرفا محددا مسبقا، وإنما يحمل فكرة مواجهة من سيقوم بالعدوان والاعتداء ولا يتوقف بالمطالبات السياسية والقانونية والاعلامية، وبذلك فهو نظام للأمن قائم على وضع حد لمحاولات بعض الدول لجعل استخدام القوة كمنهج مفضل في تنظيم العلاقات الدولية[2].

تعدّد تعريفات مفهوم الأمن الجماعي تبعا للباحثين في العلاقات الدولية، وفي هذا السياق يعرف أرنولد وولفرز Arnold Wolfers الأمن الجماعي بأنه:" نظام يعتمد في النهاية على القوة الرادعة للجماعة الدولية، وأنه يقوم على فرضية أن الهجوم ضد أي أحد هو هجوم على الجميع". فالهدف من نظام الأمن الجماعي هو تشكيل قوة رادعة لأيّ هجوم ممكن أن تتعرض له أي دولة واعتباره أنه هجوم على الجميع. في حين يرى اينيس ل. كلود Inis Claude أن مفهوم الأمن الجماعي يتجلى في:" أن الأمن يمثل الغاية والجماعي يحدد طبيعة الوسيلة والنظام يدل على مركب التنظيم الذي يشكل محاولة جعل الوسيلة تخدم الغاية". وفي سياق ذي صلة يعرف خليل حسين الأمن الجماعي على أنه:" يشير الأمن الجماعي إلى مجموعة آليات ذات ركيزة قانونية، صممت لمنع اعتداء أي دولة على أخرى، أو قمع ذلك الاعتداء إن حدث". ويتم ذلك عبر توجيه تهديدات جدية إلى المعتدين الحقيقيين أو المحتملين، وتوجيه وعود جدية

[1] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق ، ص 172.
[2] رعد قاسم صالح، **الأمن الجماعي ودوره في تدعيم استراتيجيات التعاون الدولية: رؤية تحليلية مستقبلية**، المجلة السياسية والدولية، ع 37، يونيو 2018، ص 331.

أيضاً إلى الضحايا الحقيقيين أو المحتملين، باتخاذ تدابير جماعية فاعلة للحفاظ على السلام وتنفيذها عند الضرورة[1].

بناء على ما سبق يمكن أن نستشف مجموعة من النقاط التي تشكل الوعاء الحقيقي لمفهوم الأمن الجماعي على النحو التالي[2]:

*أن مفهوم الأمن الجماعي يهدف إلى منع أي استخدام تعسفي للقوة ضد أي دولة منظمة لنظام الأمن الجماعي، ولاسيما من الدول المعادية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وبالتالي فهو مظلة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

*تعد فكرة الأمن الجماعي فكرة مثالية قانونية سوّقها الرئيس الأمريكي وودر وولسن في مؤتمر فرساي عام 1919 بعد رفض الكونغرس الأمريكي مقترحاته، ولقد تمّ تجسيدها بشكل فعلي ضمن محاولات عصبة الأمم في إرساء السلم والأمن الدوليين، من خلال تقنيين فكرة الأمن الجماعي في المادة العاشرة من ميثاق العصبة، حيث تمت الإشارة إلى هذا المفهوم من طرف العديد من المفكرين في حقب زمنية مختلفة.

*يجسد هذا المفهوم تلازمية أساسية وهي: أمن الدولة = الأمن العالمي.

*يحظى هذ المفهوم بالاعتراف الدولي والمؤسساتي والأكاديمي والقانوني.

*يخضع هذا المفهوم لعدّة اعتبارات براغماتية تسعى القوى الدولية لتحقيقها.

ينطوي مفهوم الأمن الجماعي على مجموعة من المبادئ الأساسية، يمكن ايجازها كالتالي[3]:

1- اتفاق دولي فوري عبر المؤسسات التي ينظمها الأمن الجماعي لتحديد المعتدي في أيّ نزاع مسلح، مع وضع خطة لإجراءات قابلة لتتحقق لإزالة آثار العدوان.

2- العمل على مواجهة العدوان وكأنه واجب لا يمكن التغاضي عنه، أو تأجيله بغض النظر عن طبيعة ونوع وحجم علاقات الدولة المعتدية مع الدول الأخرى.

3- إعطاء مكانة المساواة للدولة التي وقع عليها العدوان في التدابير وعمليات التخطيط والتنفيذ والتقويم للإجراءات التي تقاوم العدوان وتمنعه من تحقيق أغراضه.

---

[1] مارتن غريفيثس، تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص 81.

[2] للمزيد أنظر: المركز الديمقراطي العربي، **الأمن الجماعي في الواقع الدولي**، أكتوبر 2016، على الرابط التالي: الأمن الجماعي في الواقع الدولي - المركز الديمقراطي العربي(democraticac.de) تاريخ الاطلاع: 16-11-2022

[3] رعد قاسم صالح، مرجع سابق، ص 332.

4- تنظيم قوّة جاهزة للتدخل السريع لحفظ الأمن الجماعي.

تعتبر عصبة الأمم استجابة لدعوة المثاليين لبناء عالم يسوده الأمن والسلام وتنتفي فيه الحروب، وبالعودة إلى ميثاق العصبة نجده متضمنا لمفهوم الأمن الجماعي ودوره في تحقيق السلام الدولي من خلال المواد 10، 11 و16 منه، والتي تنص في مضمونها على إقرار نظام للأمن الجماعي كبديل لنظام توازن القوى[1]. لكن تمحيص فكرة الأمن الجماعي وإخضاعها للنقد المركز من طرف منظري العلاقات الدولية، يبيّن أنها تعاني من بعض التحديات والصعوبات الواقعية أو الميدانية حسب بعض الليبراليين، ومن قصور حاد وطوباوية مفرطة حسب الواقعيين الذي قالوا بأن الأمن الجماعي لا يمكنه أبدا أن يحل محل نظام توازن القوى وحسابات المصلحة القومية. ومن جملة التحديات التي يواجهها أي نظام للأمن الجماعي نذكر منها[2]:

- صعوبة تحقيق عالمية وشمولية نظام الأمن الجماعي، حيث ترتبط فعاليته ونتائجه بمدى انخراط جميع الدول فيه بما فيها الدول القوّية.
- إذا كانت الدول القوّية خارج نظام الأمن الجماعي فلن تستطيع باقي الدول الأخرى الاعتماد على هذا النظام في حماية نفسها من الدول القوّية.

2- الحكومة العالمية:

إن دعاة المدرسة المثالية على وجه التحديد أنصار ما يسمى بنظرية الحكومة العالمية Government World of Theory يحاولون الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الجوهرية تتعلق بمسائل: الفوضى، التعاون، الحرب، الثروة الفقر، البيئة حقوق الإنسان. فهم يعتقدون أن الإجابة الصريحة الموضوعية عن هذه المسائل، تقتضي الابتعاد عن التحليل الواقعي للعلاقات الدولية الاعتماد على الفرضية التي مفادها أن الحكومة العالمية هي نظام لسيادة الدول. فالحكومة العالمية هي الكفيلة بالقضاء على فوضى النظام الدولي، تحقيق التعاون بين الدول نبذ الحروب، القضاء على الفقر، الاعتناء بالبيئة احترام حقوق الإنسان، وخاصة منها حق عدم التدخل وعدم الاعتداء.

[1] عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص 119.
[2] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق ، ص 174.

لقد كان الرئيس الأمريكي ويلسن من أشد المتحمسين لإنشاء حكومة عالمية، وهو الحماس الذي أنقسم على إثره صناع القرار المفكرين إلى فريقين. الفريق الأول – هم قلة– يرى بأن ويلسن يطمح بصدق إلى إقامة حكومة عالمية يتحقق من خلالها السلام التعاون بين مختلف الأجناس البشرية على أسس قواعد عادلة بقيادة سلطة دولية. أما الفريق الثاني – وهم الأغلبية– فيرى بأن ويلسن أدرك بحتمية القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية أن المبادئ المثالية هي التي ستعتمد عليها السياسة الأمريكية في إدارة الشؤون العالمية، وأن الشعوب المتضررة من دمار الحرب ستؤيد لا محالة هذا الطرح الأمريكي[1].

إن من أبرز الانجازات التي حققتها المثالية في سبيل سعيها لتحقيق عالم خالي من الحروب هو تشكيل عصبة الأمم كمنظمة دولية غايتها الأساسية هي تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية منعا للانجراف نحو كارثة الحرب على شاكلة الحرب العالمية الأولى، إلاّ أن هدفها الثاني في تشكيل حكومة عالمية فقد كان ضربا من الخيال اصطدم بواقع العلاقات الدولية القائم أساسا على مفهومي القوّة والمصلحة في إطار السيادة القومية، وهو ما رفضت الدول قطعا التنازل عنها لصالح الحكومة العالمية التي سعى إليها المثاليون بكل قوّة، كل هذه المعطيات دفعت نحو دحض الافتراضات الأساسية التي قامت عليها المثالية في تغيير شكل العلاقات الدولية عبر أخلقتها وجعلها أكثر قيمية، ببساطة فقد بحثوا فيما ينبغي أن يكون لا فيما هو كائن بالفعل. ومن أبرز روّاد المثالية ايمانويل كانط Immanuel Kant جون جاك روسو Jean-Jacques Rousseau والرئيس الأمريكي وودر ويلسون Woodrow Wilson الذي اشتهر بمبادئه الأربع عشر، والتي جاء على رأسها حق الشعوب في تقرير مصيرها وضرورة تشكيل عصبة للأمم تضمن الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي لجميع الدول.

وجهت العديد من الانتقادات للمثالية خاصة في الشق المتعلق بتحقيق السلام عن طريق المؤسسات الدولية وعلى رأسها الحكومة العالمية، جاءت في أغلبها من التيار الليبرالي متمثلة في النسخ الليبرالية التي جاءت فيما بعد كالوظيفية والوظيفية الجديدة والليبرالية الجديدة والمثالية الجديدة، فالوظيفية رفضت الانطلاق من السياسة والقانون للوصول إلى حكومة عالمية، وقدمت

[1] عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص 98.

في المقابل فكرتي التكامل والاندماج عن طريق الاقتصاد، أمّا الجديدة فواصلت الاهتمام بدراسة المؤسسات الدولية وتوسيع نشاطها، إلاّ أنها دعت في المقام الأول إلى ضرورة إصلاحها ودمقرطتها كي تُؤدي وظائفها بشكل أفضل.

ثانيا: المدرسة الواقعية

إن فشل المقاربة المثالية نتيجة إفراطها في التمني وربطها العلاقات الدولية بالأخلاق، فلا هي استطاعت أن تشكل معالم الحكومة العالمية، ولا عصبة الأمم استطاعت أن تُلطف أجواء ما بعد الحرب العالمية الأولى، فللمفارقة التاريخية أن المثالية التي رفعت شعار إنهاء الحروب ومنع تكرراها دفعت دون قصد نحو حرب عالمية أخرى أشد تدميرا وفتكا على جميع الأصعدة نتيجة انطلاقها من أماني وتخيلات لا على حقائق الواقع، وهو ما جعلها قاصرة على فهم طبيعة العلاقات الدولية، وفي هذا الاطار يقول ادوارد هاليت كار E. H. Carr بأن الدراسة العلمية للعلاقات الدولية لا ينبغي أن تنطلق من أماني وأوهام، لكن يجب أن تستند إلى حقيقة الواقع، فإذا ما أردنا أن نفهم جيّدا ما يحدث في بيئة العلاقات الدولية وجب علينا أن ننظر إليها كما هي وليس كما يجب أن تكون.

كان لصدور كتاب (أزمة العشرين عامًا: 1919–1939) لإدوارد هاليت كار الأثر الواضح في ظهور الطرح الواقعي في القرن العشرين، ويُشير البعض إلى أن الواقعية يمكن إرجاع جذورها الفكرية إلى المؤرخ اليوناني ثيوسيددس Thucydides الذي قام بدراسة وتحليل الحرب البليبونزية التي دارت رحاها بين أثينا وإسبرطة (431–404 ق.م)، كما أن عناصر الفكر الواقعي يُمكن إيجادها في كتابات السياسي الهندي كوتيليا Kautilya قبل أكثر من 2000 سنة، فالفكرة المركزية لدى كوتيليا تكمن في البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بتقوية الدولة داخليا وخارجيا، سواء عن طريق توسيع أراضيها أو عن طريق تدمير خصومها أو عن طريق التحالف مع غيرها. حيث توصل كوتيليا إلى نتيجة مفادها أن على أيّ دولة أن تعتبر كل الدول المحاذية لها جغرافيا كأعداء محتملين، وبالتالي يكون لزاما عليها أن تتسلح بالقوّة الكافية التي تمكنها من غزو جيرانها أو إضعاف خصومها المحتملين. فكوتيليا أراد أن يوضح الدور

التذي تلعبه القوّة كمحرك أساسي للسلوكية الدولية وللعلاقات بين الدول بعضها البعض، لذلك يرى بضرورة أن تتسلح الدول بعنصر القوّة للدفاع عن نفسها أو لغزو جيرانها أو لمواجهة أي عدو محتمل.

دون أن نُغفل الدور الكبير للفلسفة الحديثة في صقل وبناء الأسس العلمية والفكرية للمدرسة الواقعية وعلى سبيل المثال لا الحصر، الفلسفة السياسية للإيطالي نيكولا ميكيافيلي Niccola Macchiavelli (1469– 1527) والمفكر الانجليزي توماس هوبز Thomas Hobbes (1588– 1679) فقد أكّد كل من ميكيافيلي وهوبز في كتابيهما الشهيرين (الأمير) و(اللوثيان) على التوالي على أنّ التقدير أو الحساب السياسي مبني على أساس جعل المصلحة والتدبير والقوّة والنفعية فوق كل الاعتبارات الأخرى بما فيها الأخلاق[1]. فنظرية القوّة في العلاقات الدولية تجد أسسها في نظرية القوّة لميكيافيلي والتي تعد أحد المرجعيات الفكرية الرئيسية في العلاقات الدولية، وتتلخص هذه النظرية في أن الهدف الأول للعملية السياسية بشقّيها الداخلي والخارجي هو المحافظة على قوّة الدولة والعمل على زيادتها بأيّ وسيلة كانت حتّى لو كانت غير أخلاقية[2]، ففي خضم الفوضى السياسية المستمرة يكون المسار الحصيف الوحيد أمام الأمير هو شحذ أكبر قدر ممكن من القوّة وإعمالها في المصلحة الوطنية لبلاده والسعي وراءها، ولهذا الغرض كانت القوّة العسكرية هي الأهم واعتبرت الثروة المُتكوِنة عن التجارة والصناعة وسيلة في المقام الأول لاكتساب القوّة العسكرية اللازمة[3].

فالتحليل الواقعي يتأسس على إدراك مفاده أن أيّ دولة ليس بمقدورها أن تحقق وتحفظ أمنها القومي دون أن تملك القوّة العسكرية القادرة على القيام بذلك الدور الخطير في صدّ المعتدي وردع التصرفات الاستفزازية حتى في وقت السلم، حيث تصبح العلاقات الدبلوماسية ضرورية، إذ لا يبدو أن بإمكان الدولة أن تمارس نفوذًا دبلوماسيا دوليا من دون أن تكون القدرة العسكرية ضرورية في إبراز قوّتها في المناطق البعيدة عن حدودها[4]. فالمدرسة الواقعية بنت مفاهيمها على أساس أن المجتمع الدولي والعلاقات الدولية ترتكزان على فكرة الصراع المستمر وبذلك

---

[1] زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة** ، طرابلس (ليبيا)، دار الروّاد، 2002، ص ص 35-36.
[2] عبد الرحمن خليفة، **أيديولوجيا الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة** ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، 1999، ص: 55.
[3] بول ويلكينسن، **العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدًا**، (تر: لبنى عماد تركي)، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013، ص: 10.
[4] بروس بروث، **أنياب الكريملين**، لندن، د.د.ن، 1985، ص 47.

نجد أن القوّة المادية هي القاعدة التي بها ومن خلالها تتحقق المصلحة القومية دون الاكتراث بمصالح الدول الأخرى[1].

ظهرت الواقعية في البداية من خلال شكلها التقليدي مع إسهامات كل من ادوارد هاليت كار وهانز مورغانثو Hans Morgenthau وغيرهم من المفكرين الواقعيين الذين حاولوا التكيّف بفكرهم مع أحداث القرن العشرين التي صاحبتها الكثير من مظاهر الاضطراب واللاأمن وتفاقم حدّة الصراعات والحروب، فرؤية الواقعيين حسب مارتن وايت Martin White تتلخص في جملة واحدة كيف يسير العالم؟[2] ما يعني أن الواقعية تسعى لفهم القوانين والميكانيزمات الحقيقية التي تتحكم في صيرورة العلاقات الدولية ليس عبر التفكير والتأمل، وإنما عبر الدراسات العلمية المسلحة بأدوات وأساليب التفكير العلمي، فالعلاقات الدولية بالنسبة للواقعيين ثابتة لا تتغير في جوهرها، وإنما التغيّر يكمن في طبيعة اللاعبين والظروف المحيطة بها فمختلف النظريات المنسوبة للواقعية حسب بنجامين فرانكل Benjamin Franklin تدرك تماما بأن ظاهرة العلاقات الدولية ثابتة ومستقرة عبر التاريخ، فهي متمحورة حول فكرة الصراع الدائم والنزاع حول القوّة والأمن[3].

تنطلق الواقعية في تحليلها للعلاقات الدولية من عوامل ثابتة تلعب دورا حاسما في تشكيل السلوك الدولي، فبحسب الواقعية ترجع أسباب السلوك الصراعي بين الدول إلى الطبيعة الإنسانية الشرّيرة– السيّئة التي تحكمها غريزة القوّة وحب السيطرة والهيمنة، حيث تزداد هذه الطبيعة العدوانية عندما تنتقل من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة نتيجة قدرة الأخيرة على تعبئة واستعمال امكانياتها المادية لإيذاء الآخرين، فسلوكيات الدول تُحركها حوافز الحصول على مزيد من القوّة والتسابق لزيادتها عبر اللجوء إلى كل الوسائل المتاحة[4]. فجوهر السياسة الدولية يقوم على رُكنين أساسيين هما القوّة والمصلحة، وأن المصلحة تتحدد في إطار القوّة فالدول

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** ، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991، ص 19.
[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 221.
[3] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 205.
[4] ناصيف يوسف حتّي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص 116.

تبحث عن القوّة لتحقيق غاياتها –مصالحها– لأنها إن لم تفعل ذلك ستقوم به دول أخرى ما ينعكس عليها بالضرر والانهيار[1].

يمكن تلخيص أهم المرتكزات الفكرية للواقعية الكلاسيكية في النقاط التالية:

1- العلاقات الدولية محكومة بقواعد موضوعية مغروسة بعمق في الطبيعة البشرية، والتي مفادها بأن الأخيرة هي في الأصل أنانية وشريرة لا تبحث سوى عن مصالحها الخاصة ولا تتوانى عن فعل أيّ شيء في سبيل تحقيقها، وبناء عليه فالدولة ليست سوى انعكاسا لطبيعة الأفراد غايتها الحقيقية تكمن في تضخيم مصالحها بغضّ النظر عن الآليات المتبعة في ذلك[2].

2- أن القوّة هي العامل الرئيسي في العلاقات الدولية وهي بذلك تعد الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهداف الدول. وبغض النظر عن الجدال الواقعي حول اعتبار القوّة كهدف عند الواقعيين الكلاسيكيين، أو باعتبارها وسيلة لتحقيق الأمن كما هي عند الواقعيين الجدد، فإن القوّة تعتبر الموضوع الجوهري في الرؤية والتحليل الواقعي للعلاقات الدولية[3].

3- الدول تعمل وتتفاعل وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية، وبذلك تصبح المصلحة الوطنية هي جوهر العلاقات الدولية التي يمكن تعريفها على أنها صراع من أجل القوّة[4].

4- الدول في سعيها لتحقيق مصلحتها الوطنية لا تحكمها نفس المبادئ الأخلاقية التي تحكم العلاقات الشخصية للأفراد، فالواقعية ترفض أي تبريرات أخلاقية للأفعال السياسية في مجال العلاقات الدولية[5].

5- تؤكد الواقعية بأن الدولة هي الفاعل الأساسي إن لم يكن الوحيد في العلاقات الدولية، وما عداها من منظمات دولية وشركات لا تلعب سوى دورا هامشيا وثانويا، وأن أي علاقات لا تدخل فيها الدولة كطرف لا يمكن بحثها ضمن العلاقات الدولية.

6- الأمن القومي يأتي على رأس أولويات القضايا الدولية وما عداه من قضايا فهي ثانوية وهامشية.

---

[1] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 93.
[2] نايف بن نهار، مرجع سابق، ص 42.
[3] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص ص 214- 215.
[4] ناصيف يوسف حتّي، مرجع سابق، ص 26.
[5] علي بن حسين القحطاني، **النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة التنظيرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، م 48، ع 02، 2011، ص 313.

فالمنظور الواقعي يرى بأن العلاقات الدولية هي عبارة عن صراع من أجل القوّة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل مُنفرد، فهانز مورجانتو وراينولد نايبور Reinhold Neibuhr وغيرهم من الواقعيين الكلاسيكيين يعتقدون بأن الدول مثلها مثل البشر تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقود إلى الصراع والحرب. والمدرسة الواقعية هدفت في دراستها وفهمها لسلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقة بعضها ببعض إلى إبراز أن السياسات الدولية هي صراع حول القوّة، ومن أبرز المدافعين عن هذا الرأي الجغرافي الأمريكي نيكولا سبايكمان Nicolas Spaakman والذي يعتقد أن الصراع – وليس التعاون – هو السّمة الأساسية في العلاقات الدولية أكثر ممّا هو سمة العلاقات داخل الدول نفسها[1].

أمّا ريمون آرون Raymond Aron والذي يعد أبرز منظري الواقعية في القرن العشرين، فقد تناول موضوع الحرب في العصر الحديث وأشار إلى أن عملية التوازن النووي (سمّاها بسياسة الردع) بين المعسكر السوفيتي والمعسكر الأمريكي، قد قوّضت رغبة الكثيرين في أن يُفكّروا في الحرب فالحرب جزء من الحياة اليومية وهي ضرورة للمجتمع تمامًا كالصناعة، لذلك يجب أخذها جدّيًا في الاعتبار عند صياغة السياسة حتى لو أدّت هذه السياسة إلى هلوكوست نووية تنتج عنها إبادة الجنس البشري، وعليه حسب ريمون آرون فإن إحجام الإنسان عن مثل هذا التفكير وتقبل نتائجه يكون قد تخلى عن العقل الإنساني وعن مقدرته في التحكم في مصيره[2].

ركّزت المدرسة الواقعية التقليدية على الدول القومية باعتبارها وحدة التحليل الرئيسية في ظِلّ نظام دولي فوضوي يحكمه الصراع والتنافس بين وحداته، كما يرى أنصار المدرسة الواقعية أن غياب سلطة عليا تمارس ضغطًا على الدول لإرغامها على تبني سياسات بعينها، ومن ثم لم تهتم الدول مع تنافسية النظام الدولي إلاّ بتحقيق وضمان أمنها وبقائها عن طريق قوّة عسكرية تحميها من أيّ عدوان خارجي، فالقوّة العسكرية هي الأداة الوحيدة إذ من دون استخدامها بقدر ما تُمليه الظروف والتي تتفاوت في درجة الاستخدام من الهجوم المباشر إلى ردع الاستفزازات

---

[1] المرجع نفسه، ص 73.

[2] عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية**، المجلد الثالث، الجزء الثاني، الباب الثالث عشر ، القاهرة، دار الشروق المصرية ، 1999، ص1088.

بالتهديد باستخدام هذه القوّات من دونها لا يُمكن تحقيق ذلك[1]. ومن هذا المنطلق كان تركيز الواقعيين على القوّة العسكرية باعتبارها الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن لذلك حصرت الواقعية مفهوم الأمن في بقاء الدولة وحمايتها والدفاع عنها في ظل صراع لا تحكمه إلاّ قوّة الدولة وفي ظل غياب قوّة مركزية دولية تحمي الدول من عدوان إحداها على الأخرى[2].

يرى هانز مورجانثو أن صلب عالم السياسة الدولي هو القوّة وأن القوّة هي التي تحدد سلوك الدول، وقد نظر مورجانثو للقوّة من ثلاث زوايا[3]:

1-القوّة كسب: أي أنّها الدافع لسلوك معيّن.

2-القوّة كهدف: أي أنّها نتاج لسلوكيات الدول.

3-القوّة كوسيلة: أي أنّها أداة لبلوغ الغايات المرجوة.

وعلى اعتبار أن القوّة كثيرًا ما تُستعمل للدفاع عن الدولة أو الأمن أو المعتقدات السياسية أو عن المصالح الوطنية الأساسية للدول، يُمكن التفريق بين ثلاث طرق لاستخدامها هي: الإقناع، الإغراء والإكراه، وبذلك انتهى مورجانثو إلى القول بأن هناك ثلاث نماذج من السياسات الدولية توضح كافة نماذج السلوك الدولي وهي[4]:

أوّلا: سياسة المحافظة على الوضع القائم على اعتبار أنّ القوّة وسيلة تستخدمها الدولة للمحافظة على ذاتها، حيث لا تسعى إلى إعادة هيكل القوّة في النسق الدولي القائم لتحقيق مصالحها الوطنية.

ثانيا: السياسة التوسعية وهي سياسة تستخدمها الدولة لإحداث تغيير في توزيع القوّة في النسق الدولي القائم، ومن ثم تسعى الدولة هنا لتغيير سلوك الدول الأخرى بالشكل الذي يتفق مع مصلحتها، ويترتب على نجاح هذه السياسة اكتساب هذه الدولة المزيد من القوّة نتيجة انتصارها في مقابل هزيمة وضعف الدول الأخرى.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية** ، الكويت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985، ص ص 136-137.

[2] عمرو عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 33.

[3] خالد معمري جندلي، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008، ص ص 82-83.

[4] عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة**، القاهرة، الدار الجامعية، 2000، ص 297.

ثالثا: سياسة الحصول على المكانة الدولية وهي سياسة تقوم بها الدولة باستعراض ما تملكه لإشعار الدول الأخرى بمدى قوّتها بهدف السيطرة ومَدّ النفوذ.

وبالحديث عن سلوكيات الدول في النظام الدولي تبرز فكرة المصلحة الوطنية التي يعتبرها الواقعيون منطلق كافة فعاليات السياسة الدولية، بل أن هذه السياسة ليست في نظرهم سوى العملية التي تتم بمقتضاها الموائمة بين المصالح المتضاربة[1]، والمصلحة في هذا السياق تتحدد في إطار القوّة التي تتحد في إطار ما يُسميه مورجانتو بفكرة التأثير أو السيطرة[2] Control .

يرى مورجانثو أن الدولة لا تتجاهل مصلحتها القومية، إلاّ في حالة واحدة فقط وهي تعرض بقائها للخطر، وفي نظره تتشكل المصلحة القومية للدولة وفقا لحيثيات ثلاث هي:

1-الفترة التاريخية التي تمر بها.

2-طبيعة الارتباط بين الأوضاع السياسية والثقافية في الدولة.

3-القوّة النسبية التي تستحوذ عليها الدولة.

وفي مقابل ذلك ظهرت ما يُعرف بالنظرية الواقعية الجديدة أو البنيوية والتي تزعمها كينث والتز Kenneth Waltz والتي من افتراضاتها الجدلية أنّها لا تركّز على الطبيعة البشرية في تفسير الظواهر الدولية التي ركّز عليها الواقعيون الكلاسيكيون من خلال الاعتماد على رؤية هوبز لحالة الطبيعة الأولى والتي مفادها بأن المجتمع يكون مُتّصفًا بحالة الحرب وأنّ الصراع يكون حتميا، ولذلك يسعى الجميع لكسب المزيد من القوّة لتحقيق رغباتهم وأهدافهم والحفاظ عليها وزيادتها من خلال القوّة[3].

بل إن الواقعية الجديدة تربط حالة الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، الذي يعيق تشكيل علاقات تعاونية أي الاعتماد على المنهجية النظامية، وعليه فنقطة الانطلاق الرئيسية تتمثل في بنية النظام الدولي أمّا التصور الأمني للواقعية البنيوية فينطلق من مسلمتين هما:

---

[1] ثامر ابراهيم كامل عبده هاشم، **الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا دراسة حالة : آسيا الوسطى وبحر قزوين**، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2013، ص 16.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، مرجع سابق، ص ص 18-19.

[3] ستيفن م، دبليو، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ج2، تر: فريال حسن خليفة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2008، ص ص 21-23.

1-ازدياد درجات الصراع الأمني حتى في وضعية ألاّ حرب، الأمر الذي يجعل إمكانية قيام الحروب أمرًا متوقعا على الدوام.

2-قصور الأطر التعاونية وتراجعها في مقابل النزوع المستمر للقوّة من طرف الدول.

من هذين التصورين تأسست المقاربة الواقعية في شكلها الجديد الذي أخذ نمط التفسير البنيوي استنادا إلى التركيز على بنية النظام الدولي في تحليل السياسات الأمنية القائمة، من خلال البحث في الظروف والمعطيات النسقية التي تتشكل على ضوئها المعضلة الأمنية[1]. وفي هذا السياق يقول والتز:" في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوّة[2]."

تؤكد الواقعية الجديدة أو البنيوية أن الدافع إلى البقاء يقود الدول للسعي إلى تحقيق هدف الأمن في منظومة فوضوية، من خلال تحقيق التوازن ضد قوّة متفوقة، وهذا البحث الدؤوب من قبل الدول عن الأمن في ظل ظروف الفوضى جعل والتز يذهب إلى الاعتقاد بأنّه في المنظومة الدولية تُعد الفوضى الظرف المتساهل عن التشكيلة المتكررة لتوازنات القوّة ويمكن أن يكون التوازن إمّا داخليا (تكديس الأسلحة) وإمّا خارجيا (إنشاء تحالفات أخرى) وهو ما يمثل السلوك النموذجي للدول الكبرى الطامحة أو القوى الكبرى التي تواجه منافسين أقوى[3].

وعلى الرغم من إبقاء الواقعية الجديدة على الدولة كفاعل محوري ورئيسي في بنية العلاقات الدولية، إلاّ أنّها اعترفت بالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات كفواعل دولية جديدة ومع ذلك بقي الأمر محصورًا في دائرة بقاء الدولة أي أنّ الذي يجب أن يُؤمن هو الدولة.

بحسب الواقعية البنائية يغدو مفهوما أن الضغوط المنهجية التي يفرضها شكل النظام يمكن إمّا أن تؤدي بحسب أنصار الواقعية الدفاعية[4]* Défensive Réalistes إلى ترسيخ الوضع القائم من خلال الاستجابات التي يفرضها توازن القوى، أو إلى استثارة صراع لا يتوقف للفوز

---

[1] خالد معمري جندلي، مرجع سابق، ص 90.

[2] جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، ، قسم العلوم السياسية، 2011، ص 20.

[3] فيديا نادكارني، **الشراكات الإستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات**، دراسات مترجمة 64، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. 2014، ص 19.

[4] ***الواقعية الدفاعية**: يتمحور هذا المذهب على أهمية العامل الأمني للدولة وكيفية تحقيقه، إذ تؤكد هذه النظرية على أهمية الجانب الدفاعي في تحقيق الأمن في الدولة والنظام الدولي ومن روّاد هذه النظرية "روبرت جيرفيس" والذي يؤكد على أن احتمال وقوع الحرب يكون أعلى حين كانت الدول تستطيع أن تتغلب على بعضها، ولكن كلما كان الدفاع أسهل فإن الأمن يكون أوفر وحوافز التوسع أقل واحتمالات التعاون أعلى.

بالسيطرة والتسلط والتفوق بحسب أنصار الواقعية الهجومية[1]** Offensive Réalistes . ويؤمن مؤيدو الواقعية الدفاعية أمثال روبرت جيرفيس Robert Jervis بأن المنطق الذي ترتكز عليه العلاقات الدولية يميل إلى الإبقاء على الوضع الراهن والتوازن من خلال المحافظة على توازن القوى وليس إلى امتلاك التفوق والسيادة نظرا إلى أن التكلفة المتوقعة للسيطرة والسيادة تفوق كثيرا ما يترتب عليها من مكاسب، وأن التعاون ما بين القوى العظمى من شأنه أن يحد من مخاطر نشوب الفوضى والاضطرابات على المستوى الدولي، وأن يخفف إلى حد أدنى آثار المأزق والمعضلات الأمنية وعواقبها[2].

وفي الجانب الآخر يعتقد أنصار الواقعية الهجومية أن الدولة ملزمة بخوض الصراع من أجل السيادة والسيطرة (رفع مستوى قوّتها إلى أقصى حد لها بانتهاج أساليب التدخل التوسعي/الخارجي) وإلاّ فإنها قد تعجز عن المحافظة على وجودها، وعلى وجه الإجمال فإن الهدف بالنسبة إلى أغلب الدول هو بسط السيطرة على المستوى الإقليمي نظرًا إلى أنّ فرضها عالميًا هدفٌ يصعب تحقيقه. ومن جانب آخر فإن التضارب في المصالح الدولية ينعكس بشكل يُعزز من الخاصية التنافسية بين الفواعل الدولية التي هي في حقيقة الأمر خاصية ملازمة لطبيعة النظام الدولي المتسم بالفوضى، فمفردات المنافسة الدولية والتضارب في المصالح والفوضى الدولية تُحتّم وجود الصراع بدل التعاون بين أطراف النظام الدولي. مثل هذا الوضع سوف يضع الدولة في حالة استعداد مستمر لمواجهة التهديدات الأمنية المطروحة من قبل الأطراف الأعداء المحتملين ومقاومة مساعي الدول التوسعية للسيطرة والهيمنة على النظام[3].

ثالثا: المدرسة الليبرالية

عرفت الليبرالية أكاديميا كأولى المحاولات التنظيرية للعلاقات الدولية بعد تأسيس الحقل المعرفي بداية القرن العشرين، وقد حملت طابع النظريات التي تسعى إلى تغيير الوضع القائم (عالم مليء بالحروب والنزاعات والصراعات) واستبداله بعالم خالٍ من الحروب. فالهدف

---

[1] **الواقعية الهجومية: تنسب الواقعية الهجومية "لجون ميرشايمر"، حيث تقوم الفكرة الأساسية لهذا المذهب على أساس أن جميع سياسات الدول بشكل عام تقوم على أساس تحقيق الهيمنة لا التوازن وهي بالتالي ذات طبيعة هجومية.

[2] جرايمي هيرد، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي**، دراسات مترجمة 60، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013، ص 23.

[3] عامر مصباح، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2001، ص 93.

المحوري للتنظير الليبرالي تمثل في طرح مبادئ وقواعد تكون بمثابة ضوابط لنظام دولي يجنح للسلام ويبتعد عن الحروب والصراعات، وبذلك فإن همّ الليبراليين الأول تمثّل في إيجاد الآليات والوسائل الكفيلة بنزع فتيل الحروب والأسباب أو الظروف المفضية إلى ذلك، وفي المقابل إعادة تأسيس العلاقات الدولية على قواعد جديدة تضمن عدم العودة إلى الحرب[1].

نشأت الليبرالية نتيجة للتغيرات الاجتماعية التي عصفت بأوروبا مع نهاية العصور الوسطى والتي تأثّرت بالتوجهات الفلسفية التي جاءت كرد فعل على تسلّط الكنيسة والاقطاع ممّا ساهم في إحداث تغيرات فكرية واجتماعية ما أدّى بالتالي إلى انتفاضة الشعوب خاصة منها الطبقة الوسطى[2]. تعود جذور الفكر الليبرالي حسب كارين مينغست إلى تفاؤلية الحركة التنويرية في القرن الثامن عشر، الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية في القرن التاسع عشر والمثالية الويلسونية في القرن العشرين، ومساهمة الحركة التنويرية في الفكر الليبرالي تعود بدورها إلى الفكرة اليونانية القائلة بأن الأفراد كيانات عقلية قابلة لفهم وإدراك إمكانية التطبيق العالمي للقوانين وبالتالي لهم القدرة على تطوير ظروفهم وحياتهم عن طرق خلق مجتمع تسوده العدالة[3].

حسب بيتر ساش Peter Sutch وخوانتا إلياس Elias Juanta يمكن العودة بأصول الليبرالية إلى نظرية القانون الطبيعي لجون لوك John Locke، النظرية النفعية لجيريمي بينثام Jeremy Bentham والنظرية السياسية لإمانويل كانط Immanuel Kant:

1- جون لوك والقانون الأخلاقي: تعتبر الاسهامات الفكرية لجون لوك عامل مهم في صياغة الكثير من المنطلقات الفكرية للمنظومة الليبرالية، وفي هذا الإطار يجادل لوك بأن القانون الطبيعي وجد قبل السياسة كمعطى إلهي، وبأن الله خلق الناس كلّهم متساوون، ما يعني أن الحقوق الطبيعية أسمى وأولى من المبادئ التي تحكم السياسة، بل ويجب على هذه الأخيرة بأن تتوافق وتتناغم مع هذه الحقوق[4]. وبناء عليه يرى لوك بأن الدولة قد نشأت لحماية حقوق البشر وحرياتهم التي منحتهم إيّاها الطبيعة، وفي هذا الصدد يقول:" إن الدولة إنما نشأت لحماية

[1] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 147.
[2] لحسن الحسناوي، **محاضرات مادة المدخل للعلاقات الدولية**، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، شعبة الدراسات القانونية، 2022/2021، ص 29.
[3] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 148.
[4] المرجع نفسه، ص 149.

حقوق كانت قائمة، وتنازل الفرد عن جزء من حقوقه إنما ليضمن لنفسه التمتع بما بقي له من حقوق وحرّيات أساسية[1]." كما يؤكد لوك بأنه لمّا كان البشر أحرارا ومتساوين ومستقلين بالطبع استحال تحويل أي إنسان عن هذا الوضع وإكراهه للخضوع لسلطة إنسان آخر دون موافقته وبذلك يرسم لوك حدودا للسلطة بحيث لا تتعدى على حريات الأفراد وممتلكاتهم، وقد استلهم إعلان الاستقلال الأمريكي عام 1776 مقولة لوك عندما أكد:" أن الناس قد خلقوا سواسية وأنه لا ينبغي للسلطة أن تسلبهم حقوقهم الطبيعية في الحياة والحرية والسعادة، وأنه من أجل ذلك أقيمت الحكومات التي تستمد سلطاتها من رضى المحكومين، وأنه من حق الشعب أن يغيّر هذه الحكومات إذا ما انقلبت هادمة لتلك الحريات[2]."

2- جيريمي بينثام: ينتمي بينثام إلى المدرسة الفلسفية المعروفة بالنفعية ويعد أبرز روّادها والنفعيون يجادلون بأنه يجب علينا أن نرتكز في أحكامنا السياسية على أيّ شيء يمكن قياسه فالنسبة لبينثام فإن مفهوم المنفعة يعطي معنى ومحتوى لأصناف مثل الجيّد والسيئ، الصواب والخطأ، وفي هذا السياق يجادل بينثام بأنه بينما يكون الدول ضرورة حيوية (حيث يمكن تعزيز منفعة الفرد داخل الدولة) فإن مشروع تشييد/ بناء قانون دولي يجب أن يضحى في سبيله بالمصلحة الوطنية الذاتية من أجل الفائدة العالمية المتمثلة في الخير والسعادة لكل الأمم[3].

3- امانويل كانط والفيدرالية العالمية: يعتقد كانط بأن لدينا واجبا أخلاقيا ببناء حياتنا السياسية والاجتماعية بما فيها السياسة الدولية بطريقة توفر لنا الظروف الأساسية التي تجعل هذا الهدف الأخلاقي ممكنا، لذلك يؤكد كانط بأن الحل الأمثل لمشكلة الفوضى الدولية يجب أن يكون سياسيا ومؤسسيا، فالنسبة إليه تتمثل الأسباب الأولية للصراع في عدم الاستقرار والظلم الموروث من حالة الطبيعة، لذلك يعد تأسيس السلام متمثلا في التغلب على حالة الطبيعة من خلال تغليب منطق العقل. لقد حاول كانط إيجاد حل سياسي للخروج من حالة الفوضى التي تميّز العلاقات الدولية، لذا قدّم فكرة الكوسموبوليتانية التي تنظم عالم الدول بدل حالة الطبيعة القائمة على الفوضى، حيث انطلق من فكرة وجوب احترام استقلالية الآخرين، وأن الفشل في

[1] إيزيا برلين، **الحرية: خمس مقالات عن الحرية**، تر: يزن الحاج، القاهرة، دار التنوير للطباعة والنشر، 2015، ص ص 40- 45.
[2] أميرة حلمي مطر، **الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس**، القاهرة، دار المعارف، ط5، 1995، ص 76.
[3] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 149.

هذا الأمر يعني مصدرا مباشرا للصراع، فالأسباب الأولية حسبه متأصلة في اللااستقرار واللاعدالة الموجودين في حالة الطبيعة، وإيجاد السلام يعني ببساطة التغلب على حالة الطبيعة هذه، فقد كان كانط يحذوه الأمل في تغيير حالة الطبيعة إيمانا منه بقدرة العقل على أن يقود البشرية دائما نحو الأحسن[1].

تعريف الليبرالية:

جاءت الليبرالية لتفسير العلاقات الدولية من خلال اعتمادها على الحقوق والحريات الفردية بشكل أساسي وعلى نظام سياسي ضامن للحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع تركيز رئيسي على الحريات الاقتصادية وحرية التملك وحرية عمل السوق مع تدخل بالحدود الدنيا للدولة.

لغة: يشير مفهوم الليبرالية بالرجوع إليه لغويا إلى الحرية، فهي مأخوذة من الأصل اللاتيني Liber الذي يعني الحر[2]. في حين يري الطيب بوعزة أن لفظ الليبرالية من حيث الاشتقاق اللغوي يرجع إلى اللفظ اللاتيني Libiralism الذي يعني الشخص الكريم، النبيل والحر ومن بين هذه الدلالات الاشتقاقية التي يحملها اللفظ نجد أن المعنى الأخير أي "الشخص الحر" هو المعنى الذي سيكون مرتكز البناء الدلالي للمفهوم لاحقا[3].

اصطلاحا: عرّف جون جاك روسو Jean-Jacques Rousseau الليبرالية بأنها:" الحرية الحقّة في أن نطيع القوانين التي اشترعناها لأنفسنا." في حين عرفها توماس هوبز بأنها:" غياب العوائق الخارجية التي تحد من قدرة الإنسان على أن يفعل ما يشاء[4]." كما جاء في المعجم الفلسفي بأن الليبرالية هي:" مذهب يقوم على احترام حرية الفرد واستقلاله ومنحه أكبر قدر ممكن من الضمانات ضد أيّ تعسّف[5]." كما جاء في موسوعة لالند الفلسفية بأن الليبرالية هي:" الاستقلال عن المؤثرات الخارجية، وهي أنواع مادية، ليبرالية سياسية، ليبرالية مدنية، ليبرالية دينية وليبرالية اقتصادية." أمّا جون استوارت ميل John Stuart Mill فيرى بأن معنى

---

[1] المرجع نفسه، ص 150.
[2] جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، ج1، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1982، ص 465.
[3] الطيب بوعزّة، **نقد الليبرالية**، بيروت، دار المعارف الحكمية، 2007، ص 18.
[4] عبد العزيز بن مصطفى كامل، **معركة الثوابت بين الإسلام والليبرالية**، القاهرة، دار الكتب، 1996، ص ص 32-33.
[5] **المعجم الفلسفي**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار الوثائق، 1983، ً 43.

الليبرالية هو:" إطلاق العنان للناس ليحققوا خيرهم بالطريقة التي يرونها، طالما لا يحرمون الغير من مصالحهم أو يعرقلون جهودهم لتحقيق تلك المصالح، فكل فرد يعد أصلح رقيب على ثروته الخاصة سواء كانت هذه الثروة جسمانية أم روحية أم فكرية[1]."

من خلال التعريفات السابقة نستنتج ما يلي:

- أن حرية الفرد هي الأساس الروحي للفكر الليبرالي.
- الليبرالية منظومة فكرية شاملة تعطي تصورا عن الإنسان وغاية وجوده وأسباب سعادته.
- العقل المجرد هو ميزان معرفة الحقيقة دون الحاجة إلى مصادر أخرى.
- أي مؤثرات خارجية عن العقل والنفس هي عقبات لابدّ من إزاحتها عن طريق العقل والنفس.

أسس الفكر الليبرالي:

1- الحرية: تعتبر الحرية جوهر الإنسان وغاية وجوده لتحقيق الكمال، وحيثما توفرت الحرية حيث يسود التفاهم والثقة المتبادلة بين الأفراد حكّاما ومحكومين، انعدم بذلك الإحساس بالظلم والعنصرية والاستبداد. وللحرية حسب المفهوم الليبرالي مظهران أوّلهما **سلبي** يؤمن بأن الحرية هي غياب العوائق الخارجية التي تحد من قدرة الإنسان في فعل ما يريد، وبهذا يصبح هامش الحرية الموجود في مجتمع ما هو العوائق التي تضعها السلطة السياسية لمنع الفرد من فعل ما يشاء، فإن زادت العوائق الخارجية قلّت الحرية، وإن قلّت العوائق الخارجية زادت الحرية. وثانيهما **إيجابي** ومُؤداه أن غياب العوائق الخارجية غير كاف لتوفير الحرية على اعتبار أن الإنسان إذا كان عبدا لمنافعه ورغباته الخاصة وأهوائه فلن يكون حرّا، بل يكون حرّا فقط عندما يعبر عن المنفعة العامة أو الإرادة العامة[2].

2- الفردية: يستخدم مصطلح الفردية لتوصيف كل فكر أو سلوك من شأنه أن يمنح الفرد قيمة جوهرية تتفوق على قيمة المجتمع، ما يعني أن الفردية هي تفضيل القيم الفردية الشخصية على القيم الجماعية اللاشخصية، وعلى هذا الأساس تكون الفردية السياسية كل

[1] اندريه لالند، **موسوعة لالند الفلسفية**، نقلا عن محمود الصاوي، الفكر الليبرالي تحت المجهر، سلسلة تيارات فكرية معاصرة، القاهرة، جامعة الأزهر، 2011، ص ص 21-22.

[2] إيزايا برلين، مرجع سابق، ص ص 43- 44.

فكر أو سلوك يتبنى مثلا سياسيا أعلى قوامه الإيمان بالمبادرة الفردية وتطويرها بعيدا عن تدخل الدولة ما يفضي في النهاية إلى تقليص أدوار الدولة إلى أقصى حدّ ممكن[1].

3- العقلانية: هي مذهب فلسفي ينحو منحا وثوقيا في التمسك بالعقل كمصدر للمعرفة وكوسيط للحقيقة، وفي هذا السياق يعرف ادغار موران Edgar Morin العقلانية بأنها:" هي أولا تقصي من الواقع اللامعقول وما لا يتوافق مع العقل، وثانيا هي تصور أخلاقي يؤكد أن الأفعال والمجتمعات الإنسانية ينبغي أن تكون عقلانية في مبدئها ومسلكها وغايتها." وبناء عليه فالعقلانية تعني اعتماد الفرد على عقله في الوصول إلى جميع المعارف والمصالح والمنافع[2].

تستند الليبرالية إلى الافتراض بأن الكائنات البشرية كائنات عقلانية وبناء على ذلك فهي قادرة على التعبير عن مصالحها والسعي لتحقيقها، وعلى تفهّم المبادئ الأخلاقية والعيش وفقًا لحكم القانون وسيادته. وقدمت الليبرالية رُؤية للعالم وصفها عالم الاجتماع الفرنسي إميل بولا Emil Paula بقوله:" إنّ هذه الأيديولوجيا التي كشفها التنوير للعالم والتي تُضاد المسيحية عن طريق الخروج منها، تحمل اسما رمزيًا مُثقل بالمعنى ومشحونا بدلالة الواقع في القرن الماضي إنّها الليبرالية[3]." والليبراليون يُعلون قيمة الحرية الفردية ويضعونها فوق كل ما سواها، ويؤمنون في الوقت نفسه بإمكانية إيجاد تفاعلات ايجابية ومشروعات تعاونية بين الدول. والتعاون عامة هو من الخصائص المركزية للنشاطات الإنسانية قاطبة بما فيها العلاقات الدولية متى ما حصل ضمن إطار من القيّم والأعراف المشتركة التي تُفضي إلى بناء الثقة بمُضي الوقت.

حدّد أرنست أوتو زمبيل Ernest Otto- Czempiel نوعين أساسيين للفكر الليبرالي هما: الليبرالية البنيوية والليبرالية المؤسساتية، ويبقى العنصر المركزي الموحد لمعظم النظريات المُسمّاة (الليبرالية) هو إرادة تطبيق المبادئ المستوحاة من الفلسفة الليبرالية على حقل العلاقات الدولية، هذه المبادئ الحاكمة للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد الذين يحيون داخل الدول الليبرالية، ومن هذه المبادئ الحاكمة: الحرية- الديمقراطية النيابية- أسبقية

---

[1] عبد الرضا حسين الطعان، **مدخل إلى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر**، ج2، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية، د ت ن، ص ص 21- 22.
[2] محمد سبيلا ونوح الهرموزي، **موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة**، منشورات المتوسط، بغداد، 2017، ص 346.
[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص271.

القانون– الملكية الخاصة– التنافس الاقتصادي الحر– التسوية السلمية للخلافات عبر تدخل المؤسسات، على أنّ رفع هذه المبادئ إلى المستوى الدولي كفيل بحل عدد كبير من المشاكل بخاصة الحرب[1].

صاحب تزايد عدد الدول المستقلة حديثا بروز المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الدولي التي أخذ دورها في التزايد على الساحة الدولية باعتبارها فاعلاً دوليا متميّزا عن الدولة، فضلاً عن مساهمتها في قضايا التعاون الاقتصادي والاجتماعي وقضايا السلم والأمن الدوليين مُحدثة تغييرات في بنية النظام الدولي والعلاقات الدولية، هذه التغييرات على الصعيد الدولي دحضت عددًا من مقولات الفكر الواقعي باعتبار الدولة هي وحدة التحليل الرئيسية فأوضحت التغييرات التي حدثت في النظام الدولي خلال عقد السبعينات أن الدولة لم تعد المحور الرئيس في العلاقات الدولية، بل إن هناك قرارات وسلوكيات لجهات أخرى (المؤسسات والمنظمات الدولية) يُمكن أن تؤثر ويفوق تأثيرها تأثير الدولة القومية في العلاقات الدولية[2].

مع سيطرة الواقعية في منتصف القرن العشرين على الأطر التحليلية للسياسة الدولية كان الجميع يُرَدّد مقولة ماوتسي تونغ Mao Zedong:" أن القوّة تنمو من خلال فوهة المدفع " إلاّ أن أزمة حظر النفط العربي سنة 1973 أقنعت العالم بأن القوّة أيضًا تنمو من خلال برميل النفط، وبالتالي أظهرت هذه الأزمة أن هناك تهديدات غير عسكرية يكون تأثيرها وعواقبها أكبر بكثير من التهديدات العسكرية، فمثلاً يرى هانز مورجانثو أنّها أزمة غير مسبوقة في التاريخ لأنها فصلت بين القوّة العسكرية والقوّة الاقتصادية[3].

في ضوء تلك التطورات المتزايدة على الصعيد الدولي ومع بروز عمليات التكامل والتعاون الدولي وازدياد نفوذ المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات العملاقة كفاعلين جُدُد في الساحة الدولية وتزايد دورهم وقوّتهم التأثيرية بما يفوق دور الدولة القومية وتأثيره، وعدم قدرة

---

[1] قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، ص 85.

[2] سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)** ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد119 ، صيف 2008، ص 16.

[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 191.

المفهوم الواقعي القائم على القوّة العسكرية وأمن حدود الدولة القومية على تقديم تفسير لها ظهرت مدارس نظرية تتحدى مقولات الواقعية مثل الليبرالية.

تبنت الليبرالية مفهومًا للأمن لا يقتصر على البعد العسكري وإنّما يتعداه إلى أبعاد ثقافية واجتماعية لا تقل أهمية عنه[1]، ويرى أنصار هذه المدرسة أن التهديدات قد لا تكون الدولة المستهدف الوحيد منها بل ربّما تشمل المجتمع الدولي ككل، ولهذا ركّزت الليبرالية على مفهوم الأمن الجماعي Collective Security الذي يعني اتفاق عدد من الدول على الرّد الجماعي على أيّ عدوان تقوم به إحدى الدول المشاركة في النظام الدولي[2]. وُيعرّفه أحد الباحثين بالقول بأنه:" النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها، وإنّما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزوّد بالوسائل الكافية والفعّالة لتحقيق هذه الحماية[3]."

فالأمن الجماعي إذًا هو إحدى تقنيات ضبط وتنظيم السلوك في حركة التفاعل الدولي وفي هذا السياق يشير بعض الباحثين إلى أن مفهوم الأمن الجماعي يعني في العلاقات الدولية قيام حلف عالمي ترعاه وتضمنه الدول الكبرى، يهدف إلى ردع كل دولة من داخل أو خارج الحلف تقوم بعمل يشكل تهديدًا لأمن دولة أخرى، باعتبار أن هذا التهديد هو مس بالأمن الجماعي لكافة الدول.

تستهدف مقاربة الأمن الجماعي عتبة الفترة الوسطى بين العنف وعدم العنف في سلسلة النزاع الدولي والمصممة، لأجل منع أيّ دولة من القيام بالخطوة الأولى لعبور هذه المقدمة من النزاع، فالأمن الجماعي لا يهتم ببيان المناقب والخاصيات الجيّدة لقضايا السلم والاستقرار عندما تكون الدولة تستعد للقتال، ولا يُحاول صَدّ الدول عن الحرب بواسطة تسهيل التسوية وإنّما يُركّز على تأكيد عدم شرعية المبادرة أحادية الجانب بشن الحرب ولا بد من التراجع عنها بواسطة الآليات التي تضمن أن المعتدي سيكون له معارضة ليس فقط من الضحايا وحلفائهم، ولكن تُضاف أيضًا العقوبات المشتركة من طرف كل الدول الأعضاء في نطاق الأمن

[1] المرجع نفسه، ص 37.
[2] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 27.
[3] زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق ، ص 203.

الجماعي، تتجسد أساسًا هذه المعارضة في زيادة حجم كلفة شن الحرب والحرمان من امتيازات العضوية في المجتمع الدولي[1].

ومن الواضح أن ميل الدول إلى الاعتماد المتبادل فيما بينها آخذ في التنامي وبينما تتزايد أكثر فأكثر (منافذ العبور) على الحدود التي تفصل كل منها عن الأخرى، تتزايد أيضا وشائج التعاون فيما بينها قوّةً وتنظيمًا من خلال انتشار المؤسسات الديمقراطية وتكاثرها واتساع نطاق الليبرالية الاقتصادية وتعاظم أهمية المؤسسات والمبادئ القانونية على الصعيد الدولي[2]. وهناك عامل آخر يجب أخذه بعين الاعتبار وهو ما يسميه الفاعلون بظل المستقبل أي أن الفاعلين يُدركون من خلال ارتباطهم المتبادل المنافع المستقبلية للتعاون الحالي، وترتبط بهذه الفكرة فكرة استمرار المؤسسات أي فكرة لرؤية على المدى البعيد. وأخيرًا يشكل عدد الممثلين عنصرا ينبغي أخذه بعين الاعتبار حيث يمكن لعدد مرتفع من الفاعلين أن يلزموا بالتعاون لاسيما إذا قرر أغلبيتهم (معاقبة) غير المتعاونين ولهذا العدد وظيفة تشاركية لا يستهان بها.

وقد ارتبطت الليبرالية بثلاث اتجاهات نظرية أساسية لتفسير الصراع والتعاون على المستوى الدولي، تمثل الاتجاه الأول في الليبرالية التجارية التي تركز على فكرة التجارة الحرّة والتجارة عبر الحدود الوطنية على افتراض أنّ التعاون والارتباط بين الدول سيضيّق من احتمالات اللجوء إلى استخدام العنف مع رفع سقف تكلفة ممارسة مظاهر القوّة في العلاقات الدولية. أمّا الاتجاه الثاني فتمثل في الليبرالية الجمهورية الداعمة لانتشار الديمقراطية بين الدول، ما يعني أنّه سيكون من الصعب على الحكومات الانخراط في سياسات تعزز مصالح النخب الاقتصادية والعسكرية بفعل الرقابة المفروضة عليها من طرف مواطنيها. أمّا الاتجاه الثالث فيتمثل في الليبرالية التنظيمية أو المؤسسية على مستوى البنية السياسية الدولية وهذا الاتجاه يؤمن بفرضية أن تعزيز سيادة القانون وتطوير المؤسسات الدولية والممارسات من شأنه تخفيف حدّة المعضلة الأمنية بين الدول[3].

---

[1] عامر مصباح، مرجع سابق، ص 52.

[2] جيريمي هيرد، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي**، دراسات مترجمة 60، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013، ص ص 24-25.

[3] قسوم سليم، مرجع سابق، ص 89.

رفضت الليبرالية ربط الأمن بالحرب، ودعت بدلاً من ذلك إلى الارتكاز على مفهوم أكثر ايجابية وقد تزعّمها جوهان كالتينغ Johan Galtung بدعوته إلى السلام الايجابي وكذلك كينيث بولدينغ Kenneth E. Boulding بمفهومه الخاص بالسلام المستقر، فالأمن حسب هؤلاء لا يقتصر على غياب الحرب، بل يتضمن كذلك القضاء أو على الأقل تقليص حِدّة العنف غير المباشر (التهديد غير المباشر)، كما تدعّمت وجهة النظر هذه من خلال تقرير إيقون بار Egon Bahr المقدم للجنة Palme سنة 1982 تحت عنوان (الأمن المشترك) والذي يرى فيه أن التركيز على القوّة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح تضبطه حركية الاعتماد المتبادل*[1] غير منطقي، وفي هذا السياق يميّز (كوهين وناي) بين نوعين من الاعتماد المتبادل، الأوّل يخلق هيكلا راسخا أو إطارا مُحددًا، وفي هذه الحالة فإن الأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية لا تمس بالهيكل نفسه، وإنّما تُعرضه لتغيرات تراكمية وجزئية ويسمى هذا النمط بالحساسية المتبادلة Sensivity. أمّا النمط الثاني فإنّه يُعرّض هيكل العلاقات ذاته للسقوط، أي أنّ السياسات الخارجية التي تصنعها دولة معيّنة قد تمس هيكل العلاقات، وبالتالي يتعطّل النظام وهو ما يترتب عليه استخدام الدول الأخرى لأسلوب الانتقام ويمكن تسمية هذا النمط من العلاقات بالقابلية للتأثر Vulnerablity[2].

فالدول في سعيها لتعزيز أمنها بشكل منفرد تقلص في نهاية المطاف أمن الدول الأخرى وذلك ما أدّى إلى تبنّي مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات مُتعددة[3]:

1-**الشراكة الأمنية:** بحيث يتم إشراك الدول غير الغربية.

2-**الأمن المتكامل:** بحيث يتضمن كل أشكال التهديد.

3-**الأمن التعاوني:** بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات.

4-**الأمن المتبادل:** إذ يتم التخلي نسبيًا عن نزوع الدول مُنفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى.

---

[1] * إن جوهر الاعتماد المتبادل هو أن الدولة أصبحت تتأثر أكثر من أيّ وقت مضى بالعوامل الخارجية، وفي السياسة العالمية يُشير إلى الحالات التي تظهر فيها الآثار المتبادلة للسلوك بين الدول أو بين القوى الفاعلة في الدول الأخرى، تلك الآثار تعود غالبًا إلى المعاملات الدولية للتدفقات المالية والسلعية والبشرية عبر الحدود.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 292.

[3] عادل زقاع، **"إعادة صياغة مفهوم الأمن. برنامج إعادة البحث في الأمن المجتمعي"**، على الرابط التالي:
www.geocities.com/adalzeggagh/recont.htm?20079 تاريخ الاطلاع: 06-11-2014

رابعا: المدرسة الماركسية

تعد الماركسية من بين أهم المدارس في العلاقات الدولية المفسرة لبعض الظواهر الدولية كالإمبريالية Imperialism الصراع الدولي International Conflict من الزاوية الاقتصادية ومن بين روّادها نجد كل من كارل ماركس Karl Marx فريدريك انجلز Friedrich Engels وجون هوبسون John A. Hobson فلاديمير لينين Vladimir Lenin روزا لوكسمبورغ Rosa Luxembourg. والماركسيون يؤمنون بأن النظام الرأسمالي الاستغلالي هو الذي يحدد ويفسر السلوك على المستوى الدولي، فالماركسية تُعرف في أدبيات العلاقات الدولية بالنظرية الراديكالية نظرا لكونها تهدف إلى تغيير النظام، كما أن ماركس وانجلز كانا ينظران إلى الماركسية على أنها إيديولوجية تقوم عليها السياسات الخارجية للدول، فالعديد من النظريات التي تستند إلى الماركسية كالنظرية النسوية ترى جذور الاضطهاد ضد النساء موجود في النظام الرأسمالي الاستغلالي، والنظرية البنائية الاجتماعية تستمد جذورها من النظرية الماركسية[1]. يوجز روبرت هيلبرونر HEILBRONER ROBERT أربعة عناصر أساسية يلتقي حولها معظم الماركسيين وهي على النحو التالي[2]:

- النهج الجدلي: الذي يفضي إلى المعرفة والمجتمع، ويحدد طبيعة الحقيقة بوصفها دينامية ومثيرة للخلاف، ويرجع اختلال التوازن الاجتماعي والتغيير الناجم عنه إلى الصراع الطبقي ونشوء التناقضات المتأصلة في الظواهر الاجتماعية والسياسية.
- نهج مادي يفضي إلى التاريخ: إذ إن تطوير القوى الإنتاجية والفعاليات الاقتصادية عامل رئيسي في التغير التاريخي، ويعمل من خلال الصراع الطبقي من أجل توزيع الناتج الاجتماعي.
- نظرة عامة للتطور الرأسمالي: إذ تتحكم بالنمط الرأسمالي للإنتاج ومصيره مجموعة من "القوانين الاقتصادية لحركة المجتمع الحديث".

[1] Aziz Hasbi. **Théories Des Relations Internationales.** Paris : éditions L'Harmattan . 2004. p97

[2] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 255.

- <u>التزام معياري بالاشتراكية</u>: إذ يعتقد جميع الماركسيين أن المجتمع الاشتراكي هو الغاية الضرورية والصحيحة للتطور التاريخي.

إن الماركسية تؤكد على ضرورة دراسة البنية المادية للعلاقات الاقتصادية من أجل فهم أعمق للظواهر السياسية، من خلال دراسة تقوم على أساس وصف الواقع الاجتماعي كما هو موجود دون تزييف أو تحريف، دون الانسياق وراء ادّعاءات ايديولوجية أو تبريرات أخلاقية تخفي حقيقة الطبقية التي عرفتها المجتمعات الرأسمالية على وجه الخصوص. ومن خلال التفسير الاقتصادي للظاهرة السياسية يرى ماركس أن أنماط وعلاقات الانتاج قسّمت المجتمعات عبر التاريخ إلى طبقتين أساسيتين: طبقة الذين يملكون وطبقة الذين لا يملكون وعلى أساس هذا التمايز الاقتصادي حدثت كل التمايزات الأخرى في شتّى مناحي الحياة الانسانية. وبما أن التناقض والصراع هو سمة ملازمة لطبائع الاشياء فإن الصراع الاقتصادي تاريخيا كان فئتين التي تملك والتي لا تملك وسائل الانتاج أي بين البرجوازية والبروليتارية، أمّا في المجال السياسي فقد كانت بين الحكام والمحكومين. ومخرجات الصراع كانت في كل فترة من فترات التاريخ أنظمة سياسية واجتماعية دائما ما عكست فكرة التفاوت الطبقي واستغلال الطبقة البرجوازية الاقوى لباقي الطبقات الأخرى، وبناء عليه فإن هذه المجتمعات لم تستقر على حال بسبب هذا التناقض الذي أوجدته الطبقية، وعليه فإن الصراع بين كل هذه المتناقضات كان المحرك الأساسي لكل التفاعلات والتغييرات التي عرفتها الشعوب والمجتمعات عبر التاريخ[1].

<u>خامسا: المدرسة السلوكية</u>

مثلت السلوكية ثورة منهجية علمية حقيقية في علم العلاقات الدولية، حيث انتقل معها البحث من التركيز على دراسة القوانين والمؤسسات والتاريخ إلى ملاحظة ودراسة السلوك الإنساني لمعرفة القوانين التي تحكمه. فالسلوكية حركة فكرية تهتم بما يمكن ملاحظته معتمدة في ذلك على السلوك كوحدة تحليل أساسية، فهي تحاول الاقتراب من الظاهرة السياسية عبر السلوك للتوصل إلى الإحاطة بالجوانب العلمية– الامبريقية للحياة السياسية، معتبرة في ذلك الانسان

[1] المرجع نفسه، ص 261.

هو جوهر النشاط السياسي، من خلال الاعتماد على مقتربات ومناهج ومعايير التثبت والتحقق واختبار مدى صحة الفرضيات وفق مبادئ وقواعد ومقومات البحث الامبريقي[1].

يمكن إرجاع الجذور التاريخية لظهور المدرسة السلوكية إلى بداية القرن العشرين، نتيجة لرغبة المدرسة الوضعية في الارتقاء بالعلوم الاجتماعية إلى مصاف العلوم الطبيعية من حيث دقّة المنهجية والحياد، خاصة مع تأسيس الحقل المعرفي لكل من علم النفس وعلم الاجتماع نهاية القرن التاسع عشر، وفي هذا السياق تعتبر محاولة جراهام ولاس Graham Wallace في كتابه (الطبيعة البشرية) الصادر سنة 1908 محاولة بارزة للتركيز على أهمية الطبيعة والسلوك البشريين وسط الدراسات التي تركز على البعد المؤسسي والقانوني، بناء عليه حاول ولاس إدخال منهجية جديدة في الدراسات السياسية على ضوء النتائج الجديدة لعلم النفس التي كشفت أن الإنسان لم يكن مخلوقا عقلانيا تماما وأن أفعاله السياسية لم تكن موجهة بالكامل بالعقل والمصلحة الذاتية، لذلك أصرّ والاس على استكشاف الحقائق بالأدلة والقرائن لفهم الطبيعة البشرية ومظاهرها المتجسدة في السلوك البشري. كذلك يعتبر كتاب عملية الحكم The Process of Goverment لمؤلفه آرثر بنتلي Arthur Bentley المؤلف الأم في مجال الدراسات السياسية السلوكية، حيث أكد من خلاله بنتلي بأن الحكومة عبارة عن نشاطات وأفعال وليست مجرد مؤسسات وهياكل، وأن هذه النشاطات هي مادة الدراسات السياسية العلمية.

في حين يؤرخ البعض لبداية السلوكية فعليا عام 1913 حين نشر العالم الأمريكي جون واطسون John Watson مقال بعنوان (علم النفس كما يراه السلوكي) اعتبر من خلاله أن السلوك الظاهري هو مصدر المعلومات التي يمكننا اعتمادها والوثوق بها، فوجهة نظر واطسون قائمة على أساس أن العوامل البيئية للفرد هي التي تُكوِّن سلوكه، فالسلوك الظاهري هو سلوك ناتج عن المثيرات البيئية، وبناء عليه يعتقد واطسون أن السلوك الإنساني يمكن تدريبه وأنه يستطيع خلق الاستجابة التي يريدها عن طريق التدريب[2].

[1] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 215.
[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص ص 153- 154.

إن الانطلاقة الحقيقية للمدرسة السلوكية كانت منتصف خمسينات القرن العشرين، حيث سعت إلى تشكيل إطار مفاهيمي- نظري يقوم بوظائف التنظير الثلاثة المتمثلة في الوصف، التفسير والتنبؤ ليشمل بذلك الأبعاد الزمنية للظاهرة، كما دعت إلى ضرورة اهتمام البحث العلمي بالواقع أي الاقتصار على الظواهر التي يمكن إدراكها عن طريق الحواس ويكمن تكميمها وقياسها مستخدمة في ذلك ما تُتيحه أدوات الاحصاء وتقنيات الحاسوب. وفي هذا السياق يؤكد روبرت دال Robert Dahl بأن السلوكية جاءت كرد فعل على عدم كفاية وجدوى المناهج التقليدية في دراسة الظواهر السياسية، إضافة إلى رغبة أنصارها في بناء نظريات سياسية- علمية على أسس المنهج العلمي/ التجريبي[1]. وبذلك فالمدرسة السلوكية اعتمدت على المنهج العلمي والبحث الامبريقي وعلى المقاربات في سياق انتقاد المدرسة الواقعية ومثالية التيار القانوني، فالكثير من الباحثين يرون بأن المثاليين والواقعيين لم يعتمدا على مناهج وأدوات ذات صرامة علمية، لذلك فإن السلوكية كنزعة علمية جاءت لتضفي صرامة البحث العلمي، فهي لا تعترف بالمسلمات، بل بالفروض العلمية القابلة للتحقق[2]. فالسلوكية رفضت ابستمولوجيا التفريق بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية من ناحية المنهج المستخدم، أي تفرّد واستقلال العلوم الاجتماعية بمناهج وأدوات معرفية مختلفة عن تلك السائدة في العلوم الطبيعية، وأصرت على أن هناك طريقا واحدا للعلم هو المنهج العلمي، ونظرا لتركيزها على التجريبية فإن السلوكية تميل إلى رفض التحليل التاريخي في حين أنها تركز على تقديم فرضيات معقولة واختبارها بشكل منظم وتجريبي باستعمال أدوات المنهج العلمي لوصف وتفسير سلوك الانسان بهدف توقع ومعرفة السلوك المستقبلي[3].

خصائص السلوكية:

يعدد دافيد استون أحد أبرز روّاد السلوكية خصائصها كالتالي[4]:

[1] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 133.
[2] قلاع الضروس سمير وكرايس الجيلاني، **المدرسة السلوكية في فهم العلاقات الدولية: قراءة سوسيو سياسية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م 08، ع 02، 2021، ص 67.
[3] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 134.
[4] المرجع نفسه، ص 135.

1- الانتظام: أي وجود بعض التشابه والتماثل في السلوك السياسي ما يمكن من عملية التنظير وتعميم النتائج المستخرجة.

2- الاثبات: أي التحقق من صحة الفرضيات بإخضاعها للفحص التجريبي والملاحظة العلمية.

3- التقنية: بمعنى الاستفادة من التطور التكنولوجي والتقني فيما يخص جمع المعلومات والتأكد من صحتها.

4- التكميم: أي إخضاع الظواهر السياسية المدروسة للقياسات الكمية بغية الوصول إلى معلومات دقيقة ومحددة عن الحياة السياسية.

5- القيم: لتحقيق الموضوعية والحيادية يجب عزل القيم عن الدراسات والتفسيرات العلمية لمختلف الظواهر.

6- التنظيم المنهجي: فغاية البحث هي الوصول إلى نظرية، لذلك يجب أن يكون البحث العلمي منظما وصارما يهدف فقط لإيجاد نظريات علمية.

7- التكامل: باعتبار أن السياسة أحد أوجه النشاط الانساني والاجتماعي، فمن الخطأ عزل علم السياسة عن باقي العلوم الأخرى.

أهداف السلوكية:

تسعى السلوكية إلى الارتقاء بالعلاقات الدولية إلى مصاف العلوم التجريبية من خلال استهدافها الوصول إلى النظرية العامة الشاملة للعلاقات الدولية، وفي سبيل ذلك وضعت السلوكية جملة من الأهداف يمكن إيجازها كالتالي[1]:

- يهدف الاتجاه السلوكي إلى نقل مجال المعرفة السياسية من الميدان الفلسفي المثالي إلى الميدان العلمي الواقعي من خلال اهتمامه بمختلف المشاكل والأزمات التي يواجهها المجتمع الدولي، ومحاولته معالجتها بطريقة علمية موضوعية، تأخذ في اعتبارها الميدانين المذكورين. وقد تجسد ذلك في المحاورات بين السلوكيين التقليديين، ساعيا بذلك الإحاطة بكل وظائف وأبعاد التنظير للعلاقات الدولية.

[1] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 217.

- باستخدامهم للمعلومات التاريخية، يسعى السلوكيون إلى مقارنة مختلف أنماط السلوك في فترات زمنية متعاقبة متباينة، بغية التوصل إلى المعرفة اليقينية بشأن الظاهرة محل الدراسة والتحليل، ما يعني أن منهجهم هو عبارة عن ثالوث منهجي، يتكون من المناهج العلمية التالية: المنهج التاريخي، المنهج المقارن والمنهج الإحصائي.
- باعتمادهم الأساليب الكمية، يرمي السلوكيون إلى إضفاء الصبغة العلمية على الدراسات السياسية الدولية من أجل جعلها أكثر دقة، مثلها في ذلك مثل العلوم التجريبية، لكن هذا لا يعني استقلالية الباحث عن الظاهرة المدروسة، وإنما يبقى جزء منها باعتباره الموضوع المحوري فيها.

المحور السادس: التهديدات الأمنية الجديدة.

أوّلا: الهجرة غير الشرعية.

ثانيا: الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ثالثا: الإرهاب.

رابعا: الحرب السيبرانية.

خامسا: الاحتباس الحراري والأزمة البيئية العالمية.

ركّزت الدراسات الأمنية التقليدية على مفهوم التهديدات الأمنية في شقّها العسكري، بحيث اعتبرته التهديد الأساسي إن لم يكن الوحيد لحالة الأمن، إلاّ أنه مع الدراسات الأمنية الحديثة توسّع مفهوم التهديدات الأمنية ليشمل مصادر أخرى غير التهديد العسكري تشمل أبعادًا اجتماعية، سياسية، اقتصادية وبيئية... ونظرا لارتباط مفهوم التهديدات الأمنية بمصطلح الأمن، فإنه ينبغي في البداية التطرق إلى مفهوم الأمن أوّلا:

مفهوم الأمن:

لتحديد تعريف مصطلح الأمن بدقة منهجية ينبغي لنا بالدرجة الأولى الرجوع إلى الاشتقاق اللغوي لكلمة الأمن، فالأمن مشتق من الفعل (أمن – أمنًا) أي الطمأنينة والاستقرار، ولا يكون الإنسان آمنًا حتى يستقر الأمن في قلبه[1]. وبذلك فهو يدل على انتهاء الخطر وانتفاء الخوف والتهديدات وتوافر الشروط اللازمة لهذا الشعور.

الأمن يعني الأمن الأمنة وقد أمنت فأنا آمن، والأمن ضد الخوف والأَمَنَة تعني الأمن ومن ذلك قوله صلّى الله عليه وسلم:" النجوم أَمَنَة السماء، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أَمَنَة لأصحابي...." يقول ابن كثير: والأَمَنَة في هذا الحديث جمع أمين وهو الحافظ[2].

وفي القرآن الكريم ذكر المولى عزّ وجل في مُحْكَمِ تنزيله بعد بسم الله الرحمن الرحيم:" فليعبدوا ربّ هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف[3]." وبذلك فقد امتن الله تعالى على الإنسان بنعمتي الغذاء والأمن، وبناء عليه فالخوف بهذا المعنى يعني التهديد الشامل سواءً كان اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا الداخلي منه والخارجي.

ويرى الأصفهاني أن أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف[4]. فالأمن بهذا المعنى مرتبط بالإنسان، وعليه فالحديث عن الأمن يعني الحديث عن الحياة نفسها والأمن هو الحاجة الأولى والمطلب الدائم للإنسان.

الأمن في اللغة الفرنسية Sécurité وتعني وضعية لا تطرح أي خطر ومخاطرة جسدية أو حادث أو سرقة أو تدمير، هذه البنية تمثل أمن شامل[1].

---

[1] علي بن فايز الجحني، **الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة**، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000، ص 66.
[2] محمد ياسر الأيوبي، **النظرية العامة للأمن: نحو علم اجتماع أمني** ، لبنان، المؤسسة الحديث للكتاب، د ت ن، ص 19.
[3] القرآن الكريم، سورة قريش، الآية (03)، (04).
[4] أديب خضور، **أولويات تطوير الإعلام الأمني العربي: واقعه وآفاق تطوره** ، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص ص 22-23.

أمّا الأمن في اللغة الإنجليزية Security فيعني:" الحالة التي يشعر فيها الإنسان بالأمان والتحرر من الخطر والمخاطر[2]."

أماّ من الناحية الاصطلاحية فتُعرّف دائرة المعارف الاجتماعية الأمن على أنّه:" قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية بدفع العدوان عن الدولة وضمان استقلالها[3]."

ومن جانب آخر تُعرّف الموسوعة السياسية الأمن بأنّه:" تسخير مقدرات الدولة لحماية وجودها من الأخطار الداخلية والخارجية، أي تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد عنها خارجيًا[4]."

يتّسم مفهوم الأمن الذي يُعد أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية (بالتغيير والتطوير) وهو في حقيقته مفهوم متغيّر غير جامد، شهد توسعًا في أبعاده لتتجاوز التهديدات العسكرية إلى غير العسكرية التي لا تقل أهمية عنها، والتي تنوعت بين تهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية، واعتمد وحدات تحليلية غير الدولة القومية لموضوعه فضلاً عن تنوع في مصادر تهديده التي يجب على الوحدة التحليلية أن تحمي نفسها منها لضمان بقائها فهو مفهوم في حالة حركة دينامكية لا تتصف بالجمود والاستاتيكية[5].

يبقى الأمن في أبسط صوره يتّسم بثلاث سمات تتنوع بين مادية وسيكولوجية وهي[6]:

1- غياب الخوف من المجهول.

2- اختفاء التهديد من الآخر.

3- سيادة الاطمئنان كمحصلة للسمتين السابقتين.

وفي هذا السياق يؤكد كل من بوث Both وويلر Wheeler على أنّه لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا نُظر إلى الأمن على أنّه عملية تحرر[7].

Larousse. **Grand Format**. France: Edition le Petit Larousse. 2001. P: 928.[1]

[2] عامر مصباح، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية** ، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2001، ص 10.

[3] عبد الله مسعود، علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي : مقاربة نظرية تطبيقية** ، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2006، ص 39.

[4] محمد جمال مظلوم، **الأمن غير التقليدي** ، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012، ص 20.

[5] عمرو عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية** ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 32.

[6] تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب**، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، قسم العلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، 2014، ص 23.

[7] محمد نعمان جلال، **الإستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004. ص 93.

أمّا باري بوزان Barry Buzan أحد أبرز خبراء الدراسات الأمنية، فيُعرّف الأمن على أنه:" العمل على التحرر من التهديد." وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية[1]." في حين يعرفه محمد طه بدوي ومحمد طلعت الغنيمي بأنه:"هو المجموع الكلّي للمصالح الحيوية للدولة كحماية الإقليم والاستقلال، بحيث تكون الدولة بفعل أولوية هذه المصالح وأهميتها لها مستعدة لتبني خيار الحرب لحمايتها والدفاع عنها وتُقدمه أحيانا على خيار حماية الأمن والسلام الدوليين[2]."

وهو البعد الذي نجده مُتضمنا في التعريف الذي ساقه ولتر ليبمان Walter Lippmann للأمن بقوله:" أن الأمة تكون آمنة طالما أنّها ليست في خطر التضحية بالقيم الأساسية وأنها قادرة إذا تم تحدّيها على صيانة أمنها بالانتصار في تلك الحرب[3]." إذًا الأمن حسب تعريف ليبمان يُعتبر قيمة قد تزيد أو تَقِل حسب قدرة الأمة على ردع أيّ هجوم أو هزيمته ومن ثم هذه القيمة لا تعتبر مُهدَدَة إلاّ في إطار حدوث الحرب أو التهديد بحدوثها[4]. ومن خلال تعريف ليبمان للأمن نقف عند أربعة نواحي هي[5]:

1-أن جوهر الأمن هو تحقيق الاستقرار والطمأنينة للشعب والحفاظ على مصالح الأمة وترسيم الاحترام لقيم هذا الشعب لدى الأمم الأخرى.

2-أن الأداة القادرة على تحقيق ذلك هي القوّة العسكرية، حيث يرى أن الطمأنينة والاستقرار تتحقق بتناسب طردي مع القوّة العسكرية، فالأمن لابد وأن يقترن بالإمكانيات العسكرية المتاحة بُغية تحقيق النصر.

---

[1] Barry Buzan . **People , State and Fear : an agenda for international securities in the post-col war Era** . 2ed . Colorado (USA): Boulder lynne rienner publishers . 1991 . P 05.

[2] محمد طه بدوي، محمد طلعت الغنيمي، **دراسات سياسية وقومية**، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1963. ص 283.

[3] محمد جمال مظلوم، مرجع سابق، ص 15.

[4] سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي** ، دراسات استراتيجية، العدد 169، أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012، ص 10.

[5] هارولد.جي كليم ، ستانلي ان، **ظروف الأمن القومي** ، سلسلة كتب مترجمة 17، بغداد، جامعة البكر للدراسات العليا العسكرية، 1981، ص 17

3-أن ذلك يُؤدّي إلى رفاهية الأمة وتمتعها بحريتها واستقلالها وتفرغها لبناء ذاتها وتحقيق طموح أبناءها في استثمار الأمن لطرد حالة عدم الاستقرار وتتويج ذلك بالرُسُوِّ في ميناء المصلحة القومية حيث إدامة القيم الجوهرية.

4-بهذه الخطوات الإجرائية التي أفاضت بها حركة الأمة جعلت سلوكها مبنيًّا على فكرة ردع التحدّي أيًّا كان مصدره، إذ يكون هذا بعمل احترازي كرد فعل عكسي يواجه مصدر أي فعل يستهدف أمن الأمة دون تمييز.

يُعرّف أرنولد وولفز Arnold Wolfz الأمن بأنّه يعني في جانبه الموضوعي:" غياب التهديدات ضد القيّم المركزية في معنى ذاتي غياب الخوف من أن تكون تلك القيّم محل هجوم[1]." وبناء على ذلك فأرنولد وولفز يرى بأن للأمن بُعدين: بُعد موضوعي يتجسّد في حماية القيم، وبُعد ذاتي هو غياب الخوف على تلك القيم من أيّ هجوم، ما يعني في النهاية غياب (شر عدم الأمن) وأنّ زيادة الأمن أو نُقصانه أمران يرتبطان بقدرة الدولة على ردع الهجوم أو هزيمته[2].

يُحدّد مازن الرمضاني ثلاث أبعاد جوهرية للأمن هي[3]:

1-ضمان القيم الأساسية للدولة والمصالح التي تُعبّر عنها.

2-التقييم السليم لتهديدات الأمن بناءً على إدراك واقعي لقدرات مصادر التهديد.

3-مراعاة المتغيّرات الداخلية والخارجية.

مفهوم التهديد

التهديد لغة من الفعل (هدّد، يهدّد، تهديدا) وهو ناتج عن إلحاق الأذى والضرر، وبناء عليه فالتهديد يتعلق بكل ما من شأنه أن يعرقل عملية بناء الأمن، أو يؤدي إلى إنقاص الشعور به. أمّا مصطلح التهديد في مفهومه الاستراتيجي، فيعني بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي، يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية ،الأمر الذي قد يضطر

[1] Dario. Battistella. **Theorie Des Relations Internationals**. Paris : Press de Science Politique. 2003. P 432.

[2] عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، مرجع سابق، ص 36.

[3] مازن إسماعيل الرمضاني، **الأمن القومي العربي والصراع الدولي** ، مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية، ع 02، 1988، ص 35.

الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، فدراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين عدد من العناصر بدء من مستوى وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردي، الجماعي، القومي، الإقليمي) مرورا بمصادر التهديد داخلي أو خارجي، وصولا إلى السياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها وبين الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها[1].

ومن جانب آخر حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر سنة 2004 تحت عنوان (عالم أكثر أمنا مسؤولياتنا المشتركة) التهديدات الجديدة غير التقليدية في أنها:" عمليات تؤدي إلى وقوع خسائر في الأرواح أو الحد من فرص الحياة والحاق الضرر بالدول بوصفها الوحدات الأساسية للنظام الدولي، وتتمثل هذه التهديدات الجديدة في التهديدات الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والأمراض المعدية والتلوث البيئي والصراعات الداخلية كالحروب الأهلية والإثنية والإبادة الجماعية، والخارجية بين الدول وتهديد الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية[2]."

أوّلا: <u>الهجرة غير الشرعية:</u>

إن موضوع الهجرة الدولية وبماذا تنطوي عليه من شبكة معقة من المحددات والنتائج الديموغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، انتقلت إلى صدارة الاهتمامات القطرية والدولية، حيث أصبح موضوع الهجرة في الأعوام القليلة الماضية من المسائل الرئيسية، التي تدعو للقلق في عدد متزايد من البلدان، نتيجة لتفاقم آثارها وتسارع وتيرتها بشكل كبير، ما يستدعي دراستها وتحليلها بشكل علمي، حتى نتمكن من معرفة أسبابها حتى تسهل سبل معالجتها بطريقة عملية.

أ- مفهوم الهجرة غير الشرعية

نظرًا لكون الهجرة غير الشرعية جزءا من الهجرة بصفة عامة، فإنه من الواجب البدئ بتعريفها كمصطلح عام كخطوة أولى ثم التدرج لتعريف النوع غير الشرعي منها:

---

[1] ليندة عكروم، **التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المتوسطية من منظور المقاربتين الأمنيتين الجزائرية والفرنسية منذ نهاية الحرب الباردة**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2020/ 2021، ص 28.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **"عالم أكثر أمنا، مسؤولياتنا المشتركة"**، بيروت، شركة الكركي للنشر،،2004 ص 16.

لغة: الهجرة اسم من الفعل هجر يهجر هجرا وهجرانا، نقول هجر المكان أي تركه، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى ومفارقة البلد إلى غيره[1]. كما تعني الهجرة الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى، أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق أو العلم أو العلاج أو أيّ منفعة أخرى[2]. كما تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد.

أمّا في اللغة الفرنسية فتنقسم الهجرة لغة إلى لفظين:

- اللفظ الأول Immigré: وهو الشخص الذي يدخل إلى الدولة المستقبلة مهاجرا أو وافدا
- اللفظ الثاني Emigré: وهو الشخص الذي يغادر اقليم بلده مهاجرا إلى بلد آخر[3].

في حين يعطي قاموس ويبستر الجديد للغة الانجليزية ثلاث معاني للفعل "هاجر" Migrate هي[4]:

- الانتقال من مكان إلى آخر وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه.
- الانتقال بصفة دورية من إقليم إلى آخر.
- ينتقل أو يجول To Transfer.

وفيما يتعلق بمصطلح الهجرة غير الشرعية فهو مركب من لفظين "الهجرة" ولفظ "غير الشرعية "والذي يدل في معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، وبذلك فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون، والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وعرفت أوج ازدهارها بعد إقرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال سبعينات القرن الماضي[5]. ويترادف هذا المصطلح مع عدّة تسميات منها " الهجرة غير القانونية " والهجرة

---

[1] الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، ج2، بيروت، دار الفكر، د س ن، ص 157.

[2] **معجم الكافي**،بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط3، 1994، ص 1055.

[3]Abdel Fattah Mourad. **Dictionnaire Mourad des termes juridiques**. économique et commerciaux. 2 em Partie. Lieu et Année de publication non spécifies . pp 944-945

[4] ت. لين سميث، **أساسيات علم السكان**، تر: محمد السيد غالب وآخرون ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1971، ص 499.

[5] زوزو عبد الحميد ، **دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919-1949** ، الجزائر ، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع ، 1984 ، ص 11.

السرية" ومصطلح " الحرقة " الذي يعني في مدلوله حرق كذل الروابط والأواصر التي تربط الفرد بجذوره وهويته، وكذا حرق كل القوانين والحدود من أجل الوصول إلى أوروبا.

اصطلاحا:

من الصعب إيجاد مفهوم دولي دقيق للهجرة، وترجع هذه الصعوبة بالأساس إلى تعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول لاختلاف الأغراض والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها. وبشكل عام ينظر إلى الهجرة على أنها عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية، ويمكن التفريق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية على أساس كون الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة.

الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية هي سلسلة من الظواهر المختلفة وتشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة، وتشمل المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون في دولة دون تصريح وضحايا التجارة غير المشروعة والاتجار بالبشر وطالبي اللجوء المرفوض طلبهم والذين لا يمتثلون لأمر الإبعاد والأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الاتفاق عليه[1].

يعرّف المكتب الدولي للعمل "BIT" المهاجر غير الشرعي بأنه في :" كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجر غير شرعي أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية[2]." أمّا المنظمة الدولية للعمل فتعتبر الهجرة السرّية أو غير الشرعية:" هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط الذي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير الشرعيين كلاّ من:

- الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلسة من الرقابة المفروضة.

[1] الهجرة في عالم مترابط ، **اتجاهات جديدة للعمل** ، تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية، أكتوبر 2005، ص 35.

[2] Bureau International du Travail . **Une Approche equitable pour les travailleures migrants dans une économie 11 mondialisée** . Conférence internationale du BIT 92em session . Rapport n° 6 . Genéve . 2004 . pp 15-21

- الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.
- الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يتخطون مدّة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية.

بناء على تحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية يمكن تمييزها عن بعض الظواهر ذات الصلة تجنبا للخلط المفاهيمي، وتتمثل في:

الإتجار بالبشر: لقد أبرمت العديد من المواثيق الدولية التي تتعلق بجريمة الإتجار بالبشر من أهمها البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والذي يهدف إلى منع والقضاء والمعاقبة على الإتجار بالبشر ولا سيما الأطفال والنساء منهم.

فالهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر كلاهما جرم يشتمل على نقل أفراد من البشر كسبا للربح أو تحقيقا لمنفعة مادية. وتمر عملية الإتجار بالبشر بثلاث مراحل أولها يتمثل في اصطياد الضحية عن طريق الخطف أو الإكراه أو الإغراء، ومن ثم يتم نقل الضحية بالإكراه تحت التهديد من خلال حجز حرية الحركة للضحايا وخاصة النساء، باحتجاز وثائق السفر وأخيرا الوصول إلى الوجهة النهائية، حيث تجبر الضحية على العيش كحياة العبيد وغالباً ما تجبر النساء والأطفال على الدعارة أو الانضمام إلى مجموعات منظمة من المتسولين أو المجرمين[1]. وعليه يكمن الاختلاف بينهما أنه في حالة التهريب يكون للمهاجرين السريين حرية الإرادة بعد عبورهم الحدود، أمّا في حالة الإتجار بالبشر فإنهم يصبحون في وضعية سخرة وبذلك فإن مصدر الربح الرئيسي يتأتى من عوائد استغلال الضحايا في البغاء أو السخرة أو نقل الأعضاء، أمّا في حالة تهريب المهاجرين فإن أجرة التهريب التي يدفعها المهاجر غير الشرعي هي مصدر الربح الرئيسي، وبذلك لا توجد أي علاقة مستمرة بين مرتكبي جرم التهريب والمهاجر غير الشرعي بعد وصوله إلى الدولة المقصد، على النقيض تماما من وضع الإتجار بالبشر حيث تبقى العلاقة مستمرة حتى بعد عبور الحدود.

[1] أمير فرف يوسف، **مكافحة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقًا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية**، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2011، ص 21.

اللجوء: تعرف اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 اللاجئ بأنه:" كل شخص يوجد وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آراءه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد[1]." وبذلك فالفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية يكمن في الوضع القانوني للاجئ على العكس من المهاجر غير القانوني. وفي هذا السياق يحاول المهاجر السري عادة أن يقدم طلب اللجوء باعتبارها وسيلة من الوسائل من أجل تسوية وضعيته في دولة المقصد، كما يتجلى الفرق بينهما في الدوافع فالأساس في الهجرة السرية يعود إلى الدافع الاقتصادي، على عكس اللجوء الذي يسببه الخوف من الحالات سالفة الذكر.

ب- النظريات المفسّرة للهجرة

زاد الاهتمام الأكاديمي بظاهرة الهجرة في السنوات الأخيرة في دول البحر الأبيض المتوسط في محاولة لسد الفجوة والنقص النظري لهذه الظاهرة، حيث أنّه من الصعب الحديث عن نظرية للهجرة طالما أن آليات تنفيذها معقّدة وفردية، إضافة إلى تمايز الأبعاد القائمة وفقا للظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية.

فمن خلال مراجعة الأدبيات الخاصة بالهجرة الدولية يتميز عدم وجود نظرية متكاملة أو نموذج شامل وحيد قادر على تفسير أسباب وديناميكيات الهجرة فالإسهامات المقدمة في هذا المجال تمثل نظريات ونماذج جزئية تقترب من ظاهرة الهجرة من منظورات مختلفة.

النظرية الاقتصادية الجديدة:

إن النظريات الاقتصادية المتعلقة بالهجرة عديدة وتتطرق إلى تفسير مسألة الهجرة بالعوامل المرتبطة بالوظيفة والعمل، ويعد أرنست رافينستين Arnist Raffinistine صاحب أول نظرية في تفسير الهجرة "1885" من خلال وضعه لقوانين الهجرة وذلك في المقال الذي قدمه بعنوان "قوانين الهجرة" حيث خلص من خلال تحليله لبيانات تعداد السكان إلى أن الهجرة محكومة

[1] شريف السيد . **اللجوء حماية من انتهاكات حقوق الإنسان**، مجلة الموارد، صيف 2005 ، ص11.

بعوامل الدفع والجذب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيّئة والفقر الأفراد إلى ترك أوطانهم والانتقال إلى مناطق أكثر جاذبية[1].

وقد سار العديد من المنظرين على نهج رافينستين مع بعض الاختلافات الجزئية حيث أعاد افيرت لي(Ivrit leé) "1966" صياغة نظرية رافينستين مع التركيز بشكل أساسي على عناصر الدفع[2]. وأشار لي إلى وجود أربع عوامل أساسية تحدد الهجرة يرتبط أول عاملين بالوضع في دول المنشأ ودول المقصد مع إعطاء أهمية كبيرة لعوامل المسافة، العوائق السياسية وكذا العوامل الشخصية المرتبطة بتعليم المهاجرين والمعرفة بالبلاد المستقبلة للهجرة، والروابط العائلية في دول المنشأ والمقصد الأمر الذي يسهّل أو يعرقل الهجرة.

أمّا النظرية النيوكلاسيكية "تورادو 1969" فقد فسّرت الهجرة في إطار علاقة العرض والطلب للسوق مع وضع علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل والتطور الاقتصادي[3]، حيث تدفع الفوارق في الأجور إلى انتقال المهاجرين من المناطق ذات الأجور المتدنية نحو المناطق ذات الأجور المرتفعة وذلك بهدف زيادة الدخل.

فازدياد الفجوة بين الشمال والجنوب وتحول الأخيرة إلى دول الهامش في النظام الاقتصادي الدولي يزيد من معدلات الهجرة من الجنوب إلى الشمال بحثًا عن حياة أفضل، ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى الآثار المختلفة التي تتركها الشركات متعددة الجنسيات العاملة في دول الهامش على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، تلك الآثار التي تُؤدي في النهاية إلى أن تصبح مجموعات متزايدة من الأفراد بعيدة الصلة عن الواقع الذي تغيّر ومن ثم تكون أكثر استعدادًا للهجرة من مواطنها الأصلية[4].

فعندما يتحول المزارعون على سبيل المثال إلى الإنتاج من أجل السوق العالمي وليس من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، فإنهم يلجئون إلى الاعتماد على الآلات والتكنولوجيا الحديثة ومحاولة توسيع ملكية الأراضي لتعظيم الإنتاج، وعليه يصبح الطلب على العمالة الزراعية

---

[1] أرنست رافينستين . **قوانين الهجرة**، لندن، صحيفة جمعية الإحصاء، 1885، ص ص 167-227.

[2] أس.لي.افيرت، **نظرية الهجرة**، الديموغرافيا، ب ب ن، 1966، ص ص 47-57.

[3] تورادو.ميشيل بي أي، **هجرة العمل والبطالة المدنية في الدول الأقل تقدما**، المراجعة الاقتصادية الأمريكية، 1969، ص ص 138-148.

[4] Douglass S.Massey . **In Marcelo M suarez Orozco .The New Immigration an interdsciplinary Reader** . New York . Routledge . 2005 . pp 25-26

اليدوية وخاصة غير المدربة منخفض ما يؤدي إلى دفع مجموعات مختلفة نحو الهجرة إلى الخارج.

ومن جانب آخر تناولت ساسكيا ساسن(Saskia Sacin)"1988" في تفسيرها لظاهرة الهجرة الدولية أن هذه الأخيرة هي نتاج للنظام الرأسمالي وأن نماذج الهجرة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم إلى مركز "الدول الغنية" ومحيط "الدول الفقيرة" ، كما يتسبب التطور الصناعي في الدول الغنية إلى إحداث مشكلات هيكلية في اقتصادات الدول النامية مما يشجع على الهجرة، وفي هذا السياق تعد الهجرة ليس فقط نتيجة للإنتاج القوي ولطلب العمل في الدول الصناعية ولكن بشكل أعم لهياكل السوق العالمي[1].

وبناء على ما سبق تحلل هذه النظرية الهجرة بمنظور شامل مؤكدة على أهمية الاقتصاد، فهي تشير إلى أن التبادلات بين الأنشطة الاقتصادية الضعيفة والأنشطة الاقتصادية القوّية العالية المستوى سوف تؤدي حتمًا إلى ركود في الأنشطة الأولى وإلى تخبط الدوائر الاقتصادية، فهذه العلاقات غير المتكافئة تزيد من التشجيع على الهجرة بشكل متزايد، كما أن اعتماد الدول النامية على الزراعة وتصدير المواد الخام مواكبة بذلك التأخر الصناعي، ما يفسر جليًا سبب تحرك تدفقات الهجرة نحو مسار واحد من المحيط إلى المركز.

<u>المقاربة الحمزلكية الجديدة:</u>

يرى التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بأن هذه الظاهرة ترتبط بالأبعاد التالية:

- ضغوط البيئة وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية، وينعكس ذلك ميدانيًا في صورة أن المهاجرين غير الشرعيين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستويين الاقتصادي والاجتماعي.
- اختلال التوازن بين الوسائل والأهداف المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة، فالمجتمع يؤدي في حالات متعددة إلى حدوث الاضطرابات ما يؤدي بدوره إلى إضعاف التماسك والتساند الاجتماعيين وبالتالي ظهور الإنزلاقات.

[1] ساسكيا ساسن، **<u>تنقلية العمل ورأس المال</u>**، دراسة في الاستثمار الدولي وتدفق العمل، المملكة المتحدة، كامبريدج، 1988.

وعليه يمكن تصنيف الهجرة وفق نظرية "دوركايم" إلى ثلاثة أنواع[1]:

1- الهجرة السرّية وكونها انتحار أناني: ويحدث هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها، وينشأ هذا النوع من السلوك نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، حيث لا يجد المهاجر السرّي من يسانده عندما تحل به أية مشكلة وبذلك تصبح الهجرة السرّية من الاستراتيجيات الحيوية التي يحددها لنفسه.

2- الهجرة السرّية وكونها انتحار إيثاري: وتحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطًا ارتباطًا وثيقا بجماعات أو أشخاص متشبعين بفكرة الهجرة غير الشرعية.

3- الهجرة السرّية وكونها انتحار أنومي: تحدث الهجرة السرّية في هذه الحالة عندما:

- تنحل النظم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع.
- تضطرب الحياة السياسية والاقتصادية في المجتمع.
- تحصل هوّة ثقافية تفصل بين الأهداف وبين الوسائل، بين الطموح الشخصي وما هو متوفر فعلاً.

وبالنتيجة تخلص نظرية دوركايم في تفسيرها لظاهرة الهجرة السرّية إلى أن المهاجر السرّي يشعر بأنه غير قادر على الوصول إلى الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف التي وضعها المجتمع لأفراده، بسبب عدم توافر الفرص الوظيفية أو لأنه لا يستطيع الاندماج في الثقافة المجتمعية فيجبر على الانسحاب وهذا الموقف يعتبر نمط من أنماط عدم المعيارية.

- مخالفة القيم والمعايير: التي يشترك فيها غالبية الناس في المجتمع، وفي هذا الصدد تفسّر الهجرة السرّية على أساس أنها سلوك منحرف، وبذلك يقوم المجتمع بإضفاء صفة الانحراف على المهاجر السرّي.

[1] للمزيد أنظر: المؤتمر الدولي حول الإعلام والأزمات والرهانات والتحديات . مداخلة نجيب بخوش، سعاد سراي بعنوان :" **المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة السرّية في الجزائر** ." كلية الاتصال، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

- التقليد: حيث أن الهجرة السرّية تنشأ بتأثير نموذج يُحتذى به، وتلعب وسائل الإعلام دورًا هاما في تحريك الدوافع الذاتية، حيث أن الفرد الذي يملك استعدادًا للهجرة يندفع بقوّة التقليد نحو ممارسة هذا السلوك.

مطدإبطخ ىخگ ة آهـ خهلطخ ه تب:

إن البعد المتعلق بشبكات الهجرة مهم للغاية لأنه يفسر استمرار ظاهرة الهجرة عن طريق إقامة الروابط الاجتماعية بين المهاجرين وغير المهاجرين، تلك الروابط التي تربط أكثر دول المنشأ ودول المقصد، ففي الواقع يقدم كل مهاجر فرصًا للأشخاص من محيطه "أفرادًا من عائلته أو عشيرته أو حتى جيرانه" لحثّهم ومساعدتهم على الهجرة.

وفي هذا السياق فإن قرار الهجرة لا يقوم بشكل أساسي على حساب اقتصادي وعقلاني بحت على النحو الذي تدعو إليه النظرية النيوكلاسيكية، ولكن على المعلومات التي تم جمعها عن مدى توفر الأشخاص الذين يستطيعون دعم المهاجر ماديًا ونفسيًا خلال جميع مراحل انتقاله. كما أن شبكات الهجرة تسمح من خلال تأثيراتها في تقليل المخاطر والتكاليف عن المهاجرين المستقبليين بالاستمرار الذاتي لعملية الهجرة[1]. أيضا تعمل هذه الشبكات كمقدمة لخدمات تعمل على التقليل من تكلفة الهجرة ويكون ذلك بالأخذ في الاعتبار بوجود مخزون من تعداد المهاجرين المشتتين في عدّة مدن وبلدان والذي هو أحد المعايير الهامة التي تتدخل في قرار الهجرة. وهكذا كلما كانت شبكة الهجرة متطورة كلما انخفضت التكاليف وزادت الهجرة تطورًا ويلعب رأس المال الاجتماعي للمهاجر دورًا أكثر أهمية من رأس المال النقدي.

وفيما يتصل بنظرية الشبكات في تفسير ظاهرة الهجرة، تظل المؤسسة الأسرية جوهرية في التحفيز على الهجرة وتنمية قدرات المهاجر. وقد أوضحت "سارة هاربيزون" تعقد البنيات العائلية التي تُميّز عملية الهجرة وذلك لكون العائلة الوسيط بين الفرد والمجتمع.

وفي هذا الإطار تقدم كل من "سارة هاربيزون" و "بويد" ثلاثة عوامل أساسية تعطي للوحدة الأسرية أهمية كبيرة في عملية الهجرة وهي:

---

[1] مونسوتي الكساندرو، **الحروب والهجرات : الشبكات والاستراتيجيات الاقتصادية لشعب الهزارة في أفغانستان**، إصدارات معهد نوشاتال للأنثروبولوجيا، باريس، دار العلوم للإنسان، 2004، ص 45.

- الأسرة هي الداعم الأساسي للمهاجر، فهي التي تدبر الموارد من أجل السفر والإقامة ... في البلد المستقبل وخاصة عندما نتعامل مع تعداد المهاجرين الشباب الذين لا يملكون وسائل مادية كافية.
- تمتلك الأسرة شبكتها الاقتصادية والاجتماعية ويضيق حد صلة القرابة في المساحة الجغرافية شديدة الاتساع، فينتقل الأشخاص حيث توجد لديهم عائلات تستطيع مساعدتهم وتتحمل مسؤوليتهم في حالة المشقة وتبحث لهم عن عمل وتساندهم نفسيًا في حالة الضيق أو في حالة صدام الثقافات وتتوطد الروابط بين أفراد العائلة الكبيرة لتوجد تضامنًا متعدد القوميات والذي يجعل من المهاجر ممثلاً فعّالاً في تنمية بلده الأم.
- الأسرة هي نقطة التجمع الرئيسية وهي في هذا السياق توجه الفرد وتعمل على تطويره وحمايته[1].

مطدابطخ فخ ظ ث ا:

تُعد نظرية الطرد والجذب من أبرز النظريات المفسرة للهجرة، وقد حددت الأسباب الأساسية للهجرة في عاملين هما الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين. وقد اعتبر "بوج" أن سمتي الطرد والجذب التي تتميز بهما البلدان الأصلية للمهاجرين أو البلدان التي يهاجر إليها الناس متغيرات تساعد في اختيار جماعات معينة لكي تهاجر من مكان آخر.

وتتمثل عوامل الطرد البسيطة في الفقر والاضطهاد والعزلة الاجتماعية، أمّا عوامل الطرد القوّية فتتجلى في المجاعات والحروب والكوارث الطبيعية، كما يمكن أن تكون عوامل الطرد عوامل بنائية كالنمو السكاني السريع وأثره على الغذاء والموارد الأخرى. والعامل السكاني يكون أكثر وضوحًا في الدول الفقيرة التي تناضل فعلاً في مواجهة مشكلات غذاء كبرى، ويتمثل العامل البنائي الآخر في الهوّة المرتبطة بالرفاهية بين الشمال والجنوب أو الحرب كعامل من عوامل الطرد بين الأمم أو داخلها[2].

---

[1] سارة هاربيزون، **هيكل الأسرة وقرار الأسرة بشأن اتخاذ قرار الهجرة في عملية صنع قرار الهجرة**، مناهج متعددة الاختصاصات للدراسات على المستويات البسيطة في الدول النامية والمتقدمة، نيويورك، مطابع بيرجامام، 1981.

[2] علي عبد الرزاق جلبي، **علم اجتماع السكان**، القاهرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1984، ص ص 261-264.

أمّا عوامل الجذب فتتمثل في الزيادة المضطردة على العمل في بعض القطاعات والمهن، فأسواق العمل تستورد مهاجرين في ظل عدم قدرة العرض فيها على تلبية الطلب على نوعية معيّنة من العمال. وهناك أيضا عوامل الشيخوخة التي تزحف على الدول الصناعية وبالذات في أوروبا الغربية ما يؤدي إلى انكماش قوّة العمل وزيادة أعداد الخارجين من سوق العمل.

مطار تحضير شهادة الماجستير:

تعرف هذه النظرية أيضاً بنظرية "**عابري الحدود القومية**"، وتتحدد الهجرة بموجب هذه النظرية بصفتها عملية اجتماعية، حيث يتخطى المهاجرون الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية، وتؤكد على أهمية تضييق المسافة الاجتماعية بين مجتمعات الطرد والجذب من خلال تحسين وسائل المواصلات من أجل تسهيل تحركات السكان وكذلك تحسين وسائل الاتصالات الحديثة، حيث يتم نقل الأفكار والتصورات كما أن تحسين وسائل المواصلات والاتصالات السريعة والرخيصة يؤدي إلى حب الناس للانتقال من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية.

وقد برزت هذه النظرية عن حقيقة أن المهاجرين الوافدين يحافظون على علاقتهم بمجتمعاتهم الأصلية، حيث يوحدون التفاعل الاجتماعي لمجتمعهم الأصلي ومجتمع الجذب. إذن يحدث التحول الاجتماعي من خلال ثلاث آليات :

- أولاً: عندما يعود المهاجرون ليعيشوا أو يزوروا مجتمعاتهم الأصلية، أو عندما يزور غير المهاجرين أعضاء أسرهم المهاجرين، أو من خلال إرسال الخطابات وشرائط الفيديو والمحادثات التليفونية وشبكة المعلومات الدولية.
- ثانياً: عندما يتحدث المهاجرون مباشرة مع أعضاء أسرهم.
- ثالثاً: يحدث التحول الاجتماعي بين فردين يعرف كل منهما الآخر معرفة خاصة، أو يتصل كل منهما بالآخر من خلال الروابط الاجتماعية[1].

إن السجل التاريخي لظاهرة الهجرة كشف عن أن الهجرات الدولية قد نمت وتزايدت ليس في حجمها فقط، بل في المسافات التي تغطيها من مكان إلى آخر وينبغي أن نعلم من هذه

[1] ربيع كمال كردي صالح، **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا**، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، القاهرة، 2005، ص ص 6-7.

الظاهرة أن الهجرات قديماً وحديثاً كانت عاملاً مهماً في تاريخ تطور وتقدم الجنس البشري[1]، وتكمن أهمية ظاهرة الهجرة الدولية للسكان سواء ما كان منها على المستوى العالمي، أو على المستوى المحلي في أنها تعد العنصر الأساسي الثالث المؤثر في حجم السكان في أية دولة في العالم[1].

ثانيا: الجريمة المنظمة عبر الوطنية

تعد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية مظهرا من مظاهر ألّا الأمن الحديثة التي تهدد أمن واستقرار الدول المجتمعات البشرية، وقد زادت حدّتها واتسع نشاطها خاصة مع بداية تسعينات القرن العشرين نتيجة لعدّة عوامل كالزيادة في حرية انتقال الاشخاص والسلع والخدمات وتحرير التجارة التي يستغلها المجرمون في غسيل الأموال ونقلها وتهريب المخدرات والأسلحة.

حازت الجريمة المنظمة على اهتمام المجتمع الدولي والمنظمات الدولية وفي هذا السياق يعرفها الإنتربول بأنها:" مجموعة لها هيكل تنظيمي، وغرضها الأساسي الحصول على المال من خلال ممارسة أنشطة غير مشروعة، وتعتمد غالبا على أسلوب التخويف والرشوة". كما يعرفها بأنها:" اتفاق إجرامي بين أشخاص لتحقيق غرض مشترك عن طريق استخدام أناس أخرين وأدوات أخرى تيسر لهم تحقيق أقصى أرباح ممكنة بغض النظر عن الضرر الذي يصيب صحة بقية البشر أو سعادتهم ". غير أن هذا التعريفين انتقدا من طرف عدّة دول لأنه لم يشير للاستمرارية مما جعل الإنتربول يعيد تعريفه للجريمة المنظمة بأنها :" هيكل تنظيمي يتكون من جماعة أشخاص، يرتكبون أعمال غير مشروعة بصفة مستمرة ، تهدف إلى تحقيق الربح ، وتعتمد على التخويف والفساد لتحقيق أهدافها[2]".

في حين عرفت الأمم المتحدة الجريمة المنظمة عبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتي نصت في مادتها الثانية على مفهوم الجماعة الإجرامية المنظمة بأنها:" جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من

[1] أمل يوسف الصباح، **البيانات الإحصائية لظاهرة الهجرة**، مجلة عالم الفكر، م 17، ع 02، 1990، ص109.
[2] طارق سرور ، **الجماعة الإجرامية المنظمة**، القاهرة، دار النهضة العربية ، 2000، ص 68.

الزمن، وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى[1]."

خصائص الجريمة المنظمة عبر الوطنية:

تتميّز الجريمة المنظمة عبر الوطنية بجملة من الخصائص يمكن إجمالها كالتالي:

- **الأعضاء:** تشترط العديد من التشريعات عددا معينا من الأشخاص الضالعين في العمليات

الإجرامية لا يقل عن ثلاثة حتى توصف بالجريمة المنظمة، و هو ما أخذ به القانون الإيطالي و الاتحاد الأوروبي.

- **التنظيم:** الجريمة المنظمة تقوم على تنظم هرمي متدرج، قائم على أساس المستويات المتدرجة الواضحة، والتدرج الرئاسي للسلطة والمسؤولية ووحدة الأمر، كما أنه تنظيم محكم البناء ويتصف بالثبات.
- **الديمومة والاستمرارية:** فمنظمات الجريمة المنظمة تسعى دائما للحفاظ على بقائها واستمرارها، لذلك تعمل في شكل شبكات تنظيمية منفصلة، بحيث لا يمكن تحت أي ظرف تتبع أثرها والوصول إلى قيادتها، ما يضمن لها في نهاية المطاف الاستمرارية.
- **النطاق العابر للحدود الوطنية.**
- **التخطيط الاحترافي.**
- **العضوية المحدودة:** حيث يشترط عادة في عضوية هذا النوع من المنظمات الاجرامية الخلفية الاجتماعية ووحدة العرق بما يضمن الولاء التام للمنظمة.
- **القيام بأعمال شرعية من أجل تغطية الأعمال غير الشرعية.**
- **السعي لتحقيق الربح والمنفعة المادية.**
- **القوّة والعنف والاجرام والتهديد كوسائل لتحقيق أهدافها.**

[1] قيشاح نبيلة، **الجريمة المنظمة و مكافحتها دوليا ووطنيا**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، ع 08، ج 02، جوان 2017، ص 951.

- **التعقيد والسرّية:** حيث تعد من أبرز أسباب دوام واستمرارية شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

ومن أبرز صور ومظاهر الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية:

- الإتجار بالبشر.
- غسيل وتبييض الأموال.
- التهريب.
- تجارة الأسلحة والمخدرات.
- القرصنة الالكترونية.

ثالثا: الإرهاب

يعتبر مفهوم الإرهاب من المفاهيم المهمة والمرنة في أدبيات العلاقات الدولية، بحيث يتأثر بالتغيرات التي تشهدها الدول والمجتمعات، وكذا التطورات الإقليمية والدولية التي تفرضها العولمة وزيادة التعقيد في النظام العالمي، وهو كموضوع فكري ونظري أيضا يرتبط بتغيرات فكرية، تتضمن منظومة من القيم والمعتقدات والأفكار والثقافة والأيديولوجية الموروثة من بيئات عديدة، تحدد الفعل على أنه سلوك إرهابي أو سلوك آخر قد يصنف في خانة الإجرام. فالإرهاب خطرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين، والأفعال الإرهابية هي الناتج النهائي لعمليات كثيراً ما تبدأ بالنزوع إلى التشدد وبتكون أفكار متطرفة وبتقبل العنف كوسيلة لمحاولة التغيير. وكما هو الحال في سائر أنواع الجرائم، ليس هناك تعريف للإرهاب متفق عليه دوليا بل هناك توافق عالمي على اعتبار أن عدد من الأفعال تشكل في مجموعها أفعالا إرهابية. وتشمل الجرائم المتعلقة بالإرهاب استخدام العنف لأغراض سياسية، مثل خطف الطائرات واستهداف السفن البحرية واستخدام الأسلحة الكيميائية أو النووية ضد المدنيين واختطاف الأشخاص وغير ذلك من أشكال استهداف المدنيين. والإرهاب نفسه ليس ظاهرة جديدة، غير أنَّ بدايات القرن الحادي والعشرين أخذت تتسم بتركيز أشد على هذه المسألة وبازدياد الوعي بشأن الأفعال والجماعات الإرهابية.

تعددت التعريفات حول مفهوم الإرهاب، حيث يعرفه قاموس أوكسفورد بأنه:" استخدام أعمال العنف من أجل تحقيق أهداف سياسية، أو لإجبار الحكومة للقيام بعمل ما مقابل عدم استعمال القوة أو الترهيب ضدها. " بينما عرف قاموس ويبستر الإرهاب بأنه:" الاستخدام الفعلي للعنف أو التهديد به من أجل تخويف أو خلق حالة من الذعر خصوصا عندما تستخدم كوسيلة لمحاولة التأثير على السلوك السياسي[1]".

وعند الانتقال إلى اللغة الفرنسية، فقاموس (Le Petit Robert) يعرف الإرهاب بأنه:" الاستخدام المنظم لوسائل العنف، من أجل تحقيق هدف سياسي (أخذ- احتفاظ- ممارسة السلطة)، وتحديدا هو مجموع أعمال العنف من اعتداءات فردية أو جماعية أو تدمير ينفذه تنظيم سياسي للتأثير على السكان، وزرع مناخ ينعدم فيه الأمن[2]."

يقوم الإرهاب على مجموعة من العوامل تتلخص فيما يلي:

العامل النفسي:

فالعمل المنفذ يعتبر صورة لما دار في عقل الفرد المنفذ، فدرجة التأثر بذلك العمل هي التي تحدد درجة شدة العمل الإرهابي.

العامل الاجتماعي:

ما يعني أن العمل الإرهابي لا يقصد به الضحية ذاتها بل المجتمع ككل، فالهدف من أعمال العنف المسلح هو فرض الخوف والرعب لدى المجتمع من أجل أن يأخذ دوره إزاء السلطة، فالخوف والرعب أمور ليست مقصودة لذاتها بل أن المقصود بذلك هو المجتمع ككل.

العامل المادي:

إن العمل الإرهابي يقوم على استخدام القوة المسلحة وهو ما يطلق عليه العنف السياسي، وقد يكون استخدام السلاح للقتل، أو لاختطاف الرهائن أو الطائرات أو تدمير ممتلكات.

العامل السياسي:

[1] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص 153.
[2] نادية شرايرية، **إشكالية تعريف الإرهاب في القانون الدولي**، مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية ، ع 34، 2013، ص ص 153- 154.

وهو ما يميز العمل الإرهابي عن غيره من أعمال العنف المسلح، فيكون الهدف منه تحقيق أغراض سياسية كدفع السلطة للقيام بعمل ما، أو الامتناع عن عمل، وبالتالي إذا انتفى العامل السياسي خرج العمل من دائرة الإرهاب.

رابعا: الحرب السيبرانية

تعد الحرب السيبرانية احدى أدوات الجيل الخامس للحروب، إذ أخذت حيزا واسعا ومؤثرا في الوقت الحاضر، بسبب كلفتها القليلة للجهة المهاجمة بخلاف الجهة المستهدفة التي تكون منشآتها ومواقعها الحيوية وبنيتها التحتية في مرمى التدمير والإنهاك والإبطاء. وتتميز الحرب السيبرانية عن الحرب التقليدية في أن المفهوم التقليدي للحرب ينطوي على استخدام الجيوش النظامية ويسبقها إعلان واضح لحالة الحرب وميدان قتال محدد، بينما هجمات الفضاء الإلكتروني غير محددة المجال وغامضة الأهداف، كونها تتحرك عبر شبكات المعلومات والاتصالات المتعدية للحدود الدولية، إضافة إلى اعتمادها على ما يمكن وصفه بأسلحة الكترونية جديدة تلائم طبيعة السباق الإلكتروني لعصر المعلومات، حيث يتم توجيهها ضد المنشئات الحيوية أو دسها عن طريق عملاء أجهزة الاستخبارات، وعليه فإن أحد معايير التمييز بين الحرب السيبرانية والحرب التقليدية يمكن أن يكون بالاستناد إلى طبيعة السلاح المستخدم، وبالتالي يمكن القول أن الحرب التقليدية هي الحرب التي تستخدم فيها الأسلحة غير التقليدية وفقا للآثار المترتبة على استخدام هكذا نوع من الأسلحة والمتمثلة بالتدمير واسع النطاق.

إن تحديد مفهوم الهجوم السيبراني ينم عن صعوبة بالغة نظرا لتعدد التعريفات والزوايا المختلفة وإن كانت مشتركة في مضمون متقارب في المعنى وهو استهداف مواقع إلكترونية من خلال وسائل اتصال إلكترونية أخرى. ومن أبرز تعريفات الهجوم السيبراني تعريف ميشال فيورتس Michael Fuertes الذي اعتبره بمثابة:" هجوم عبر الانترنت يقوم على التسلل إلى مواقع إلكترونية غير مرخص بالدخول إليها، بهدف تعطيل أو إتلاف البيانات المتوفرة فيها أو

الاستحواذ عليها، وهو عبارة عن سلسلة هجمات إلكترونية تقوم بها دولة ضد أخرى[1]." أمّا إليهو زيمت Elihu Zimet وكارل باري Charles L. Barry فيعتبران الحرب السيبرانية بأنّها:" مجموعة من العمليات القائمة على الهجمات الإلكترونية والخداع النفسي فضلاً عن استهداف شبكة تواصل العدو العسكرية وعملياته الأمنية الإلكترونية[2]."

كما تعرف الحرب السيبرانية وفق ما تبنته القيادة الاستراتيجية الأمريكية عام 2007 بأنه:" تطويع عمليات نظام الكمبيوتر بهدف منع الخصوم من الاستخدام الفعّال لها، فضلا عن التسلل إلى أنظمة المعلومات وشبكات الاتصال بهدف جمع البيانات التي تحتويها وحيازتها وتحليلها[3]." ومن جانب آخر يعرف ماركو روسيني Marco Roscini الحرب السيبرانية بأنّها:" تطويع الإمكانيات الإلكترونية العسكرية لأجل التأثير في مواقع إلكترونية أخرى وتعطيلها وتدميرها سواء كانت تقدم خدمات مدنية أو عسكرية[4]." وفي سياق ذي صلة يعتقد كل من بيتر سينجر Peter Singer وآلان فريدمان Allan Friedman بأن الحرب السيبرانية مثل الحرب المادية يُمكن تعريفها انطلاقا من ثلاث معالم رئيسية هي[5]:

1- الحرب السيبرانية تمتلك فضاء مُستضيفًا لها، كما أن الحرب المادية فضاؤها البر أو البحر أو الجو.

2- الحرب السيبرانية تستهدف تحقيق مآرب سياسية محددة وهو ما يميّزها عن الجرائم الإلكترونية.

3- الحرب السيبرانية دائما ما تمتلك وحدة عنف أساسية.

ممّا سبق يمكن تحديد مفهوم الأمن السيبراني على أنه مجموعة الوسائل والآليات الكفيلة بحماية المنشآت والممتلكات من أيّ اختراق إلكتروني، وفي هذا السياق يُعرّف قاموس أكسفورد الأمن السيبراني على أنه:" الإجراءات والتدابير المتخذة للحماية من الاستخدام الإجرامي أو

---

[1] أحمد عبيس نعمة الفتلاوي، **"الهجمات السيبرانية: مفهومها و المسؤولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر"**، مجلة المحقق الحلي، م 08، ع 04، 2016، ص 616.

[2] Zimet Elihu and Charles L. Barry. **Military Services Overview , Cyber Power and National Security**. Washington , DC: National Defense University Press. 2009. P: 291.

[3] مرار عباس متعب فرج، **الحرب السيبرانية: دراسة في استراتيجية الهجمات السيبرانية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران**، مجلة حمورابي للدراسات، ع 40، 2021، ص 201.

[4] أحمد عبيس نعمة الفتلاوي، مرجع سابق، ص 617.

[5] بيتر سينجر، آلان فريدمان، **"كيف سيواجه العالم تحديات الأمن السيبراني ؟"**، مجلة السياسة الدولية، على الرابط التالي: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/4925.aspx تاريخ الاطلاع: 01-04-2017

الاستخدام غير المصرح به للمعلومات الإلكترونية[1]." أمّا الاتحاد الدولي للاتصالات فقد حدّد مفهومه على النحو المنصوص عليه في التوصية رقم 1205 الصادرة عن قطاع تقييس الاتصالات بأنّه:" مجموعة الأدوات والسياسات ومفاهيم الأمن والضمانات الأمنية ومناهج إدارة المخاطر والإجراءات والتدريبات وآليات الضمانات والتكنولوجيات التي يمكن استخدامها في حماية البيئة السيبرانية وأصول المؤسسات والمستخدمين[2]."

خامسا: الاحتباس الحراري والأزمة البيئية العالمية

الاحتباس الحراري هو ظاهرة عالمية تتمثل في ازدياد حرارة الغلاف الجوّي للكرة الأرضية. وهو نتيجة ارتفاع مفرط للغازات الدفيئة، التي هي في الأصل من مخلفات الثورة الصناعية، ويعد أول تكلم في ظاهرة الاحتباس الحراري العالم الذي ابتكر مصطلح الاحتباس الحراري عالم الكيمياء السويدي سفانتى أرينيوس عام 1896 حين عبّر عن ذلك قائلا:" إن النفط ومشتقاته تعمل على زيادة درجة حرارة الغلاف الجوي من ثلاث إلى أربع درجات[3]".

يمكن تعريف ظاهرة الاحتباس الحراري بأنها الزيادة التدريجية في درجة حرارة أدنى طبقات الغلاف الجوي المحيط بالأرض كنتيجة لعدّة عوامل من أهمّها زيادة انبعاث غازات البيوت الزجاجية (Green houses glases) وهي غازات إما طبيعية وتوجد أصلا في الطبيعة مثل بخار الماء (H_20) وثاني أكسيد الكربون (Co_2) والميثان (CH_4) وأكسيد النيتروز (NO) والأوزون (O_3) أو كيمائية ناتجة عن التفاعلات الكيميائية مثل الكلوروفلوروكربون (CFCI) وكلّها تلعب دورا هاما في تدفئة سطح الأرض، حيث تقوم تلك الغازات بامتصاص جزء من الأشعة تحت الحمراء (Infrared) التي تنبعث من سطح الأرض كانعكاس للأشعة الساقطة على سطح الأرض من الشمس، وتحتفظ بها في الغلاف الجوي لتحافظ على درجة الحرارة في معدلها الطبيعي[4]. كما أن هناك من يعرف ظاهرة الاحتباس الحراري بأنه:" ارتفاع درجة

---

[1] Online Oxford Dictionary. **Cyber Security**. On the Following Link: www.oxforddictionaries.com/definition/English/cybersecurity Accessed: 13-07-2015

[2] محمد مختار، **"هل يمكن أن تتجنب الدول مخاطر الهجمات الإلكترونية؟"**، مفاهيم المستقبل، اتجاهات الأحداث، العدد 06، يناير 2015. على الرابط التالي: http://www.futurecenter.ae/en/pdf/a1005201611.pdf

[3] سعيد فتوح مصطفى النجار، **التعاون الدولي لمواجهة الاحتباس الحراري**، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الخامس: القانون والبيئة، كلية الحقوق، جامعة طنطا، أفريل 2018، ص 03.

[4] أزاهر حسن عبدالرحمن، **ظاهرة الاحتباس الحراري: الأسباب، التداعيات ومقترحات الحلول**، على الرابط التالي: ظاهرة الإحتباس الحراري (iua.edu.sd).pdf

الحرارة في بيئة ما نتيجة تغير في سيلان الطاقة الحرارية في البيئة إليها[1]." وحسب اللجنة الدولية لتغير المناخ(IPCC) فإن أغلب الزيادة في درجات الحرارة العالمية منذ منتصف القرن العشرين تبدو بشكل كبير نتيجة لزيادة الاحتباس الحراري (غازات البيت الزجاجي) التي تبعثها النشاطات التي يقوم بها البشر. ومن جانب آخر يعرف الاحتباس الحراري بأنه:" الارتفاع التدريجي في درجة حرارة الطبقة السفلى القريبة مع سطح الأرض من الغلاف الجوي المحيط بالأرض وسبب هذا الارتفاع هو زيادة انبعاث الغازات الدفيئة أو غازات الصوبة الخضراء HOUSE GAZE[2] GREEN." ويعتبر الاحتباس الحراري ظاهرة طبيعية تنعدم الحياة بدونها ويظهر الاحتباس الحراري عندما ينتج الإنسان بصفة مفرطة CO2 ومركبات أخرى (الميثان – بخار الماء– الآزوت).

أسباب ظاهرة الاحتباس الحراري:

تعود ظاهرة الاحتباس الحراري الى أسباب عديدة، فمن منظور بعض العلماء تؤدي التغيرات المناخية وارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض، الى ظهور غازات الاحتباس الحراري مثل CO2 وCH4 والآزوت. وهذه الأسباب تمثل الأسباب الطبيعية كالبراكين والتذبذب في الأشعة الشمسية بفعل حركة دوران الأرض. كما تعد أيضا الأسباب غير طبيعية أو البشرية بمعنى أصح سببا أيضا في حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري:

1- الأسباب الطبيعية:

- التغييرات المناخية.
- تلوث الجو.

2- الأسباب غير الطبيعية: تتمثل الأسباب غير الطبيعية لظاهرة الاحتباس الحراري فيما تقترفه يد البشر من نشاطات مختلفة: كإزالة الغابات وقطع الأخشاب، استعمال الانسان للوقود الأحفوري كالنفط والفحم والغاز حيث يؤدي هذا الاستخدام إلى زيادة غاز ثاني أكسيد الكربون

[1] سعيد فتوح مصطفى النجار، مرجع سابق، ص 05.
[2] بيان محمد الكابد، **النظام البيئي (تلوث الهواء- الغلاف الجوي- الاحتباس الحراري)**، عمّان (الأردن)، دار الراية، 2010، ص 133.

في الجو ممّا يؤدي إلى زيادة درجة حرارة الجو محدثا ظاهرة الاحتباس الحراري وكأن الانسان يعيش في بيت زجاجي[1].

آثار ظاهرة الاحتباس الحراري:

لظاهرة الاحتباس الحراري آثار وخيمة قد تؤدي إلى فناء البشرية، بحيث لا يجب أن يستهين العالم بنتائج هذه الظاهرة والتي منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ارتفاع منسوب البحار بسبب ذوبان الجليد ممّا يهدد المناطق الساحلية المنخفضة والجزر الصغيرة، حيث يتوقع أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر ما بين (51-81) سنتيمتر إلى اختفاء مدن مأهولة بالسكان من خارطة العالم، وذلك بسبب تناقص سمك الثلوج في القطبين المتجمدين بنسبة 43% من إجمالي حجمهما في الفترة التي سبقت عصر الثورة الصناعية.
- الحد من التنوع الحيوي وانتشار الأمراض، وذلك لأن المناخ يؤثر على كل الكائنات الحية، على اعتبار أنه ينظم الدائرة الحيوية للنباتات والحيوانات ما يؤثر على تزايدها وحيويتها.
- تلوث المحيطات: يؤثر الاحتباس الحراري على المحيطات من عدّة نواحي، إذ يمكن أن تكون له اثار على مستويات سطح البحر والسواحل وتحمض المحيطات وتيارات المحيط ومياه البحر، درجات حرارة سطح البحر، المد والجزر، وقاع البحر، والطقس بالإضافة لتحفيز العديد من التغييرات في الكيمياء الحيوية للمحيطات.
- التأثير على الإنسان: إن تأثيرات الطقس والمناخ والاحتباس الحراري على صحة الإنسان كبيرة ومتنوعة، فمع تغير المناخ يتغير تواتر وشدّة ومدّة وموقع الظواهر المناخية مثل ارتفاع درجات الحرارة والأمطار الغزيرة والجفاف وبعض الأنواع الأخرى من الطقس القاسي، ما يعني أن المناطق التي تعاني بالفعل من الظواهر المناخية تهدد الصحة، وتواجه تأثيرات أسوء مثل الطقس المتطرف واستنفاد الأوزون وزيادة خطر البراري، وفقدان التنوع البيولوجي والضغوط على النظام المنتج للغذاء والانتشار العالمي

[1] سعيد فتوح مصطفى النجار، مرجع سابق، ص 06.

للأمراض المعدية، بالإضافة الى ذلك تشير التقديرات إلى أن التغيرات المناخية تسبب في أكثر من 150ألف حالة وفاة سنويا[1].

- تهديد موارد المياه العذبة، وزيادة ظاهرة التصحر، وتهديد الأمن الغذائي في العالم.

إن التنمية الاقتصادية وتلوث الهواء والماء ونمو الطبقة الوسطى في الدول سريعة النمو كالصين والهند وما يستتبع ذلك من زيادات في الطلب على الموارد تتفاعل بشكل معقد مع تأثيرات الاحتباس الحراري الذي يهدد الأمن البيئي العالمي، ما يرجح أن تصبح الآثار أكثر حدّة في المستقبل[2]. وفقًا لتقرير مركز التحليل البحري CNA عام 2007 فإن التغيرات المناخية يمكن أن تؤدي إلى مضاعفة التهديدات الأمنية من خلال تفاقم النزاعات والتطرف والتحرك نحو الاستبداد والأيديولوجيات الراديكالية ما يفرض نوعًا جديدا من عدم الاستقرار، فالعديد من الخبراء والمحللين العسكريين والأمنيين بحسب التقرير يعترفون بأن تداعيات التغيّر المناخي والاحتباس الحراري تتطلب نفس الاستراتيجية التي تستخدمها الجيوش في نزاعها مع أيّ طرف آخر[3]. وقد اعترف تقرير صادر سنة 2010 أن الآثار الأمنية والاستراتيجية لتغيّر المناخ يمكن أن تؤدي إلى آثار جيوسياسية كبيرة في جميع أنحاء العالم، ممّا يساهم في الفقر وتدهور البيئة وزيادة إضعاف الحكومات الهشّة، حيث أوصى التقرير بالتواصل الاستباقي مع الحكومات الضعيفة التي يكون فيها الجيش هو المؤسسة الوحيدة القادرة على الاستجابة للكوارث الطبيعية الكبرى، ما يدفع نحو انتهاج أساليب جديدة للتعاون الأمني الإقليمي تضع في الاعتبار مجموعة من التحديات نلخصها كالتالي[4]:

1-أن التغيّرات العالمية المرتبطة بالمناخ والاحتباس الحراري تشكل تهديدا مباشرا وكبيرا وإن كان بطيئًا للكثير من الدول.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة: مجلة المتحدة للبيئة، وادي الرافدين، الكتاب الإقليمي لغرب آسيا، البحرين لسنة 2001، ص117.

[2] United Nations Environment Programme. Regional Office for Asia Pacific. Climate Change. **" Helping countries tackle climate change in Asia Pacifc".** On the Following Link: www.unep.org/roap/Home/tabid/roap/Activities/ClimateChange/tabid/6834/Default. Aspx Accessed : 04-06-2017

[3] The CNA Corporation, **"National Security and the Threat of Climate Change 2007".** Pp: 24- 26. On the Following Link: www.npr.org/documents/2007/apr/security_climate. pdf

[4] U.S. Department of Defense. **"Quadrennial Defense Review Report (2010)"**. P: 85. On the Following Link: www. comw.org/qdr/fulltext/1002QDR2010.pdf

2-أن المصالح المتبادلة بين الدول خاصة الضعيفة منها تفرض العمل معًا لفهم القضايا الأمنية الوطنية والإقليمية المرتبطة بالتغيّر المناخي من أجل الاستعداد لها ومعالجتها.

3-أن المبادرات الثنائية ليست كافية لمعالجة مثل هذا النوع من التهديدات الأمنية التي تتطلب معالجتها مبادرات متعددة الأطراف، بالإضافة إلى التعاون من خلال المنظمات الدولية والإقليمية.

جدول يوضح أكثر الدول المسببة لغاز ثاني أكسيد الكربون لعام 2001

الدولة	مجموع انبعاثات غاز CO_2 مليون طن سنويا
الولايات المتحدة الأمريكية	5673
الصين	3113
اليابان	1132
ألمانيا	850
المملكة المتحدة	541
كندا	520
كوريا الجنوبية	436
إيطاليا	425
فرنسا	385
أستراليا	370

الخاتمة:

يرتكز الوجود البشري على التواصل منذ خلق الله تعالى الانسان، وذلك لان الانسان اجتماعي في طبيعته وهذا ما ساعد على خلق المجتمعات وتكوين العلاقات بين الافراد داخل المجتمع الواحد ومنه إلى العلاقات المتفرقة بين التجمعات، ومن هنا ظهر لنا مفهوم العلاقات الدولية الذي تطور بتطور الحياة البشرية ونظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فالعلاقات الدولية في العصور القديمة ليس كما هي اليوم كما أن الفاعلين فيها ليسوا هم نفسهم كما أنهم ليسوا بنفس القوة، فقدت شهدت العلاقات الدولية تطورات وتحولات جذرية من حيث نطاق تفاعلاتها وتنوع قضاياها ومشاكلها، فمفهوم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات من غير الدول مثل منظمات الإغاثة الانسانية والشركات متعددة الجنسيات، والعلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الاوروبي، أو المنظمات الاقليمية كجامعة الدول العربية وغيرها. ولم تكن هذه التطورات من فراغ بل كانت نتيجة عوامل واحداث أبرزها الحربين العالميتين الاول والثانية وتداعياتهما وأن العوامل المؤثرة في شكل العلاقات الدولية لم تبقى على حالها بدون تأثر بهذه التطورات، فقد تعددت منها الداخلية الخاصة بالدولة نفسها أو الخارجية، خاصة بالنظام الدولي وانعكاساته على العلاقات الدولية بشكل عام.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

1- **القرآن الكريم**، سورة قريش، الآية (03)، (04).

2- بن يعقوب الفيروز أبادي مجد الدين محمد، **القاموس المحيط**، ج2، بيروت، دار الفكر، د س ن.

3- صليبا جميل، **المعجم الفلسفي**، ج1، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1982.

4- **المعجم الفلسفي**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار الوثائق، 1983.

5- **معجم الكافي**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط3، 1994.

المراجع

أولا: الكتب

1- إسكندري أحمد، **محاضرات في القانون الدولي العام (المبادئ والمصادر)**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

2- افانز غراهام ونوينهام جيفري، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

3- افيرت أس.لي، **نظرية الهجرة**، الديموغرافيا، ب ب ن، 1966.

4- إلياس جوانيتا، ستش بيتر، **أساسيات العلاقات الدولية**، تر: محيي الدين حميدي، دمشق، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.

5- أنيل غي، **قانون العلاقات الدولية**، تر: نور الدين اللباد، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999.

6- الأيوبي محمد ياسر، **النظرية العامة للأمن: نحو علم اجتماع أمني** ، لبنان، المؤسسة الحديث للكتاب، د ت ن.

7- بدوي محمد طه، الغنيمي محمد طلعت، **دراسات سياسية وقومية**، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1963.

8- برلين إيزيا، **الحرية: خمس مقالات عن الحرية**، تر: يزن الحاج، القاهرة، دار التنوير للطباعة والنشر، 2015.

9- بروث بروس، **أنياب الكريملين**، لندن، د.د.ن، 1985.

10- برّوى إدوارد، **تاريخ الحضارات العام: القرون الوسطى**، تر: يوسف أسعد داغر وفريد م. داغر، بيروت، منشورات عويدات، ط2، 1986.

11- بن نهار نايف، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، الدوحة، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، 2016.

12- بوعزّة الطيب، **نقد الليبرالية**، بيروت، دار المعارف الحكمية، 2007.

13- بي أي تورادو.ميشيل، **هجرة العمل والبطالة المدنية في الدول الأقل تقدما**، المراجعة الاقتصادية الأمريكية، 1969.

14- توفيق سعد حقي، **مبادئ العلاقات الدولية**، بغداد، المكتبة القانونية، ط5، 2010.

15- الجحني علي بن فايز، **الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة**، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000.

16- جلال محمد نعمان، **الإستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.

17- جلبي علي عبد الرزاق، **علم اجتماع السكان**، القاهرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1984.

18- حتّي ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985.

19- الحديثي علي خليل إسماعيل، **القانون الدولي العام: المبادئ والأصول**، ج1، القاهرة، دار النهضة العربية، 2010.

20- الخزرجي ثامر كامل، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، عمّان (الأردن)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.

21- خضور أديب، **أولويات تطوير الإعلام الأمني العربي: واقعه وآفاق تطوره** ، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.

22- خليفة عبد الرحمن، **أيديولوجيا الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة** ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، 1999.

23- دبليو ستيفن م، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ج2، تر: فريال حسن خليفة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2008.

24- دورتي جميس، بالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1985.

25- ديدان مولود، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجزائر، دار بلقيس، 2010.

26- رافينستين أرنست، **قوانين الهجرة**، لندن، صحيفة جمعية الإحصاء، 1885.
27- سرور طارق، **الجماعة الإجرامية المنظمة**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2000.
28- سميث ت. لين، **أساسيات علم السكان**، تر: محمد السيد غالب وآخرون، القاهرة، دار الفكر العربي، 1971.
29- طارق حمو، **الدبلوماسية وأصول العمل الدبلوماسي**، بوخوم (ألمانيا)، المركز الكردي للدراسات، 2018.
30- طشطوش هايل عبد المولى، **مقدمة في العلاقات الدولية**، إربد (الأردن)، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2010.
31- الطعان عبد الرضا حسين، **مدخل إلى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر**، ج2، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية، د ت ن.
32- عبد الحفيظ عادل فتحي ثابت، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة**، القاهرة، الدار الجامعية، 2000.
33- عبد الحميد زوزو، **دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919-1949**، الجزائر، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، 1984.
34- عبد الحي عمر، **الفكر السياسي في العصور القديمة: الإغريقي- الهلنستي- الروماني**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 2006.
35- عبد العاطي عمرو، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية** ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
36- عبد العاطي عمرو، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
37- العقابي على عودة، **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، ليبيا، الدار الجماهيرية، 1996.
38- العناني إبراهيم محمد، **التنظيم الدولي**، القاهرة، دار الفكر العربي، 1982.
39- عيسى حسام، **الشركات متعددة القوميات: دراسة في الأوجه القانونية والاقتصادية للتركز الرأسمالي المعاصر**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.
40- غريفيثس مارتن، أوكلاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008.
41- الغنيمي محمد طلعت، **الأحكام العامة في قانون الأمم**، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1970.

42- الغنيمي محمد طلعت، **بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام**، الاسكندرية، منشأة المعارف، د ت ن.

43- فرانكل جوزيف، **العلاقات الدولية**، تر: غازي عبد الرحمان القصيبي، جدّة، مطبوعات تهامة، ط 2، 1984.

44- فرج أنور محمد، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، السليمانية (العراق)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007.

45- فهمي عبد القادر محمد، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، عمّان (الأردن)، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.

46- القريشي حيدر موسى منخي، **أثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية: دراسة العراق وليبيا أنموذجا**، القاهرة، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018.

47- قوجيلي سيد أحمد، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، دراسات استراتيجية، العدد 169، أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012.

48- الكابد بيان محمد، **النظام البيئي (تلوث الهواء- الغلاف الجوي- الاحتباس الحراري)**، عمّان (الأردن)، دار الراية، 2010.

49- كامل عبد العزيز بن مصطفى، **معركة الثوابت بين الإسلام والليبرالية**، القاهرة، دار الكتب، 1996.

50- كليم هارولد.جي، ان ستانلي، **ظروف الأمن القومي**، سلسلة كتب مترجمة 17، بغداد، جامعة البكر للدراسات العليا العسكرية، 1981.

51- لالند اندريه، **موسوعة لالند الفلسفية**، نقلا عن محمود الصاوي، الفكر الليبرالي تحت المجهر، سلسلة تيارات فكرية معاصرة، القاهرة، جامعة الأزهر، 2011.

52- مانع جمال عبد الناصر، **القانون الدولي العام (المدخل والمصدر)**، عنابة، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005.

53- مسعود بد الله، مراد علي عباس، **الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية تطبيقية** ، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2006.

54- المسيري عبد الوهاب، **موسوعة اليهود واليهودية**، المجلد الثالث، الجزء الثاني، الباب الثالث عشر، القاهرة، دار الشروق المصرية، 1999.

55- مصباح زايد عبيد الله، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة** ، طرابلس (ليبيا)، دار الروّاد، 2002.

56- مصباح عامر، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية** ، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2001.

57- مصباح عامر، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2001.

58- مصطفى أبو الخير السيد، **استراتيجيات فرض العولمة: الآليات ووسائل الحماية**، القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

59- مطر أميرة حلمي، **الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس**، القاهرة، دار المعارف، ط5، 1995.

60- مظلوم محمد جمال، **الأمن غير التقليدي** ، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012.

61- مقلد إسماعيل صبري، **الإستراتيجية والسياسة الدولية**، الكويت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985.

62- مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2011.

63- مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** ، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991.

64- نادكارني فيديا، **الشراكات الإستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات**، دراسات مترجمة 64، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

65- نافعة حسن، **مبادئ علم السياسة**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط2، 2006.

66- هاربيزون سارة، **هيكل الأسرة وقرار الأسرة بشأن اتخاذ قرار الهجرة في عملية صنع قرار الهجرة**، مناهج متعددة الاختصاصات للدراسات على المستويات البسيطة في الدول النامية والمتقدمة، نيويورك، مطابع بيرجامام،1981.

67- هاشم ثامر ابراهيم كامل عبده، **الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا دراسة حالة : آسيا الوسطى وبحر قزوين**، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2013.

68- الهاشمي إياد علي، **العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر**، الأردن، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2013.

69- الهرموزي محمد سبيلا ونوح، **موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة**، منشورات المتوسط، بغداد، 2017.

70- هيرد جرايمي، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي**، دراسات مترجمة 60، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013.

71- هيرد جيريمي، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي**، دراسات مترجمة 60، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013.

72- ويلكينسن بول، **العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدًّا**، (تر: لبنى عماد تركي)، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.

73- يسوف يامن خالد، **واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية**، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

74- يوسف أمير فرف، **مكافحة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقًا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية**، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2011.

يونس منصور ميلاد، **مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، طرابلس (ليبيا)، جامعة ناصر،1991.

ثانيا: المجلات والدوريات

1- أحمد بشير سبهان، **فاعلية المنظمات الدولية في ظل التقدم التكنولوجي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، م 08، ع01، 2019.

2- آدم شهرزاد، **الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية**، سياسات عربية، ع 08، أفريل 2014.

3- بن سعيد مراد، عنكوش نور الصباح، **إطار تحليلي لدور المنظمات الدولية غير الحكومية في السياسة العامة: دراسة حالة السياسة البيئية العالمية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع 05، مارس 2015.

4- بن نعمة أمين، **الفلسفة التشاركية لدى المنظمات الدولية غير الحكومية: بين الالتزام الانساني والضبط القانوني**، دفاتر البحوث العلمية، ع 12، جوان 2018.

5- بن يوسف نبيلة، **المنافسة المعلنة: المنظمات غير الحكومية والمواطن العالمي في حقل العلاقات الدولية**، مجلة القانون والمجتمع، م 01، ع 02، 2013.

6- بوخرص خديجة، غزلاني وداد، **المنظمات الدولية غير الحكومية (NGO): نطاق المفهوم ودلالات الأدوار**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 23، الجزء الأول، أفريل 2018.

7- الحربي سليمان عبد الله، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 119، صيف 2008.

8- الرمضاني مازن إسماعيل، **الأمن القومي العربي والصراع الدولي** ، مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية، ع 02، 1988.

9- السعيد برابح، **دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ع 01، مارس 2016.

10- سمير قلاع الضروس والجيلاني كرايس، **المدرسة السلوكية في فهم العلاقات الدولية: قراءة سوسيو سياسية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م 08، ع 02، 2021.

11- السيد شريف، **اللجوء حماية من انتهاكات حقوق الإنسان**، مجلة الموارد، صيف 2005.

12- صالح حمد سالم، **القوّة والسياسة الخارجية: دراسة نظرية**، مجلة الكوفة، ع 06، 2010.

13- صالح رعد قاسم، **الأمن الجماعي ودوره في تدعيم استراتيجيات التعاون الدولية: رؤية تحليلية مستقبلية**، المجلة السياسية والدولية، ع 37، يونيو 2018.

14- الصباح أمل يوسف، **البيانات الإحصائية لظاهرة الهجرة**، مجلة عالم الفكر، م 17، ع 02، 1990.

15- عبد العزيز أحمد، زكريا جاسم، **الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع 85، 2010.

16- العقود إبراهيم محمد، **الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار في ليبيا**، مجلة العلوم القانونية والشرعية، كلية الحقوق، الزاوية، ع 08، يونيو 2016.

17- الفتلاوي أحمد عبيس نعمة، **الهجمات السيبرانية: مفهومها و المسؤولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر**، مجلة المحقق الحلي، م 08،ع 04، 2016.

18- فرج مرار عباس متعب، **الحرب السيبرانية: دراسة في استراتيجية الهجمات السيبرانية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران**، مجلة حمورابي للدراسات، ع 40، 2021.

19- القحطاني علي بن حسين، **النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة التنظيرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، م 48، ع 02، 2011.

20- لعرج سمير، **تمويل المنظمات غير الحكومية وإشكالاته**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، م 51، ع 03، 2014.

21- نبيلة قيشاح، **الجريمة المنظمة و مكافحتها دوليا ووطنيا**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، ع 08، ج 02، جوان 2017.

22- يوسف خذير، **إشكالية النظام القانوني والنشاط الدولي للمنظمات غير الحكومية**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، م 10، ع 03، سبتمبر 2018.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

1- جندلي خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008.

2- جندلي عبد الناصر الدين، **انعكاسات تحول النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2005/2004.

3- حمزاوي جويدة، **التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2011.

4- سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.

5- صالح ربيع كمال كردي، **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا**، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، القاهرة، 2005.

6- عديلة محمد الطاهر، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2014- 2015.

7- عكروم ليندة، **التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المتوسطية من منظور المقاربتين الأمنيتين الجزائرية والفرنسية منذ نهاية الحرب الباردة**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2020/ 2021.

8- كمال طير، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطور القانون الدولي البيئي**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2015-2016.

9- لدغش رحيمة، **سيادة الدولة وحقها في مباشرة التمثيل الدبلوماسي**، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2014.

10- مولود طابوش، **أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006- 2007.

11- وهيبة تباني، **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب،** مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، قسم العلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، 2014.

خامسا: المحاضرات

1- الحسناوي لحسن، **محاضرات مادة المدخل للعلاقات الدولية،** جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، شعبة الدراسات القانونية، 2022/2021.

2- زايد بن عيسى، محاضرات في القانون الدولي العام (المفهوم والمصادر)، معهد الحقوق، المركز الجامعي نور البشير، البيض- الجزائر، 2018/2017.

3- مجدان محمد، **محاضرات في مقياس مدخل للعلاقات الدولية،** السنة الثانية، جامعة الجزائر، 1999.